محكم الذكاء الاصطناعي

دكتور

محمود لطفي محمود عبد العزيز

أستاذ مساعد ورئيس قسم القانون الدولي الخاص

كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

مقدمة

تمثل إقامة العدل ضرورة وغاية أساسية لكل المجتمعات، وقد تحتاج العدالة إلى الدعم إذا تعذر الحصول على الحماية القضائية الناجزة في المكان المناسب وبتكلفة غير مرهقة.

إن انتشار نظام التحكيم كوسيلة لفض المنازعات يرجع إلى بعض سماته مثل السرعة والسرية والمرونة وعدم التقيد بالإجراءات الشكلية التي يتصف بها النظام القضائي، ورغم بزوغ نجمه إلا أن الممارسات العملية كانت كفيلة بكشف النقاب عن حقيقة بعض مزاياه والتي تحولت مع مرور الزمن إلى عيوب ينبغي تلافيها.

وإذا كانت الرغبة في تحقيق غايات العدالة من الأسباب التي مكنت نظام التحكيم من سلب بعض اختصاصات القضاء، فإن استمرارية تعذر حصول بعض الأشخاص على الحماية القضائية في وقتها المعقول ومكانها المناسب وبتكلفه في الوسع تحملها، كانت وراء التفكير في سلب احتكار تولي الإنسان للقضاء والتحكيم وإشراك الذكاء الاصطناعي في مهمة الفصل في المنازعات.

وربما يكون الذكاء الاصطناعي ترياقا محتملا لاستعادة بريق العدالة، خاصة وأن التنبؤات أبرزت حتمية توغله إلى مجال الفصل في المنازعات في المستقبل القريب، وقد تؤدي التطورات اللاحقة إلى إقرار اختصاصه بنوع معين من المنازعات، أو حتى إقصاء العنصر البشري نهائيا من العمل القضائي، ومع ذلك ينبغي التنويه إلى أن تقنياته قي هذا المجال مازالت في مهدها.

ورغم ظهور القوانين من آلاف السنين إلا أن المجال القضائي مقارنة بغيره لم يكن من المجالات السباقة في تبني تقنيات وتطبيقات التكنولوجيا، غير أن تضافر المزايا التي تدعم نظام التحكيم باعتباره صناعة تنافسية أدى إلى إيلاء اهتمام خاص بتطبيقات الذكاء الاصطناعي(١).

وإذا كانت معظم التشريعات الوطنية في الوقت الحالي لا تدعم أو تحظر بشكل صريح الجمع بين أنظمة الذكاء الاصطناعي والمشهد القانوني، فإن إرادة الأطراف قد تكون العامل الحاسم للسماح لهذه الأنظمة بالعمل كمحكمين، غير أن هذه الحمية قد يقابلها بعض التحديات تتمثل في إمكانية بطلان الحكم أو رفض تنفيذه من جانب المحاكم الوطنية.

أولا: أهمية موضوع البحث:

- يواجه المجال القانوني في ظل استمرار تطور الذكاء الاصطناعي أسئلة معقدة تتعلق بنطاقه ودوره في الممارسات القانونية، ويهدف هذا البحث إلى تحديد ومناقشة بعض التحديات والفرص التي يفرضها تطوير الذكاء الاصطناعي على منازعات التحكيم.
- يؤدي الجمع بين التكنولوجيا المتطورة والمشهد القانوني إلى إثارة العديد من التساؤلات المتعلقة بالمبادئ الأساسية للتقاضي وكيفية توفير الحماية الكافية للخصوم عند الاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي.

(1)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Artificial Intelligence And Arbitration: A Us Perspective, Dispute Resolution International Vol 16 No 1 May 2022, P. 11.

- يبدو أن أنظمة الذكاء الاصطناعي ستغير العديد من المفاهيم القانونية الراسخة في وجدان الشعوب، وفي ظل عدم تناسب بعض القوانين الحالية للتعامل مع التقنيات الناشئة، تظهر الحاجة إلى اقتراح إطار قانوني لمعالجة هذه الفجوة، وقد يكون ذلك غير مناسب في الوقت الحالي لأن هذه الأنظمة لم تبلغ ذروة تطورها بعد، وربما يفضل الاستعداد المبكر لمواكبة التغيرات التكنولوجية للتمكن من فهم آثارها وإمكانياتها.

ثانيا: منهج البحث

اقتضت طبيعة موضوع البحث التركيز على المنهج التحليلي، وذلك بتحديد الأسس والمبادئ الرئيسية للتقاضي، وبيان مدى تحققها عند مواجهة الطموحات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الفصل في المنازعات.

ثالثا: خطة الدراسة:

لعل الإحاطة الكاملة بكافة جوانب موضوع محكم الذكاء الاصطناعي تقتضي أن تقسم الدراسة إلى فصلين يسبقهما مبحث تمهيدي يتيح نظرة عامة موجزة لمفهوم الذكاء الاصطناعي وأوجه استخدامه في إجراءات التحكيم، وذلك على النحو التالي:

مبحث التمهيدي: مفهوم الذكاء الاصطناعي واستخداماته في إجراءات التحكيم.

الفصل الأول: الاستعانة بمحكم الذكاء الاصطناعي للفصل في المنازعات.

الفصل الثاني: حكم محكم الذكاء الاصطناعي.

مبحث تمهيدي
مفهوم الذكاء الاصطناعي
واستخداماته في إجراءات التحكيـــم

يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تحقيق السرعة في مجال إجراءات التحكيم، وذلك لأن أتمتة بعض المهام تمنح المحكمين بعض الوقت للتركيز على المسائل ذات الأهمية والتي تحتاج إلى مجهود ذهني مثل تمحيص الوقائع وتحليل الحجج والدفوع(٢).

ويبدو أن التوصل إلى تعريف متفق عليه بشأن الذكاء الاصطناعي يعد من الأمور بعيدة المنال، حيث يوجد خلاف بشأن متى تتجاوز سلسلة إلكترونية معينة حدود الحاسب الآلي لتصبح تقنية ذكية، ولن نحاول في هذا المبحث تقديم تصور متعمق لهذا الخلاف، وإنما نكتفي برصد بعض التعريفات لإيجاد أساس يمكن من خلاله إدراك كيفية تفاعل أنظمة الذكاء الاصطناعي مع المجال القانوني(٣).

(2)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 12; Maria João Mimoso, Artificial Intelligence In International Commercial And Investment Arbitration, International Investment Law Journal Volume 3, Issue 2, July 2023, P. 164.

(3)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 8.

ويعد فهم نظام الذكاء الاصطناعي ضروريا عند تحليل الاستخدامات الحالية والمستقبلية لأدواته في الممارسات القانونية[٤]، ولذا نتناول أولا مفهوم الذكاء الاصطناعي، ثم نبين بعد ذلك أوجه استخدامه في التحكيم.

المطلب الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

يرتبط تعريف الذكاء عموما بالإشارة إلى بعض الأنشطة العقلية مثل التعلم والاستدلال والفهم واستيعاب الحقائق، وفي الغالب يتم أخذ الذكاء البشري كنقطة مرجعية عند تعريف الذكاء الاصطناعي[٥].

وقد ظهر اصطلاح الذكاء الاصطناعي على لسان العالم جون مكارثي في أحد المؤتمرات عام ١٩٥٦، وقد عرفه حينذاك بأنه علم وهندسة صنع ذكاء الآلات[٦] ورغم استخدام هذا المصطلح بشكل شائع في الأوساط الأكاديمية إلا أنه لا يوجد حتى الآن تعريف موحد متفق عليه بشأنه، حيث يعرض كل باحث تعريفه الخاص بما يخدم مجال تخصصه، ولن نتمكن من التصدي لكافة التعريفات، وإنما سيتم التركيز على بعضها، خاصة وأن معظمها لا يعد تعريفا بالمعنى الدقيق وإنما مجرد وصف لبعض إمكانياته الحالية أو المرتقبة.

(4)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 8.

(5)Gizem Halis Kasap, Can Artificial Intelligence (“Ai”) Replace Human Arbitrators? Technological Concerns And Legal Implications, Journal Of Dispute Resolution, Iss. 2 .2021, P. 211.

(6)Mahnoor Waqar, The Use Of Ai In Arbitral Proceedings, Ohio State Journal On Dispute Resolution [Vol. 37:3 2022, P. 346.

عرف البعض الذكاء الاصطناعي بأنه نظام حاسوب قادر على التصرف كما لو كان لديه عقل بشري[٧]،بينما ذهب البعض الآخر إلى تعريفه بأنه نظام لحل المشكلات بشكل عقلاني[٨]، كما عُرف أيضا بأنه مجموعة البرامج والآلات المزودة بأنظمة معالجة المعلومات القادرة على تحليل البيانات للبحث عن الارتباطات والأنماط واتخاذ قرارات مستقلة استنادا إليها[٩]، كما يمكن تعريفه بأنه تطوير أنظمة الحاسوب بطريقة تجعلها قادرة على بعض أداء المهام التي تتطلب عادة قدرات بشرية، مثل الإدراك البصري والتعرف على الكلام واتخاذ القرارات والترجمة بين اللغات[١٠].

ويرى جانب آخر من الفقه أن الذكاء الاصطناعي هو أحد أكثر التقنيات ثورية في العصر الحالي، فهو مجال من مجالات الحوسبة يهدف إلى تطوير أنظمة قادرة على أداء المهام التي تتطلب في العموم لتنفيذها وجود الذكاء

(7)Shchitova A.A, Definition Of Artificial Intelligence For Legal Regulation, Advances In Economics, Business And Management Research, Volume 156, 2020, P. 617.

(٨) يحاول العديد من الباحثين جعل الذكاء البشري نقطة مرجعية عند تعريف الذكاء الاصطناعي.

Flora P. Kalalo And Kathleen C. Pontoh, The Use Of Artificial Intelligence (Ai) In Legal Framework For International Arbitration Practices In Indonesia, Advances In Social Science, Education And Humanities Research, Volume 472, (Adric 2019), P. 6.

(9)Shchitova A.A, Op. Cit. P. 618.

(10)Azael Socorro Márquez, Can Artificial Intelligence Be Used To Appoint Arbitrators? Practical And Legal Implications Of The Use Of Artificial Intelligence In The Appointment Of Arbitrators In International Commercial Arbitration, Anuario Venezolano De Arbitraje Nacional E Internacional Nº 1 - 2020,P. 262.

البشري[١١]، فهو يتمثل في قدرة البرمجيات على التعلم الذاتي من الأنماط الموجودة في قواعد البيانات[١٢].

ويمكن القول إن الذكاء الاصطناعي في صورته البسيطة يعتمد على المحاكاة، فمثلا إذا تلقى أحد الأشخاص بريداً إلكترونياً يحتوي على كلمة "مخدرات". وكان رد فعله الأول هو حذفه لإدراكه بأنه يشكل فيروسًا معينًا، فإنه في المرة التالية التي يتلقى فيها رسالة بريد إلكتروني تتضمن نفس الكلمة فإن البرامج المعززة بالذكاء الاصطناعي ستتولى حذفه تلقائيا،ولكن كيف يتم تأدية هذه العملية غير المحسوسة؟

تجدر الإشارة إلى أنه من حيث المبدأ ـ في كل مرة يميز المستخدم رسالة بريد إلكتروني معينة على أنها غير مرغوب فيها، يتم تدريب نظام الذكاء الاصطناعي بأسلوب المحاكاة على الفرص المستقبلية، وبالتالي يميز النظام بطريقة ذاتية كافة الرسائل غير المرغوب فيه ويزيلها تلقائيا، ومع مرور الوقت تكون أنظمة التعلم الآلي قادرة على اتخاذ قرارات آلية معقولة، وبذلك يمكن التوصل إلى استنتاجين رئيسيين:يتمثل الأول في إمكانية تعلم الآلات ذاتيا، والثاني قدرتها على تحسين أدائها عندما تتلقى المزيد من البيانات[١٣].

(11)Maria João Mimoso, Op. Cit. P. 157

(12)Kathleen Paisley And Edna Sussman, Artificial Intelligence Challenges And Opportunities For International Arbitration, Nysba New York Dispute Resolution Lawyer, Vol. 11 | No. 1, 2018, P. 35; Ahnoor Waqar, The Use Of Ai In Arbitral Proceedings, Ohio State Journal On Dispute Resolution, Vol. 37:3,2022, P. 346.

(13)Azael Socorro Márquez, Op. Cit. P. 263.

والواقع أن السمة الأساسية لأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تميزه عن غيره من التقنيات تتمثل في الاستقلالية، والتي تنعكس في صلاحية اتخاذ قرارات دون تدخل بشري والقدرة على التنبؤ والقابلية للتعلم، حيث تستطيع هذه الأنظمة جمع المعلومات وتحليلها واستخراج علاقات جديدة بينها واكتشاف الأنماط واستخلاص النتائج وتعديل سلوكها وفقا للمتغيرات الجديدة ونتائج التجارب السابقة، ويتوقع تزايد المهام التي ستترك لأنظمة للذكاء الاصطناعي في المستقبل، وحاليا توجد بالفعل مناقشات جادة حول تأثير هذه الأنظمة على فرص العمل، فكما تسببت الثورة الصناعية في العديد من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، سيقلل الذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي من الطلب على العمالة البشرية في العديد من المجالات(١٤).

وينبغي التفرقة بين الأنظمة الآلية والأنظمة المستقلة، ويمكن استخدام السيارات ذاتية القيادة لتوضيح الفارق بينهما، حيث إن الأخيرة تحدد أفضل الطرق وتتعرف على أماكن الازدحام وتتخذ قرارات مستقلة بشأن تجنبها، في حين يتعين على الأنظمة الآلية اتباع تعليمات معينة دون أن يكون لها دور في اتخاذها، ولذلك يكمن الفارق بينهما في درجة التدخل البشري. فالسيارة الآلية ليس لها نفس درجة الذكاء والاستقلالية التي تتمتع بها السيارة ذاتية القيادة والتي لا تحتاج إلى سائق، ويمكنها التنقل ذاتيا وتحديد وجهتها ومسارها والتعرف على العوائق،وتبني قرارات بشكل مستقل بناء على مجموعة من خوارزميات الذكاء الاصطناعي(١٥).

(14)Matthew U. Scherer, Regulating Artificial Intelligence Systems: Risks, Challenges, Competencies, And Strategies, Harvard Journal Of Law & Technology Volume 29, Number 2 Spring 2016, P. 363.

(15)Mahnoor Waqar,Op. Cit. 347; Kahungi Natasha Wanjiku, Dawn Of Artificial Intelligence In Alternative Dispute Resolution; Expanding

ويرى جانب من الفقه أن مصطلح الذكاء ذاته غير مناسب لعمل الآلات التي تتخذ قرارات مستقلة، وذلك لأن الذكاء عموما نشاط فكري ومعرفي يتطور باستمرار لينسجم مع الطبيعة والبيئة التي يحيا فيها الإنسان، ومن خلاله يكون قادرًا على أداء مهام مستقلة وحل المشكلات الناشئة عن النواحي المختلفة للحياة واتخاذ القرارات في مجالات متنوعة، وهذه الأنشطة أبعد ما يكون عن أنظمة الذكاء الاصطناعي المتخصصة، لأنها ليس لديها القدرة على الأقل في الوقت الحالي على القيام بمهام مختلفة(١٦).

ويرى جانب آخر من الفقه أن أهم فرق بين التفكير البشري وما تفعله أنظمة الذكاء الاصطناعي يتمثل في أن الأخطاء وعدم توافر البيانات يمكن أن تشل هذه الأنظمة تماما، في حين أن الشخص الطبيعي الذي فشل تفكيره في إيجاد حل لمشكلة معينة سيجد طريقة أخرى للمضي قدما(١٧).

Access To Justice Through Technology, University Of Nairobi Law Journal Volume 10, Issue 1 (2023), P. 23

(16)Shchitova A.A, Op. Cit. P. 617.

(17)Dimitrios Ioannidis ,Will Artificial Intelligence Replace Arbitrators Under The Federal Arbitration Act? Richmond Journal Of Law & Technology Volume Xxviii, Issue 3, (2022, P. 533.

المطلب الثاني

أوجه استخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التحكيم

ترتب على الثورة التكنولوجية زيادة استغلال أدوات الذكاء الاصطناعي في العديد من المهن، ولم يكن القطاع القانوني استثناء منها، حيث بدأت مؤسسات التحكيم بالفعل استخدامه في مجال إجراءات التحكيم،ومازال بعضها يحجم عن الاستفادة منه خشية أن يكون سببا في بطلان الحكم أو رفض تنفيذه من جانب المحاكم الوطنية(١٨).

وتتعدد التطبيقات الذكية التي تساعد هيئة التحكيم على أداء وظيفتها وتسهيل وتحسين الإجراءات لفض النزاع في وقت أقصر وتكلفة أقل، مع ملاحظة ضرورة ألا ينظر إلي هذه التطبيقات على أنها تشكل حلا كافيا، وإنما ينبغي مراعاة عدم إغفال التدخل البشري في الإشراف على النتائج الصادرة منها وإعادة تقييمها، ونتناول فيما يلي أهم الإمكانيات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في مجال إجراءات التحكيم(١٩).

(18)Mahnoor Waqar, Op. Cit. 349; Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 23; Ibrahim Godofa, Artificial Intelligence And Its Future In Arbitration, Journal Of Conflict Management And Sustainable Development, 2020, P. 57.

(١٩) راجع للمزيد من التفاصيل حول تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التحكيم:

Said Gulyamov, Digitalization Of International Arbitration And Dispute Resolution By Artificial Intelligence, World Bulletin Of Management And Law (Wbml), Volume-9 April-2022, P. 80; Maria João Mimoso, Op. Cit. P.164.

أولا: دراسة وفحص المستندات:

قد يرجع البطء والتأخير في تحقيق العدالة إلى كثرة الوثائق المقدمة في الدعوى، وبالتالي تضطر هيئة التحكيم إلى فحص عدد ضخم من المستندات المتعلقة ببيان الدعوى ومذكرات الدفاع وحجج الأطراف، بالإضافة إلى الأدلة التي أعدت خصيصا لخصومة التحكيم والأدلة التي حررت قبل بدء الإجراءات أو خارج نطاقها، ونظرا لأن قراءة وتحليل الوثائق يستغرق الكثير من الوقت، فقد تم تصميم العديد من البرامج لفحصها ومراجعتها وتلخيصها وتحديد الأجزاء ذات الصلة وتهميش المكرر منها، واستبعاد بعضها في حالة عدم تعلقه بموضوع النزاع[٢٠].

ثانيا: تدوين الجلسات:

تدون خلاصة وقائع الجلسات التي تعقدها هيئة التحكيم في محضر ،يتم تسليم صورتها إلى طرفي الخصومة ما لم يتفقا على غير ذلك، ويوفر الذكاء الاصطناعي بعض التطبيقات التي تتعرف على أصوات المشاركين في إجراءات التحكيم وتحديد صفة المتحدث وتحويل ما يقال في الجلسة إلى نصوص مكتوبة بصورة لحظية وبدقة معقولة[٢١].

ثالثا: تحديد السوابق القضائية والقوانين ذات الصلة بالنزاع:

(20)Azael Socorro Márquez, Op. Cit .P.264, Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Artificial Intelligence And Arbitration: The Computer As An Arbitrator—Are We There Yet?, Dispute Resolution Journal [Vol. 74 No. 4, 2020.P. 38;Ray Worthy Campbell, Artificial Intelligence In The Courtroom: The Delivery Of Justice In The Age Of Machine Learning, Colorado Technology Law Journal, Vol. 18.2,2020. P. 332; Said Gulyamov, Op. Cit. P. 81.

(21)Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 342; Flora P. Kalalo And Kathleen C. Pontoh, Op. Cit. 7.

قد تحتاج هيئة التحكيم إلى الاطلاع على بعض الأحكام الصادرة في بعض المنازعات المتماثلة للمنازعة التي تفصل فيها، بالإضافة إلى تحديد النصوص القانونية ذات الصلة، ويوفر الذكاء الاصطناعي بعض التطبيقات المخصصة لتحديد سوابق التحكيم والعثور على النصوص القانونية الواجب تطبيقها، ويؤدي الذكاء الاصطناعي هذه المهمة بسرعة ودقة مقبولة إلى حدٍّ ما(٢٢).

رابعا: خدمات الترجمة:

يتضمن التحكيم التجاري الدولي أطرافا ذات ثقافات ولغات متباينة، الأمر الذي يسبب صعوبة في التواصل، وتستخدم الترجمة للتغلب على الاختلافات اللغوية، ويمكن الاستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي المزودة بتكنولوجيا التعرف على الأصوات وتمييزها لتوفير الترجمة الفورية أو التتبعية للمشاركين في خصومة التحكيم، أو تحويل الكلام المنطوق إلى نصوص مكتوبة، ولاشك أن استخدام الترجمة الآلية يؤدي إلى توفير عدد كبير من المترجمين البشريين(٢٣).

وقد نجحت بعض المؤسسات في استبدال الترجمة البشرية ببدائل آلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وقد وصل تطور بعض البرامج إلى التمكن من

(22)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 14. Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 331;Gülüm Bayraktaroğlu- Özçelik And Ş. Barış Özçelik, Use Of Ai-Based Technologies In International Commercial Arbitration, European Journal Of Law And Technology, Vol. 12 No.1 (2021), P. 573.

(٢٣)انظر للمزيد من التفاصيل حول الترجمة، د. محمود لطفي، اللغة والترجمة في التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، ٢٠١٧.

ترجمة المستندات حتى لو كانت ممسوحة ضوئيا أو مكتوبة بخط اليد أو تحتوي على تعليقات توضيحية، ويحقق ذلك توفير قدر كبير من الوقت وتقليص المبالغ المالية التي تدفع للترجمة البشرية(٢٤).

خامسا: تعيين المحكمين:

يمكن أن تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في اختيار محكم مناسب لنوع معين من المنازعات، وذلك بتحليل السوابق التحكيمية وإمداد الأطراف بقائمة من المحكمين الذين فصلوا مسبقا في دعاوى مشابهة مع بيان عدد خصومات التحكيم المعلقة والمنفذة التي اشترك فيها كل محكم، والخبرة والوقت الذي يستغرقه في إصدار الأحكام والتحقق من مدى وجود تضارب في المصالح(٢٥).

ونظرا لأن الأطراف قد يباشرون بأنفسهم مهمة اختيار المحكمين وقد يكلفون شخصا آخر أو مؤسسة معينة بتحديدهم، فإن الذكاء الاصطناعي قد لا يقتصر دوره على تزويد الخصوم بقائمة من المحكمين المناسبين للفصل في النزاع، وإنما يمكن أن يعهد إليه بمهمة تعيينهم سواء أكان ذلك بصفة أساسية أو احتياطية عند تخلف أحد الأطراف عن تعيين مُحكمه أو عند الاختلاف على تعيين رئيس هيئة التحكيم، وفي مثل هذه الحالات يتولى الذكاء الاصطناعي مهمة التعيين

(24)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 13; Mahnoor Waqar, Op. Cit. P. 351; Flora P. Kalalo And Kathleen C. Pontoh, Op. Cit. P. 8.

(25)Kathleen Paisley And Edna Sussman. Op. Cit. P. 36; Maria João Mimoso,Op. Cit. P.163; Agus, Sudirman, Wahyudi Umar , Ahmad Rustan, The Use Of Artificial Intelligence In Dispute Resolution Through Arbitration: The Potential And Challenges, Sasi, Volume 29 Issue 3, September 2023: P. 574.

كبديل للسلطة القضائية، ويؤكد جانب من الفقه على احتمالية أن يترتب على التوغل التكنولوجي إلغاء سلطة تدخل المحاكم الوطنية في تعيين المحكمين(٢٦).

سادسا: التنبؤ بنتيجة القضية:

تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بنتيجة النزاع استنادا إلى الأحكام المخزنة في قواعد البيانات، ويجوز لأعضاء هيئة التحكيم قبل التوقيع على الحكم الاطلاع على التنبؤ الصادر بواسطة هذه الأنظمة ومقارنته بالنتيجة التي توصلوا إليها، فإذا وُجد توافق بينهما، فإن الهيئة تطمئن إلى سلامة حكمها، أما في حالة وجود تناقض بين النتيجتين، فإن ذلك يعد بمثابة باعث لإلقاء نظرة أخرى على وقائع الدعوى وحيثيات الحكم، مع ملاحظة أن قدرة الذكاء الاصطناعي على التنبؤ بنتائج المنازعات لم تصل بعد إلى التوقعات المأمولة، لوجود نقص بالنسبة لموارد قواعد البيانات في العديد من المجالات القانونية، ويرجع ذلك إلى سرية إجراءات التحكيم وعدم نشر أحكامه(٢٧).

سابعا:المساعدة في صياغة الحكم:

يمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في صياغة حكم التحكيم، حيث ينبغي لصحة الحكم ضرورة اشتماله على بيانات معينة مثل المعلومات المتعلقة بالأطراف والتواريخ الإجرائية، وملخص طلبات الخصوم وأدلتهم ودفوعهم

(26)Hussain, M. A., Labanieh, M. F., Mahdzir, N., Sulaiman, N, & Abdullah Bawazir, O. S. The Potential Prospect Of Artificial Intelligence (Ai) In Arbitration From The International, National And Islamic Perspectives. Journal Of International Studies, Vol. 19, 1 (April) 2023, P. 102.

(27)Said Gulyamov, Op. Cit. P. 82; Kathleen Paisley And Edna Sussman,Op. Cit. P. 38; Maria João Mimoso, Op. Cit. P.163; Magdalena Łągiewska, Op. Cit. P. 860.

والتفاصيل المتعلقة باتفاق التحكيم، ويمكن تقليص الوقت المستغرق لإصدار الحكم إذا تمكنت الهيئة من استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لاستخراج المحتوى ذي الصلة من الوثائق الضخمة(٢٨).

الفصل الأول
الاستعانة بمحكم الذكاء
الاصطناعي للفصل في المنازعات

يعمل المحكم الطبيعي مثل أي كائن بشري آخر لساعات محدودة، بينما تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي دون انقطاع، ويمكنها تخزين وتنظيم المعلومات بكميات أكبر مقارنة بالذاكرة البشرية، كما أنها تؤدي أكثر من مهمة في وقتٍ واحد، وفي بعض الحالات يميل المحكم البشري إلى التحيز لصالح رأي أو موقف رسخ في عقيدته في المراحل الأولى لخصومة التحكيم، وقد لا يقتصر التحيز على بحثه عن أدلة لتأكيد موقفه أو تفسير الأدلة المتاحة بطريقة معينة ترجح ما توطد في عقيدته، وإنما يتجاهل أحيانا الأدلة التي تنفي صحة هذا الرأي أو على الأقل يعطيها وزنًا أقل(٢٩).

(28)Mahnoor Waqar,Op. Cit. 352; Agus, Sudirman, Wahyudi Umar , Ahmad Rustan, Op. Cit. P. 574.

(29)Jurgis Bartkus, Ai V. Arbitrator: How Can The Exclusion Of Evidence Increase The Appointments Of The Arbitrators?AccessTo Justice In Eastern Europe, 2023, P.4. Et S.

وربما يؤدي تفعيل نظام محكم الذكاء الاصطناعي إلى تسهيل الوصول إلى العدالة، خاصة وأنه في ظل التطور المتزايد لاستخدام التكنولوجيا في التحكيم، سيكون محكم الذكاء الاصطناعي أقل تكلفة ومتناسبًا مع الوضع الاقتصادي لأغلب المتنازعين(٣٠)، كما أن عدم تأصل التحيز في أنظمة الذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد والنفقات وغيرها من العوامل تشجع على استخدامه في مجال التحكيم(٣١).

ووفقا لمبدأ استقلال الإرادة يمكن الادعاء بجواز اتفاق الأطراف على الاستغناء عن المحكم البشري والاستعانة بالخوارزميات أو حتى الاستعانة بمحكم (cyborg)(٣٢)، غير أن جرأة الأطراف وعدم ترددهم بشأن التخلي عن المحكم البشري قد تقابلها بعض التحديات(٣٣).

(30)Jurgis Bartkus, Op. Cit., P. 2 Et S; Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Op Cit. P. 36; Samuel D. Hodge Jr, Is The Use Of Artificial Intelligence In Alternative Dispute Resolution A Viable Option Or Wishful Thinking?, Pepperdine Dispute Resolution Law Journal, Volume 24issue 1 Article 3, 2024, P. 98.

(31)Ngo Nguyen Thao Vy, Ai Implementation In ODR: A Game Changer Or A Troublemaker Of Data Protection, Vietnamese Journal Of Legal Sciences, Volume 08, Number 01, 2023, P. 2 Et S.

(32)Anjanette H. Raymond, The Dilemma Of Private Justice Systems: Big Data Sources, The Cloud And Predictive Analytics, Northwestern Journal Of International Law & Business Volume 35 Issue 4, 2015, P. 37; Magdalena Łągiewska, New Technologies In International Arbitration: A Game - Changer In Dispute Resolution?, International Journal For The Semiotics Of Law, 2024, P. 862.

(٣٣) أنشأت منصة (Ebay) تطبيق ذكاء اصطناعي لفض منازعات التحكيم، راجع للمزيد من التفاصيل حول المنازعات التي يختص بها هذا التطبيق.

Hussain, M. A, Labanieh, M. F., Mahdzir, N., Sulaiman, N, & Abdullah Bawazir, O. S, Op. Cit. P. 99.

ونتناول في هذا الفصل الاستعانة بمحكم الذكاء الاصطناعي للفصل في المنازعات في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مدى إمكانية تعيين الذكاء الاصطناعي كمحكم.

المبحث الثاني: إشكاليات وضمانات استخدام محكم الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول

مدى إمكانية تعيين الذكاء الاصطناعي كمحكم

أثرت الثورة الصناعية الرابعة والتطور التكنولوجي المرتبط بها على العديد من جوانب الحياة، وامتد هذا التأثير إلى القضاء والتحكيم[٣٤]، فلم يعد نفاذ أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى مجال الفصل في المنازعات مجرد خيال علمي، وإنما أصبح حقيقة في العديد من الدول، ففي أستونيا يتولى قاضي الذكاء الاصطناعي الفصل في بعض المنازعات البسيطة التي لا تتجاوز قيمتها ٧٠٠٠ جنيه إسترليني، ويوجد في الصين محكمة رقمية يرأسها قاضي ذكاء اصطناعي تختص بالفصل في أنواع محددة من المنازعات، كما يتم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة الأمريكية لتحديد مدى إمكانية عودة المحكوم عليهم إلى الجريمة مرة أخرى[٣٥].

(34)Jurgis Bartkus, Op. Cit. P. 2. Ets.

(35)Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 1,Jurgis Bartkus, Op. Cit. P. 2,Mahnoor Waqar, Op. Cit. P. 24; Ngo Nguyen Thao Vy, Op. Cit. P. 2.

ويمكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي للعمل كمحكم وفقا لمستويات متفاوتة بالنسبة للتدخل البشري[٣٦]، فقد يتم اختيارها وفحصها بشكل متبادل من جانب الأطراف لتحليل الوقائع والحجج القانونية وإصدار الحكم الفاصل في النزاع، وهذا النهج يلائم على الأقل في الوقت الحالي منازعات التحكيم ذات الحجم الكبير والقيمة المنخفضة.

علاوة على ما سبق يمكن أن تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي كأداة لمساعدة المحكم البشري في اتخاذ قراره، وذلك على غرار تقارير الخبراء، ويظل المحكم البشري هو الذي يتخذ الحكم النهائي، ويقتصر دور هذه الأنظمة على توفير مجموعة من النتائج، ولتجنب التطرف غير المتوقع، قد يتفق الأطراف على ضرورة أن يختار المحكم إحدى النتائج التي أفرزتها أنظمة الذكاء الاصطناعي.

وقد يعهد إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي بالفصل في بعض المسائل الفرعية بحيث يترك الفصل في جوهر النزاع للمحكم البشري، ومع ذلك فإن الحيز الذي يمكن أن يمارسه الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم لن يتوقف فقط على التطور التكنولوجي واستعداد الأطراف لفض منازعاتهم من خلاله، وإنما أيضا على وجود حلول للمخاوف المترتبة على استخدامه، وسوف يتم التركيز في هذا البحث على الاستعانة بمحكم الذكاء الاصطناعي للفصل في النزاع بأكمله.

وقد رفض جانب من الفقه استخدام الذكاء الاصطناعي كبديل عن القاضي البشري، لأن ذلك يتعارض مع حق الخصوم في رؤية صانع الحكم يناضل علنا وبضمير حي من أجل التوصل إلى فهم أعمق لتفاصيل النزاع، وهذا

(36)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 16.

الحق يعد سمة أساسية من سمات نظام المحاكم لا يمكن التخلي عنها، حيث إن وجود محاكم مفتوحة تمارس إحدى سلطات الدولة يعد أمرا مترسخا في الضمير الإنساني، ولذا قد لا تتقبل الشعوب أن تمارس السلطة القضائية من خلال نظام رقمي[٣٧]، ويختلف الوضع بالنسبة لخصومة التحكيم حيث إن مبدأ حرية الإرادة الذي يهيمن عليها قد يؤدي إلى نتائج مختلفة.

ونتناول في هذا المبحث مدى إمكانية تعيين الذكاء الاصطناعي كمحكم، وذلك في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الشروط القانونية الواجب توافرها في المحكم.

المطلب الثاني: الشروط الاتفاقية للخصوم.

المطلب الأول

الشروط القانونية الواجب توافرها في المحكم

المحكم شخص يتمتع بثقة الخصوم الذين أسندوا إليه الفصل في المنازعات القائمة بينهم، ولذا يتمتع الخصوم بسلطة واسعة عند اختيار المحكمين، غير أن هذه السلطة ليست مطلقة وإنما تخضع لبعض الضوابط التي أقرها القانون([٣٨]).

(37)Tania Sourdin, Judge V Robot? Artificial Intelligence And Judicial Decision-Making, Unsw Law Journal Volume 41(4), 2018, P. 1127;Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 341; Mahnoor Waqar,Op. Cit. 354.

([٣٨]) راجع للمزيد من التفاصيل حول الشروط الواجب توافرها في المحكم، د. محمد السيد عرفة، التحكيم الداخلي وفق أحكام القانون المصري، دار النهضة العربية، ٢٠١٧، ص ٩٥ وما بعدها.

إن مبدأ استقلال الأطراف يمثل دعامة أساسية في مجال التحكيم التجاري الدولي، ولذا يمكن للأطراف هيكلة الفصل في المنازعات التي تثور بينهم على النحو الذي يرونه مناسبا، وفي ظل الصراع الحادث والمحسوس بين القانون والتكنولوجيا، قد يكون لهذا المبدأ دور حاسم في تحديد من يتم قبوله كمحكم، ويرجح أن يتم الاعتراف بالأحكام الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي وتنفيذها من جانب المحاكم الوطنية التي تشجع سياحة التحكيم، أي المحاكم التي ترغب أن تكون بلادها مقرًّا معتادًا للتحكيم التجاري الدولي(٣٩).

وينبغي التفرقة بين الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتحكم فيها، فرغم أن الأخيرة تعمل بشكل مستقل إلا أنه قد تستخدم الروبوتات كوسيلة للتعامل مع العالم المادي(٤٠)، ونستعرض في هذا المطلب الشروط القانونية الواجب توافرها في المحكم في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: الطابع البشري للمحكم.

الفرع الثاني: الشخصية القانونية لمحكم الذكاء الاصطناعي.

---

(39) Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 240; Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 23; Azael Socorro Márquez, Op. Cit. P. 265; Dimitrios Ioannidis, Op. Cit. P. 511; Magdalena Łągiewska, Op. Cit. P. 862.

(٤٠) راجع للمزيد من التفاصيل:

László Kerekes, ASPECTS OF THE REGULATION OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE, Indonesia Private Law Review, Volume 4 Issue 2, August 2023, P. 94.

الفرع الأول

الطابع البشري للمحكم

يتعين لتحديد ما إذا كانت الآلات مؤهلة للفصل في المنازعات الإجابة على التساؤل التالي، وهو هل اشترطت اتفاقية نيويورك والتشريعات الوطنية الخاصة بالتحكيم ضرورة توافر صفات إنسانية في المحكم؟

أولا: موقف اتفاقية نيويورك

أشارت اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ والمتعلقة بالاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها إلى المحكمين في مادتين فقط، حيث نصت في مادتها الأولى على أنه "لا يقتصر مصطلح أحكام التحكيم على الأحكام التي يصدرها محكمون معينون لكل قضية بل يشمل أيضا الأحكام التي تصدرها هيئات تحكيم دائمة تكون الأطراف قد أحالت الأمر إليها"، أما المادة الخامسة فقد أجازت في فقرتها الأولى رفض التنفيذ إذا كان الطرف الذي يحتج ضده بالحكم لم يخطر على الوجه الصحيح بتعيين المحكم.

ولم يرد في النصين سالفي الذكر ما يشير إلى ضرورة أن يكون المحكم شخصا طبيعيا، وهذا أمر بديهي، خاصة وأن الاتفاقية تم إبرامها قبل ظهور أنظمة الذكاء الاصطناعي، وإذا تم الأخذ في الاعتبار نوعية التكنولوجيا المتاحة في عام ١٩٥٨، فإنه يستنتج أن أحكامها تستلزم ضمنيا أن يكون المحكم إنسانا طبيعيا، وينعكس ذلك في نص المادة الرابعة حيث تتطلب ضرورة أن يقدم الطرف الذي يطلب التنفيذ والاعتراف بالحكم نسخة الحكم الأصلي مصدقا عليه حسب الأصول

المتبعة، وهذا النص يفسر على أنه يتطلب توقيعات المحكمين كأشخاص طبيعيين(٤١).

وفي ظل عدم تطلب الاتفاقية صراحة أن يكون المحكم إنسانا طبيعيا، فإنها بذلك تكون قد تركت من الناحية المنهجية ثغرة خفية تتعلق بإمكانية تنظيم عملية التحكيم بالكامل بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولذا قد تشكل الوثيقة الصادرة من هذه الأنظمة حكم تحكيم إذا فصلت في النزاع كليا أو جزئيا، ومع ذلك سيتوقف الأمر في النهاية على مدى تقبل الأنظمة القانونية لسلطة أطراف الخصومة في تعيين كيان غير بشري للفصل في المنازعات(٤٢).

ثانيا: موقف التشريعات الوطنية:

يمكن تصنيف القوانين الوطنية فيما يتعلق بشروط ومواصفات المحكم إلى مجموعتين: تشترط الأولى صراحة أن يكون المحكم شخصاً طبيعياً يتمتع بالأهلية الكاملة مثل القانون الفرنسي(٤٣) والهولندي(٤٤) والبرتغالي(٤٥).

---

(41)Mahnoor Waqar, Op. Cit. P. 362; Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 237; Magdalena Łągiewska, Op. Cit. P. 857.

(42)Magdalena Łągiewska, Op. Cit. P. 861

(٤٣)نصت الفقرة الأولى من المادة ١٤٥٠ من القانون رقم ٢٠١١/٤٨ الصادر في١٣ يناير ٢٠١١ على أنه:

La Mission D'arbitre Ne Peut Être Exercée Que Par Une Personne Physique Jouissant Du Plein Exercice De Ses Droits.

(٤٤) نصت المادة ١٠٢٣ من قانون الإجراءات المدنية الهولندي على أنه:

Any Natural Person With Legal Capacity May Be Appointed As Arbitrator. Unless The Parties Have Agreed Otherwise In View Of The Impartiality (Objectivity) And Independence Of The Arbitral Trubinal, No Person Shall Be Precluded From Appointment On The Ground Of His Nationality.

ونظرا لأن الدول سالفة الذكر قد ترفض تنفيذ أحكام التحكيم الصادرة من خلال محكم الذكاء الاصطناعي، فإن الخشية من تعرض الحكم للبطلان أو رفض التنفيذ قد تدفع الأطراف ومؤسسات التحكيم إلى تجنب الاستعانة بمحكم غير بشري في حالة وجود احتمال قوي بأن الحكم سيتم تنفيذه في إحدى الدول التي تشترط صراحة أن يكون المحكم شخصًا طبيعيًّا(٤٦).

أما بالنسبة للمجموعة الثانية فلا تشترط صراحة أن يكون المحكم شخصًا طبيعيًّا(٤٧) ولكن توحي بذلك الشروط المطلوبة في المحكم مثل الشرط المتعلق باكتمال أهليته وعدم شهر إفلاسه وعدم الحكم عليه جنائيا(٤٨).

راجع نصوص هذا القانون منشورة باللغة الإنجليزية على الموقع الآتي:
Http://Www.Dutchcivillaw.Com/Civilprocedureleg.Htm

(٤٥) تنص المادة الرابعة من قانون التحكيم البرتغالي الصادر في عام ٢٠١٢ على أنه:
An Arbitrator Must Be A Natural Person, Have Full Legal Capacity And Must Be Independent And Impartial.

راجع نصوص هذا القانون منشورة باللغة الإنجليزية على الموقع الآتي:
Https://Cms.Law/En/Int/Expert-Guides/Cms-Expert

(46)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 23.

(47)Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 238.

(٤٨)على سبيل المثال تنص المادة ١٦ من قانون التحكيم المصري على أنه "١ – لا يجوز أن يكون المحكم قاصراً أو محجوراً عليه أو محروماً من حقوقه المدنية بسبب الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو بسبب شهر إفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره.

٢ – لا يشترط أن يكون المحكم من جنس أو جنسية معينة إلا إذا اتفق طرفا التحكيم أو نص القانون على غير ذلك.

٣ – يكون قبول المحكم القيام بمهمته كتابة ويجب عليه أن يفصح عند قبوله عن أية ظروف من شأنها إثارة شكوك حول استقلاله أو حيدته".

راجع للمزيد من التفاصيل حول الشروط المختلفة للمحكم في التشريعات الوطنية:

ورغم أن الشروط الواردة في المجموعة الثانية تشير بقوة إلى ضرورة أن يكون المحكم إنسانًا طبيعيًا، إلا أن عدم تطلبها ذلك صراحة قد يعني وجود ثغرة قانونية تسمح بإمكانية الفصل في المنازعات بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل التطور الحالي للأنظمة القانونية والمناقشات المتعلقة بمدى جواز الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، واعتماد المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية. وقد تبنى القانون التركي صراحة التقنيات الجديدة فلم يمنع الأطراف من اختيار محكم الذكاء الاصطناعي(٤٩).

وإذا كان العديد من التشريعات الوطنية لم ينص أو يمنع صراحة تعيين محكم الذكاء الاصطناعي(٥٠)، وكان يحتمل أن يشكل ذلك ثغرة قانونية يمكن من خلالها لأنظمة الذكاء الاصطناعي الولوج إلى التحكيم التجاري الدولي، فإنه نظرا لحداثة هذه الأنظمة نسبيا ينبغي تفسير اصطلاح المحكم على أنه المحكم الطبيعي، وبالتالي يتعين وجود اتفاق صريح بين الأطراف على تعيين محكم الذكاء الاصطناعي(٥١).

Hussain, M. A., Labanieh, M. F., Mahdzir, N, Sulaiman, N, & Abdullah Bawazir, O. S, Op. Cit. P. 107.

(49)Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 240; Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 17.

(50)Mahnoor Waqar, Op. Cit. 356.

(51)Magdalena Łągiewska, Op. Cit. P. 861.

الفرع الثاني
الشخصية القانونية لمحكم الذكاء الاصطناعي

تعترف الغالبية العظمى من الأنظمة القانونية بالشخصية القانونية لفئتين من الأشخاص؛ الأولى الأشخاص الطبيعيون ويتم الاعتراف لهم بالشخصية القانونية لمجرد كونهم بشرًا(٥٢)، أما الفئة الثانية وهي الأشخاص الاعتبارية فهي كيانات يمنحها القانون حقوقًا وواجباتٍ معينة، وتعد الشركات والجمعيات من الأمثلة الأكثر شيوعًا على ذلك، ويوجد العديد من الكيانات الأخرى التي يتم منحها الشخصية القانونية في بعض الدول، كما هو الحال بالنسبة للمعابد في الهند والأنهار في نيوزيلندا والنظام البيئي في الإكوادور(٥٣).

وتعتمد المطالبة بمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية على فكرة الاستقلالية والتي تتمثل في صلاحيته لاتخاذ قرارات يصعب التنبؤ بها وتمكنه من إصدارها دون تدخل بشري وقدرته على النضج والتعلم الآلي، مع ملاحظة أنه لا يمكن مساواة قدرته على الوصول لمصادر البيانات ومعالجتها من أجل أداء

---

(٥٢) يشير جانب من الفقه إلى أنه حتى وقت قريب لم يكن العبيد في كثير من النواحي أشخاصًا بل كانوا شكلًا من أشكال الملكية، وفي بعض الدول لم يكن بوسع النساء الترشح لبعض المناصب العامة لأنهن لا يُعَدُّن أشخاصًا لهذا الغرض القانوني، كما أنه لا يعترف للحيوانات بالشخصية القانونية.

Ngaire Naffine, Who Are Law's Persons? From Cheshire Cats To Responsible Subjects, The Modern Law Review Limited, 2003, P. 347.

(53)Simon Chesterman, Artificial Intelligence And The Limits Of Legal Personality, Cambridge University Press For The British Institute Of International And Comparative Law, 2020. P. 822.

وظائفه بالتعلم الحقيقي، خاصة وأن أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تستطيع أن تغيرالقواعد التي تحكم عملها وقراراتها(٥٤).

ويرى جانب من الفقه أنه يمكن معاملة الروبوتات ذات المعاملة التي تعاملها بعض الأنظمة القانونية للحيوانات، خاصة وأنها تتشابه معها في أن كليهما يمتلك جانبًا من القدرة على اتخاذ القرارات والقابلية للتعلم، وفي أغلب الأحيان ينظر إلى الحيوانات على أنها ممتلكات يمكن شراؤها وبيعها، ولكنها رغم ذلك تستحق معاملة تستند إلى فحوى المبادئ الإنسانية(٥٥)، غير أن التساؤل يثار حول مدى إمكانية منح الحيوانات الشخصية القانونية من عدمه(٥٦)؟

---

(٥٤) يشير التعلم الآلي إلى علم التعرف التلقائي على الأنماط بين المتغيرات داخل مجموعة البيانات من أجل تقدير نتيجة معينة أو التنبؤ بها، حيث يقوم البرنامج القائم على التعلم الآلي بتحديد القواعد والحكم على الأداء وفقا للأهداف التي حددها المبرمج، فهو في جوهره يدور حول استنتاج العوامل الخفية والأنماط والارتباطات والقواعد من خلال ملاحظة البيانات ذات الصلة.

Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 212.

(55)Simon Chesterman, Op. Cit. P. 833.

(٥٦) سعت جهود مختلفة إلى إسناد درجة معينة من الشخصية القانونية إلى الحيوانات، غير أن هذه الجهود لم تسفر إلا عن القليل من النجاح، فعلى سبيل المثال رفع مجموعة من الأشخاص في عام ٢٠١٣ دعاوى قضائية نيابة عن أربعة من القرود بحجة أنها أظهرت قدرات معرفية متقدمة واستقلالية ووعيا ذاتيا، ورغم أن محكمة استئناف نيويورك لم تنازع في هذه الصفات، إلا أنها قضت بأن توسيع الحقوق الشخصية كان مرتبطًا تقليديا بفرض الالتزامات،ونظرا لأن القرود المذكورة لا تستطيع تحمل أي واجبات قانونية فإنها لا تستطيع التمتع بالحقوق، ويرى البعض أن الحجة التي استندت إليها المحكمة لم تكن منطقية، لأن العديد من البشرمثل الأطفال والأشخاص عديمي الأهلية يفتقرون إلى القدرة على ممارسة الحقوق والتحمل بالالتزامات ومع ذلك لم ينازع أحد في تمتعهم بالشخصية القانونية.

ويمكن منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية قياسا على الشركات والسفن والطائرات وغيرها، غير أن الأشخاص القانونيين سالفي الذكر يحتاجون إلى تمثيل بشري لأنهم غير واعين، وبالتالي فإن إرادة الكيان هي في الواقع عبارة عن إرادات مجمعة للبشر، أما بالنسبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي فهي قادرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل(٥٧).

والواقع أن الشخصية القانونية تمنح لبعض الأشياء لأن النظام القانوني منحها هذه الشخصية لتحقيق غايات معينة، ويمكن أن تمنح لأنظمة الذكاء الاصطناعي لقدرتها على اتخاذ قرارات مستقلة، بالإضافة إلى الرغبة في تحديد الالتزامات والواجبات الناشئة عن استخدامها.

ويصعب الاعتراف بالأهلية القانونية الكاملة للروبوتات، وذلك لارتباط الأهلية بتمام العقل، ولا شك أن القدرات العقلية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإرادة، لأنها محور التحول من الفكر إلى الفعل،فلا توجد إرادة بدون تفكير، لأنها تتمثل فيه ويشكل جوهرها،ولذا ينبغي عدم الخلط بين الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري عند محاولة البحث عن أوجه التشابه بينهما لتحديد مدى إمكانية الاعتراف له بالأهلية القانونية، لأنه رغم تأثير الخوارزميات على الحياة الاجتماعية البشرية إلا

ويمكن القول إن هذه الحيوانات تمثل أعضاء في المجتمع الحي، وإذا كان من الصحيح أن القرود لا تتمتع بالشخصية القانونية إلا أنها أيضا ليست مجرد أشياء، وبغض النظر عن هذه المسألة العميقة والبعيدة المدى، يمكن القول إن أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن اعتبارها في مرتبة مساوية للحيوانات؛ راجع للمزيد من التفاصيل:
Simon Chesterman, Op. Cit. P. 833 Et S.

(57)Simon Chesterman, Op. Cit. P. 830.

أنها لا تزال غير قادرة على توفير أسباب كافية للتمتع بالأهلية القانونية التي يتمتع بها البشر(٥٨).

إن محدودية إدراك البشر وفهمهم المحدود لآلية عمل العقل البشري وكيف تتشكل الإرادة الحرة لدى الإنسان لا يمكن أن يتخذ ذريعة لتسوية الذكاء الاصطناعي بالذكاء البشري، وذلك لأنه لا يمكن إثبات أن خوارزمية معينة مساوية تمامًا للعقلانية البشرية، أوإثبات أن قراراتها تمثل تعبيرا عن إرادتها الحرة، وذلك لأن العقل يتطور باستمرار ابتداء من واقعة الميلاد وحتى اكتمال النضج البشري، ولا شك أن أنظمة الذكاء الاصطناعي لا يماثل تطورها تطور العقل البشري(٥٩).

ويرى جانب من الفقه إمكانية اعتبار أنظمة الذكاء الاصطناعي في مركز مساوٍ للشخص الطبيعي القاصر والذي يحتاج إلى من ينوب عنه، وذلك لأنها لا تتمتع بنفس درجة الاختيار التي يتمتع بها الإنسان لأن كل قراراتها واختياراتها تعتمد على البرمجة البشرية في ذاكرتها الاصطناعية(٦٠).

ويرى جانب آخر من الفقه ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بشخصية قانونية خاصة ترتب حقوقًا والتزامات جزئية أو منقوصة، فعلى الرغم من تأكيد صفته كأداة لخدمة المجتمع البشري وتنميته، إلا أنه يتمتع بقدرات سلوكية

(58)Miszairi Sitiris & Saheed Abdullahi Busari, The Legal Capacity (Al Ahliyyah) Of Artificial Intelligence From An Islamic Jurisprudential Perspective, Malaysian Journal Of Syariah And Law, Vol. 12, No. 1, Pp. 31-42 | April 2024, P. 39.

(59)Hussain, M. A, Labanieh, M. F., Mahdzir, N, Sulaiman, N, & Abdullah Bawazir, O. S, Op. Cit. 112.

(60)Miszairi Sitiris & Saheed Abdullahi Busari,Op. Cit. P. 39; Dimitrios Ioannidis, Op. Cit. P. 577.

مستقلة وذاتية، تقتضي الاعتراف له بالشخصية القانونية، غير أن عدم صلاحيته لتحمل بعض العواقب يستوجب تمتعه بشخصية قانونية منقوصة(٦١).

وتطبيقا لما سبق فإن الاعتراف بالشخصية القانونية المحدودة لا يشكل تسوية حقيقية بين أنظمة الذكاء الاصطناعي والشخص الطبيعي وإنما إنشاء أهلية وسطية تتدرج بين أهلية الوجوب وأهلية الأداء، خاصة وأنه يتميز بعدة خصائص تتمثل في أنه نتاج الإبداع البشري، مما يشير إلى أنه ليس من صنع الطبيعة، بل هو امتداد لابتكارات الإنسان، كما أنه يستطيع محاكاة الذكاء البشري في بعض الجوانب، ويتمتع بالقدرة على التعلم الذاتي واتخاذ القرارات، ويتخذ أشكالًا متعددة حيث يمكن أن يتخذ المظهر الخارجي للشخص الطبيعي، أو يكون في شكل برامج ذكية على الأجهزة الإلكترونية(٦٢).

والواقع أنه لا يمكن منح الأهلية الكاملة لأنظمة الذكاء الاصطناعي وإنما فقط أهلية محدودة بنطاق الوظيفة التي أنشئ من أجلها، وذلك لأن العقل والإرادة هما أهم ما يميز الإنسان، فهو قادر على التفكير وإدراك بيئته وتحديد المعايير الأخلاقية، وبالتالي يمكن للإنسان أن يتخذ خياراته الخاصة وفقًا للمواقف المختلفة وقدراته العقلية، ولاشك أن حرية إرادته تعني أن الشخصية القانونية الكاملة لا تثبت إلا له ولا يشاركه فيها الكيانات الأخرى(٦٣).

(61)Miszairi Sitiris & Saheed Abdullahi Busarim Op. Cit. P. 39.
(62)Lucy Young, Are Robots Deserving Of Rights? A Critical Analysis Of How Human Technological Innovation May Result In An Extension Of Rights To Autonomous Cyborg Living, Warwick Undergraduate Law Journal, P. 5.
(63)Ngaire Naffine, Op. Cit. 362. Ets.

صفوة القول إنه لا يوجد ما يمنع من الناحية النظرية منح الشخصية القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي، ولا يعني ذلك تشبيهها بالإنسان، لأن المصطلح الأخير يعبر عن مفهوم فسيولوجي مستمد من الطبيعة، أما اصطلاح الشخص القانوني فهو مفهوم فني مستمد من القانون، ولذا يمكن لأي دولة أن تصدر قانونًا لتنظيم الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وتحديد شروط الحصول عليها،ومتى تبدأ ومتى تنتهي وكيفية اكتساب الحقوق وحدود ونطاق مسئوليته ومسئولية المشاركين في إنتاجه وتشغيله(٦٤).

وعلى افتراض أنه تم منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، فهل يعني ذلك إمكانية قبوله للعمل كمحكم كنتيجة للاعتراف له بالشخصية الاعتبارية.

يمكن القول إنه إذا اتفق الأطراف على تعيين شخص اعتباري للفصل في المنازعات القائمة بينهم، فإن هذا الاتفاق ينبغي تفسيره على أن نيتهم اتجهت إلى تعيينه للإشراف على التحكيم وليس لتولي مهمة الفصل في النزاع، غير أن مبدأ استقلال الإرادة قد يحتم تنفيذ اتفاق الأطراف بشأن تعيين الشخص الاعتباري(٦٥)، مع ملاحظة أن فكرة اختيار الشخص الاعتباري كمحكم لم تكن غائبة تماما عن الواقع العملي، حيث رفضت المحكمة العليا الإيطالية اختياره استنادا إلى عدة أسباب، تتمثل في عدم التمتع بالأهلية القانونية الكاملة، وصعوبة توفير الضمانات الكافية للخصوم في مواجهة الشخص الاعتباري، بالإضافة إلى ضرورة ممارسة

(64)Ngaire Naffine, Op. Cit. P. 357.

(65)Aul Miron,Claudia Roşu, The Legal Person As An Arbitrator In International And National Arbitration Proceedings, The Juridical Current Journal,Vol. 80,2020, P. 93.

التحكيم من خلال شخص طبيعي لا يجوز استبداله عشوائيا من جانب الشخص الاعتباري(٦٦).

المطلب الثاني
الشروط الاتفاقية

التحكيم قوامه إرادة الأطراف ولذا يترك لهم حرية اختيار المحكمين وتحديد الشروط الواجب توافرها فيهم، وقد تختلف الشروط المتفق عليها من نزاع إلى آخر، فقد يتفق الأطراف على ضرورة تمتع المحكمين بجنسية أو ديانة معينة أو خبرة في موضوع النزاع أو تشكيل الهيئة من الذكور أو الإناث أو أن يكون تشكيلها مختلطًا، ونظرا لصعوبة حصر الشروط الاتفاقية التي يمكن الاتفاق عليها، فسوف تقتصر الدراسة في هذا المطلب على أهم الشروط الاتفاقية لبحث مدى إمكانية توافرها في محكم الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول
الجنسيـــة

حصلت الروبوت صوفيا التي طورتها شركة " Hanson Robotics" على الجنسية السعودية في عام ٢٠١٧ كأول روبوت يحصل على جنسية دولة

(66)Court Of Cassation, August 17, 1962, N.2587.

راجع في التعليق على هذا الحكم.

Emanuele Cusa, The Company As Institutional Arbitrator In Italian Law—Setting An International Trend? International Arbitration Law Review, Issue 6, 2009, P. 143. Ets.

معينة، ثم حصلت بعد ذلك على جائزة خاصة من الأمم المتحدة باعتبارها بطلة التنمية، وفي مقابلة معها أعربت عن طموحاتها في تكوين أسرة والعمل بإحدى الوظائف وتعزيز تطوير الآلات ذات الصفات الشبيهة بالبشر، وتعكس تصريحاتها رؤية كيانات الذكاء الاصطناعي التي تطمح في اكتساب الحقوق مستقبلا [٦٧].

وقد يكون حصول الروبوتات على الجنسية بمثابة إعلان عن منح الثقة العمياء فيها، ويثير العديد من المخاوف الاجتماعية والأخلاقية التي لا يزال البشر غير مستعدين للتعامل معها، مثل حقها في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية[٦٨]،

---

(67)László Kerekes, Op. Cit . P. 97.

(٦٨)رغم توقع تولي الذكاء الاصطناعي دورا أساسيا في المجتمع، خاصة وأنه يتصور أن يؤدي العديد من الوظائف في العقود المقبلة، مثل العمل كأستاذ جامعي أو قاضٍ أو محامٍ أو طبيب...الخ، إلا أنه ينبغي عدم الاعتراف له بالحقوق المترتبة على التمتع بالجنسية، حيث يتعين عدم الاعتراف له بالجنسية الكاملة وإنما الجنسية الجزئية، بحيث يكون وضعه مماثلًا للشخص المحروم من حقوقه السياسية، أو مماثلًا لمن يحمل الجنسية المكتسبة، مع إقرار تمتعه فقط بالحقوق المدنية مثل الحق في التملك، مع حرمانه من كافة الحقوق السياسية مثل حق المشاركة في الاستفتاءات والحق في التصويت والحق في الترشح والتعيين في عضوية المجالس التشريعية أو تولي المناصب القيادية، خاصة وأنه بمجرد وصول الروبوتات إلى القدرة على التأثير في القرار السياسي ستكون البشرية في خطر حقيقي، ولا ينبغي نسيان أن الغرض من تطوير الذكاء الاصطناعي يتمثل في خدمة البشر بشكل أفضل وليس استبدالهم.

Heng Gao, Analysis Of Citizenship For Ai (Artificial Intelligence), Advances In Economics, Business And Management Research, Volume 185, Proceedings Of The 1st International Symposium On Innovative Management And Economics (Isime 2021), P. 625; Tania Sourdin, Op. Cit. 1130.

وحاليا تتناول بعض المشاريع البحثية مدى إمكانية تكاثر الآلات ذاتيا بواسطة تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد[٦٩]، وربما يؤدي نجاح هذه الأبحاث إلى تجاوز عدد الروبوتات في إحدى المدن عدد البشريين فيها، ويمكن القول إنه لا داعي للتخوف من حصول الروبوتات على الجنسية، لاسيما وأنه تم الاعتراف بالجنسية للأشخاص الاعتبارية، غير أن الوضع مختلف، خاصة وأن الروبوتات يتوافر لها قدر كبير من القدرة على اتخاذ القرارات[٧٠].

وإذا كانت بعض الدول تتجه في العصر الحالي إلى تشجيع ما يسمى بالجنسية الاستثمارية، فإنه وبغض النظر عن مدى ملاءمة المصطلح، فإنه قد لا يمر وقت طويل حتى يتم بيع الروبوتات بجنسيتها، أو تمنح العديد من الدول

(69)Dimitrios Ioannidis, Op. Cit. P. 564.

(٧٠)وقد اتجهت بعض الدول إلى معاملة الروبوتات كأجانب، ففي عام ٢٠١٧ أعطت اليابان تصريح إقامة دائمة لروبوت مصمم لمحاكاة المحادثة البشرية طورته شركة مايكروسوفت، والسبب في منح تصريح بالإقامة بدلا من الجنسية تمثل في عدم استيفائه متطلبات الحصول على الجنسية، خاصة وأنه تم تسجيله في السجلات الرسمية كصبي يبلغ من العمر سبع سنوات، وبالتالي يفتقد إلى الأهلية القانونية الكاملة، ويعكس قرار منح الإقامة للذكاء الاصطناعي نفسه، بدلا من المطورين من مايكروسوفت،نهجا جديدا نحو الاعتراف ببعض الحقوق للذكاء الاصطناعي، وفي الإطار ذاته منحت دولة المجر تصريح إقامة لروبوت مصمم للتفاعل مع المواطنين وتم جمع آرائهم حول الشئون العامة وذلك لاستخدامها لتحسين في الإدارة المحلية. انظر:

László Kerekes, Op. Cit. P. 99, Simon Hesterman, Op. Cit. P. 821.
راجع للمزيد من التفاصيل حول أنواع الإقامة، د. محمد الروبي، مركز الأجانب، دار النهضة العربية، ٢٠١٣، ص ٢٠٨ وما بعدها.

جنسيتها للروبوتات كوسيلة لتحفيز الاستثمار أو تشجيع الإنتاج التكنولوجي، وقد تؤدي المنافسة بين الشركات إلى طلب بعضها الجنسية للروبوتات التي تنتجها.

وغني عن البيان أن عدم حصول محكم الذكاء الاصطناعي على الجنسية لا يشكل عائقًا أمام عملها كمحكم، آية ذلك أنه لا يشترط أن يكون المحكم متمتعًا بجنسية دولة معينة، حيث نصت المادة ١٦ من قانون التحكيم المصري على أنه "لا يشترط أن يكون المحكم من جنس أو جنسية معينة إلا إذا اتفق طرفا التحكيم أو نص القانون على غير ذلك"، ورغم أن التفسير الأقرب للنص يعني أنه يجوز أن يكون المحكم من أي جنسية إلا أنه لم يمنع عديمي الجنسية من أن يكون محكما.

وإذا كانت القواعد واجبة التطبيق تشترط في حالة اختلاف جنسية الخصوم عدم تعيين كافة المحكمين من الأشخاص الذين ينتمون إلى جنسية أحد طرفي الخصومة، فإنه يتوقع في المستقبل، خاصة في حالة تزايد الاعتراف للروبوتات بالحق في الحصول على الجنسية أن يتم منع اختيار أكثر من محكم ذكاء اصطناعي تابع لجنسية دولة معينة(٧١).

(71)Ryan Abbott, Putting The Artificial Intelligence In Alternative Dispute Resolution: How Ai Rules Will Become Adr Rules, Amicus Curiae, Series 2, Vol 4, No 3, 2023, P. 690.

الفرع الثاني

جنس المحكم وديانته

نتناول في هذا الفرع مسألة الاعتراف بجنس محكم الذكاء الاصطناعي، ثم نبين بعد ذلك مدى إمكانية التسليم بتمتعه بديانة معينة.

أولا: جنس المحكم:

لا يشترط أن يكون المحكم من جنس معين إلا إذا اتفق الخصوم أو نص القانون على غير ذلك، ولذا لا يشترط أن يكون المحكم من الذكور إلا في حالة وجود اتفاق بين الخصوم، أو كان القانون الواجب التطبيق يمنع المرأة من ممارسة التحكيم، وإذا كان قانون التحكيم المصري قد نص صراحة على أهلية المرأة لتولي التحكيم، فإنه يجب ملاحظة أنه إذا كان المحكم امرأة لا تتمتع بالجنسية المصرية وكان التحكيم يجري في مصر، فإن القانون الذي يحكم أهليتها لتولي التحكيم هو قانون جنسيتها.

وفيما يتعلق بالفقه الإسلامي يوجد خلاف بشأن جنس المحكم، فعلى سبيل المثال يؤكد جانب من الفقه على أن بعض المذاهب مثل المذهب المالكي والشافعي والحنبلي، اشترطت أن يكون المحكم ذكرا، وذلك على نقيض المذهب الحنفي والذي سمح للمرأة أن تكون محكما في مجال المسائل المتعلقة بالحقوق المدنية ومسائل الأحوال الشخصية، كما تجدر الإشارة إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عين امرأة قاضيا(٧٢).

(72)Hussain, M. A., Labanieh, M. F., Mahdzir, N., Sulaiman, N, & Abdullah Bawazir, O. S, Op. Cit. P. 113.

ومع بدء تسلل الروبوتات إلى عالمنا والاستعانة بها في تأدية العديد من الوظائف، فإنه من الأهمية تحديد كيفية تفسير الأشخاص لسلوك الروبوتات، خاصة وأن البشر يتعاملون مع بعضهم البعض بناء على مجموعة من القواعد والمعايير والمظاهر الخارجية، ونظرا لأن الجنس يشكل جزءًا أساسيًّا من الهوية البشرية، فقد يتعامل البعض بدون وعي مع الروبوتات على أساس جنسها متأثرا في ذلك بمظهرها الخارجي أو أصواتها أو سلوكها(٧٣).

ويتخوف البعض من التوجه إلى تفضيل الشكل الأنثوي عند إنتاج روبوتات للأعمال المتواضعة مثل خدمة المنازل وغيرها، الأمر الذي يرسخ النظرة المتحيزة لتحديد الأعمال الملائمة للنساء في بعض الدول، ويخشى البعض الآخر من أن تؤدي زيادة إنتاج الروبوتات الخاصة بالأعمال التي يبرع فيها النساء إلى تهميش دور المرأة في المجتمع والاستغناء عنهامستقبلا في سوق العمل(٧٤)، والواقع أنه توجد العديد من الأسباب التي تدفع مصممي الروبوتات إلى تفضيل التجسيد الأنثوي(٧٥).

(73)Micol Marchetti- Bowick, Is Your Roomba Male Or Female? The Role Of Gender Stereotypes And Cultural Norms In Robot Design, Intersect, Volume 2, Number 1 (2009), P. 2 Ets.

(74)Astrid Weiss, Sabine Alexandra Zauchner, Manuela Ploessnig, Nadine Sturm, Sofia Kirilova4, Mathias Schmoigl, Navigating Gender Sensitivity In Robot Design: Unveiling The Challenges And Avoiding Pitfalls, International Journal Of Gender, Science And Technology, Vol.15, No. 2, 2023. P. 5.

(٧٥) تتخذ العديد من تصميمات الروبوتات الشكل الأنثوي وقد يكون التصميم على هيئة امرأة ناتجًا عن تحيز المصمم أو المنتج لجنسه، أو لأن نوعية الخدمة التي تم إعداده من أجلها ترتبط وفقا للعرف السائد بالنساء أكثر من ارتباطها بالرجال، أو لأن الشكل الأنثوي لا يشكل

وينبغي عدم الانجراف وراء المظهر الخارجي لأن الروبوتات آلات وليس لها جنس معين، وبالتالي إذا اتفق الأطراف على أن يكون أعضاء هيئة التحكيم من الذكور أو الإناث ولجأ أحدهم إلى تعيين محكم ذكاء الاصطناعي، فإن ذلك يعد مخالفًا للاتفاق ويمكن أن يؤدي إلى بطلان الحكم(٧٦).

ثانيا: ديانة المحكم:

لا يشترط أن ينتمي المحكم إلى نفس الديانة التي يدين بها معظم الشعب والتي تعتبرها الدولة الدين الرسمي لها حتى ولو كان التحكيم داخليا في كافة عناصره، فيجوز أن يكون المحكم غير مسلم حتى ولو جرى التحكيم في دولة

تهديدا للكثير من الأشخاص وبالتالي لن يخشى التعامل معها أو الاستعانة بها، ويمكن تشبيه تصميمات الروبوتات باللوحات الفنية للرسامين في بعض العصور القديمة، حيث كان يتم التركيز على رسم النساء في إطار وضعيات معينة تظهر فيها خاضعة للذكر، وربما تكررت هذه النظرة في عالم الروبوتات، وقد يكون ذلك تمهيدا لاستخدامها في أعمال منافية للآداب العامة، خاصة وأن الطبيعة الخاضعة للروبوتات يمكن أن تشبع الطبيعة النرجسية لبعض الأشخاص. راجع للمزيد من التفاصيل حول أسباب تحديد الجنس في الروبوتات.

Tatsuya Nomura, De, Robots And Gender, Gender And The Genome Volume 1, Number 1, 2017, P. 23;Atsuya Nomura, A Possibility Of Inappropriate Use Of Gender Studies In Human-Robot Interaction, Ai & Society, 2020, P. 752. Giulia Perugia ; Dominika Lisy, Robot's Gendering Trouble: A Scoping Review Of Gendering Humanoid Robots And Its Effects On Hri, International Journal Of Social Robotics (2023), P. 1733.

(76)Hussain, M. A., Labanieh, M. F., Mahdzir, N., Sulaiman, N, & Abdullah Bawazir, O. S, Op. Cit. P. 113.

إسلامية أو كان الخصوم مسلمين أو اتفق أطراف النزاع على تطبيق الشريعة الإسلامية أو كان النزاع يمس أحكامها.

وإذا اتفق الأطراف على ضرورة أن يكون المحكم متمتعًا بديانة معينة أو كان القانون الواجب التطبيق على الإجراءات يتطلب ذلك، فإن التساؤل يثور بشأن مدى تحقق هذا الشرط في محكم الذكاء الاصطناعي؟

يرى جانب من الفقه أنه لا توجد ديانة للروبوتات، فلا يوجد محكم ذكاء اصطناعي مسلم وآخر غير مسلم، ورغم زعم البعض احتمالية الاعتراف بديانة معينة للروبوتات في المستقبل، وقد يحدث ذلك عندما تتم برمجتها بشكل يمكنها من التعرف على المبادئ والقواعد الخاصة بالديانات المختلفة وتزويدها بالقدرة على الالتزام بتعاليمها، غير أن ذلك لا يكفي لتصنيفها على أنها ذات اعتقاد ديني معين، خاصة وأنها من صنع الإنسان وتستند بالكامل إلى خوارزميات مبرمجة ومشفرة ولا يوجد لديها إرادة حرة، ولذا فإن اتفاق الأطراف على أن يكون المحكم مسلما أو تطلب القانون الواجب التطبيق ذلك يعني أن محكم الذكاء الاصطناعي يفتقد لهذا الشرط(٧٧).

ورغم أن الكثير من المؤسسات في العالم العربي توصف بأنها إسلامية، مثل بنك فيصل الإسلامي، غير أن مثل هذا القول يمكن الرد عليه بأن الذي يوصف بأنه إسلامي المعاملة ذاتها التي تجرى من خلال الكيان وليس الكيان ذاته.

(77)Hussain, M. A, Labanieh, M. F., Mahdzir, N, Sulaiman, N, & Abdullah Bawazir, O. S, Op. Cit. 114.

المبحث الثاني
تحديات وضمانات الاستعانة
بمحكم الذكاء الاصطناعـــي

تمر خصومة التحكيم بمراحل متعددة حتى يتم الفصل فيها بحكم نهائي، ولسنا بصدد سرد سواد إجراءات التحكيم، وإنما نلقي الضوء على بعضها لتحديد مدى قدرة الذكاء الاصطناعي على مباشرة بعض الإجراءات ونطاق استيعابه لبعض المصطلحات القانونية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بقواعد البيانات، ولا شك أن العدالة تقتضي ضرورة توافر العديد من الضمانات في مواجهة محكم الذكاء الاصطناعي.

وفي ضوء ما تقدم تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: معوقات اللجوء إلى محكم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: ضمانات الخصوم في مواجهة محكم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول
معوقات اللجوء إلى محكم الذكاء الاصطناعي

تصطدم الرغبة في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي كمحكم للفصل في المنازعات بالعديد من التحديات، خاصة وأن التحكيم يحتاج في بعض جوانبه إلى القدرات البشرية، كما يواجه تطوير محكم الذكاء الاصطناعي بعض الإشكاليات المتعلقة بقاعدة البيانات، حيث إن تغذيته بقاعدة بيانات ضخمة تتعارض مع مبدأ

سرية التحكيم، بالإضافة إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار تأمينه من الاختراق ووجود معايير معتمدة لإدخال البيانات.

وبناء على ما تقدم نتناول في هذا المطلب معوقات اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: الحاجة إلى القدرات البشرية للفصل في المنازعات.

الفرع الثاني: المعوقات المرتبطة بقاعدة البيانات.

الفرع الأول
الحاجة إلى القدرات البشرية للفصل في المنازعات

مضت الإشارة إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تتعلم من خلال عمليات التكرار التي يمكن تشبيهها بالخبرة البشرية في أي مجال من المجالات المهنية، ويطبق المحكم البشري القانون على أساس السياق والظروف، أما الذكاء الاصطناعي فيطبقه على أساس السوابق والأنماط، فلا يراعي النظر في المبادئ الأخلاقية والقيم المجتمعية وغيرها من العوامل التي تتدخل بشكل غير مباشر في العمل القانوني(٧٨)، وبالتالي قد يواجه محكم الذكاء الاصطناعي صعوبة في اتخاذ

(٧٨) حتى لو افترض إمكانية تغذية الذكاء الاصطناعي بكميات هائلة من البيانات المتعلقة بالقيم الأخلاقية والمجتمعية، فإنه يحتمل أن تؤدي ضخامة البيانات إلى احتمالية أن يتخذ الذكاء الاصطناعي أحكامًا غير عقلانية، خاصة وأن طبيعة المطالبات التي تنطوي على قيم أخلاقية تكون فريدة من نوعها ويمكن أن تختلف من حالة إلى أخرى.

Tania Sourdin, Op. Cit. P. 1128

بعض القرارات المتعلقة بالعدالة والمساواة لاسيما وأنها تحتاج في الكثير من الأحيان إلى الإحساس البشري(٧٩).

إن العدالة ليست خوارزميات بسيطة،وإنما هي فضيلة إنسانية حقيقية تحتاج إلى تحليل معقد للوقائع والأوضاع والظروف المحيطة بكل قضية، وإنزال حكم القانون عليها للتمكن من تحقيق التوازن بين الأطراف المتنازعة.ويرى جانب من الفقه أن الفصل في المنازعات هو أحد المهام التي يجب على الذكاء الاصطناعي الابتعاد عنها تماماً، فإذا كان يصعب على القاضي الأمريكي الجلوس على منصة القضاء في محكمة أسرة يابانية بسبب الاختلافات الثقافية والاجتماعية، فإنه يصعب الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لعدم قدرته على تأدية الأدوار المتنوعة والأساسية التي يقوم بها البشر، فالأمر ليس مجرد تطبيق قاعدة قانونية وإنما يحتاج الفصل في المنازعات إلى قدرات إنسانية تتجاوز نطاق التكنولوجيا(٨٠).

وتظهر الحاجة إلى القدرات البشرية في كافة مراحل سير خصومة التحكيم، ونتناول فيما يلي أهم المسائل التي تتطلب تدخل العنصر البشري لإتمامها على النحو الصحيح.

(79)Kahungi Natasha Wanjiku, Op. Cit. P. 31

(80)Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 232, Mahnoor Waqar, Op. Cit. P. 354; Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 335; Ibrahim Godofa, Op. Cit. P. 58; Ryan Abbott, Op. Cit. P. 693.

أولا: جلسات المرافعة:

رغم أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تستطيع التعرف على الصوت والصورة، إلا أنها قد تعجز عن تحليل مناورات الدفاع وانخفاض النبرات وحركات الجسد وكل أساليب وفنون الإقناع التي يمارسها المحامي لاقتناص الحكم لصالح موكله، وقد يتمثل حل هذه الإشكالية في عقد الجلسات بدون مرافعة أو السماح بها مع بقاء المحكم الاصطناعي منفصلا إلى حد غير معقول عن المشهد القانوني.

ولا يستطيع محكم الذكاء الاصطناعي عند تعرضه لأقوال الشهود ـ على الأقل في الوقت الحالي ـ تحليل تعبيرات الوجه والإيماءات ودلالة الصوت وغيرها من الإشارات التي ينبغي فهمها وتقييمها بدقة، وبالتالي يقرأ أقوال الشاهد بشكل حرفي منفصل عن العوامل التي تؤدي إلى الاطمئنان إليها(٨١).

ومع ذلك يلاحظ أن منتجي الذكاء الاصطناعي يبذلون مجهودا كبيرا لتطوير قدرة الذكاء الاصطناعي على اكتشاف الأكاذيب وذلك من خلال تمكينه من قياس معدل ضربات القلب وتحليل حركة العين وتدريبه على بعض العلوم المتعلقة بعلم النفس(٨٢).

وقد تم تطوير تقنية ذكاء اصطناعي يطلق عليها "أنف الكلب" وذلك لشم المواد المتفجرة، وقد أثبتت هذه التقنية كفاءة أعلى من الكلاب في تأدية هذه

(81)Mohamad Fateh Labanieh, The Innovative Use Of Artificial Intelligence In The Arbitral Tribunal: Malaysian Perspective, International Journal Of Advanced Science And Technology Vol. 29, No. 6s, (2020), P. 1684; Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 338.

(82)Kahungi Natasha Wanjiku, Op. Cit. P. 31; Ibrahim Godofa, Op. Cit. P. 61; Ryan Abbott, Op. Cit. P. 699; Dimitrios Ioannidis, Op. Cit. P. 510.

المهمة، ويعتقد العلماء أن الأحداث والأمراض والمشاعر سواء أكانت غضبًا أو خوفًا أو سعادة تترك روائح في الهواء ولكنها غير مقروءة للعلم، وربما تكون حاسة الشم هي أفضل وسيلة للكشف عن الأشياء المخفية في عالمنا، ولذا تم بناء جهاز يستقبل الروائح ويسجل الاستجابات باستخدام خوارزمية مطابقة الأنماط، ويعتقد أن الأنف الاصطناعي لن يكون مجرد أداة تحليلية بل هو مرآة للعملية التي تستخدمها الحيوانات لحاسة الشم، ويعمل فريق من الباحثين على دمج الأنف الاصطناعي في الهاتف المحمول للكشف عن الحالة الصحية لمستخدميها، وبغض النظر عن النجاحات التي تم تحقيقها في هذا القطاع البحثي، فإن بعض الفقه يرى أن محكم الذكاء الاصطناعي قد يتم تزويده في المستقبل القريب بأنف اصطناعي لفحص مصداقية الشاهد والتحقق من نوايا الأطراف، وهذه الإمكانيات ستجعله يتفوق قريبا على المحكم البشري(٨٣).

ثانيا: الإلمام بفحوى بعض المصطلحات:

تختلف كل قضية باختلاف الظروف الفريدة المحيطة بها ولا يمكن التعامل مع كل القضايا باستخدام ما توصلت إليه أحكام التحكيم السابقة، لاسيما في ظل تميز الوقائع والظروف الخاصة بكل نزاع ، كما أنه في العديد من المنازعات يلجأ القاضي أو المحكم إلى البحث عن نية الأطراف وتطبيق العديد من المفاهيم غير الملموسة التي يتم دمجها في القواعد القانونية مثل مبدأ حسن النية وقواعد العدالة

(83)Dimitrios Ioannidis, Op. Cit. P. 569

والإنصاف وشرط المعقولية والتوقعات المشروعة للأطراف، وهذا الأمر غير ممكن بالنسبة للمحكم الاصطناعي على الأقل في الوقت الحالي(٨٤).

ثالثا: الافتقار إلى الذكاء العاطفي:

تستطيع أنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل ومعالجة كميات هائلة من العلاقات الواردة في قاعدة البيانات بشكل يفوق القدرات البشرية، ويمكنها تحديد الأنماط التي يصعب على البشر ملاحظتها، غير أنها لا تهتم سوى بالتحليل الرياضي دون النظر إلى الدوافع البشرية والقيم الإنسانية(٨٥).

تمثل الأعراف المجتمعية وقيم الرحمة والتعاطف والأخلاق الإنسانية أصل المبادئ الحاكمة لكل القوانين رغم عدم تدوينها كنصوص قانونية، أما بالنسبة للذكاء الاصطناعي فإنه لا يمتلك أي مشاعر أو إحساس بالعدالة، فكل شيء وأي أمر بالنسبة له عبارة عن بيانات، ولن يستطيع الوصول إلى مستوى الذكاء البشري لافتقاره إلى الذكاء العاطفي، لأن كل ما يملكه هو مستوى عال من الذكاء الرياضي(٨٦).

(84)Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Artificial, Op. Cit .P. 40; Mohamad Fateh Labanieh, Op. Cit. P. 1684.

(85)Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 327; Ngo Nguyen Thao Vy,Op. Cit. P. 10

(86)Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 234

رابعا: السلطة التقديرية:

يتمتع المحكم بسلطة تقديرية عند تطبيق العديد من النصوص القانونية(٨٧)، أما برامج الذكاء الاصطناعي فهي تعمل على أساس المنطق، وذلك بمعالجة المعلومات المدخلة عبر خوارزميات مبرمجة للوصول إلى نتائج محددة، ولا يتوافق ذلك مع السلطة التقديرية للمحكم البشري والذي يأخذ في الاعتبار قيم المجتمع والسمات الذاتية للخصوم والظروف ذات الصلة المحيطة بالنزاع، ويقترح البعض إمكانية استبدال السلطة التقديرية بأحكام صارمة وذلك لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة للأحكام الآلية، وقد تؤدي هذه التعديلات إلى تبسيط القانون وجعله أكثر تحديدا لتمكين برامج الذكاء الاصطناعي من معالجة القانون بشكل أفضل، ومع ذلك قد يترتب عليها صدور أحكام غير عادلة وتعسفية بسبب الافتقار إلى العدالة الفردية والأحكام التقديرية وعدم مراعاة الظروف الذاتية لأطراف النزاع(٨٨).

خامسا: الترجمة:

يرى جانب من الفقه أن الترجمة الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي لن تكون دقيقة في معظم الحالات، لأن بعض النصوص تحتمل العديد من التفسيرات، كما أن بعض أنظمة الترجمة الذكية تسقط بعض الكلمات من النص، مما يضر بالتحليل السياقي للنصوص المترجمة، ولن تحقق الترجمة النتيجة

---

(٨٧) يرى جانب من الفقه أن الذكاء الاصطناعي قد يواجه إشكالية التمييز بين بناء الجملة وعلم الدلالة، فهو يمتلك القدرة على بناء الجملة من خلال عملية معالجة المعلومات في شكل رموز، ولكنه لا يستوعب المعنى الكامن وراء هذه العملية، حيث إنه لا يعي المعلومات التي يعالجها أو دلالة معناها، وذلك على نقيض العقل البشري.

Tania Sourdin, Op. Cit. P. 1130.

(88)Tania Sourdin, Op. Cit. P. 1128.

المرجوة إذا كانت الوثائق مكتوبة بلغة تأثرت بشدة بغيرها من اللغات، وكمثال على ذلك، إذا اتفق الأطراف على أن يكون التحكيم باللغة الأردية، استنادا إلى صياغة معظم الوثائق بها،فإنه في ظل تأثرها باللغة العربية والفارسية والهندية واشتقاق العديد من كلماتها من هذه اللغات سيواجه معالج اللغة صعوبة في التأكد من السياق السليم للنص(٨٩).

وتطبيقا لما سبق يرى جانب من الفقه ضرورة المراجعة البشرية للترجمة التي تتم من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي(٩٠)، لأنها ليست دقيقة في معظم الحالات، فقد يحمل المصطلح القانوني المشتق من لغة معينة عدة دلالات ويؤدي تأثر النظام بدلالة معينة من بينها إلى تشويه السياق القانوني، كما أنه عندما تحتوي لغة معينة على كلمات متشابهة مع كلمات موجودة في لغة أخرى يكون الذكاء الاصطناعي أكثر عرضة لتوليد نتائج غير صحيحة، وبالتالي فإن مجرد التحويل الحرفي للكلمات من لغة إلى أخرى لن يكون مفيدا لضمان صحة الحكم(٩١).

الفرع الثاني

المسائل المتعلقة بقواعد البيانات

يعتبر مبدأ العلانية من المبادئ الأساسية والضمانات الجوهرية التي ينفرد بها القضاء العادي، حيث تعقد المحاكم جلساتها وتصدر أحكامها في إطار من

(89)Mahnoor Waqar,Op. Cit. 352.
(90)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril , Op. Cit. P. 113.
(91)Anjanette H. Raymond, Op. Cit. P. 40. Mahnoor Waqar, Op. Cit. 352.

العلانية، ولا شك أن إعمال هذا المبدأ بالنسبة للمنازعات المتعلقة بعقود التجارة الدولية قد يؤدي إلى الإضرار بالأسرار الصناعية والتجارية والاقتصادية وإفشاء المعلومات المتعلقة بالصفقات والتي تمثل في بعض الحالات قيمة أعلى من قيمة الحق الذي يتم النضال من أجله في الدعوى، ولذا يفضل الأطراف التحكيم الذي يتميز بسرية جلساته وعدم نشر أحكامه(٩٢).

وإذا كان تطوير الذكاء الاصطناعي واعتماده كوسيلة لفض المنازعات يقتضي تغذيته بالعديد من سوابق التحكيم(٩٣)، فإن الالتزام بالسرية قد يكون عائقًا أمام هذا التطوير، علاوة على ذلك يتم إدخال العديد من البيانات الشخصية والمالية المتعلقة بطرفي الخصومة، ولذا ينبغي وجود تقنيات متطورة لتأمينها، وقد يؤدي تعدد الأنظمة الذكية إلى اقتضاء وجود معايير لإدخال البيانات(٩٤). ونتناول في النقاط التالية معوقات استخدام محكم الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالبيانات.

---

(٩٢) د. محسن شفيق، التحكيم التجاري الدولي، دراسة في قانون التجارة الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص ٣١.

(٩٣) إذا كان تطور الذكاء الصناعي يقتضي تغذيته بعدد ضخم من البيانات، فإن ذلك قد يرتب بعض الآثار السلبية على تطور القانون والسوابق القضائية، فمثلا إذا استقر الاجتهاد التحكيمي على اتجاه محدد بشأن نوع معين من المنازعات، ثم بعد فترة طويلة تغير هذا الاتجاه، فإن السوابق المؤكدة للاتجاه القديم ستكون أكبر مقارنة بالسوابق الجديدة، وذلك سيؤدي إلى إصدار أحكام من الذكاء الاصطناعي مستندة إلى السوابق القديمة لا تعكس الطبيعة التطورية للنظام القانوني.

Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Op. Cit. P. 66

(94)Azael Socorro Márquez, Op. Cit. P. 266;Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 329; Ibrahim Godofa, Op. Cit. P. 58; Magdalena Łągiewska, Op. Cit. 860; Ngo Nguyen Thao Vy,Op.Cit. P. 11; Dimitrios Ioannidis, Op. Cit. P. 572.

أولا: السرية:

إذا كان تطوير الذكاء الاصطناعي للعمل كمحكم يتطلب تغذيته بعدد ضخم من أحكام التحكيم حتى يتمكن من تقييمها والتعلم منها، وتتوقف دقة النتائج على حجم العينة المدخلة(٩٥)، فإن تطوير الذكاء الاصطناعي يتعارض من هذه الناحية مع مبدأ السرية الذي يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لاختيار التحكيم كوسيلة لفض المنازعات، فنادرا ما تنشر أحكام التحكيم(٩٦)، وحتى بالنسبة للفئة القليلة التي يتحقق بشأنها ذلك غالبا ما تنشر بشكل منقوص(٩٧)، وبالتالي فإن تغذيته بمجموعة كبيرة من أحكام التحكيم سيكون أمرا صعبا للغاية(٩٨).

(95), Mahnoor Waqar, Op. Cit. P. 355; Ibrahim Godofa, Op. Cit. P. 59;Ryan Abbott, Op. Cit. P. 691.

(٩٦) راجع للمزيد من التفاصيل حول مبدأ السرية في التحكيم:

Bernardo M. Cremades, Rodrigo Cortés, The Principle Of Confidentiality In Arbitration: A Necessary Crisis, Journal Of Arbitration Studies, Vol. 23 No. 3 September, 2013, Pp. 25-38.

(97)Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 222; Azael Socorro Márquez, Op. Cit .P.263, Mahnoor Waqar, Op. Cit. P. 355; Ngo Nguyen Thao Vy, Op. Cit. P. 12

. والواقع أنه يصعب الحصول على معلومات جوهرية حقيقية بشأن تفاصيل معظم إجراءات التحكيم، حيث إنها تجري في إطار من السرية، وبالتالي فإن الأحكام المنشورة لا تكشف عن كل الأسباب التي دعمت إصدار الحكم مثل أثر جلسات المرافعة والمذكرات المكتوبة وغيرها من العوامل التي تم فحصها من بداية الإجراءات وحتى نهايتها.

Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan,Op. Cit. P. 68

(٩٨)لا يتم الكشف عن سرية أحكام التحكيم إلا بموافقة الأطراف أو عند رفع دعوى أو طلب تنفيذ الحكم.

Ngo Nguyen Thao Vy, Op. Cit. P. 12.

إن تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم يعتمد على قدرة آلاته على الوصول إلى قواعد البيانات المتعلقة بالقرارات والأحكام التي يمكن التعلم منها، وفي غياب قاعدة بيانات قوية تحتوي على سوابق تحكيمية متعددة في الكثير من المجالات، لن يستطيع الذكاء الاصطناعي الوصول إلى التطور المنشود في مجال فض المنازعات، وبالتالي فإن جودة مجموعة البيانات المستخدمة في تدريب الذكاء الاصطناعي يتوقف عليها تحديد مدى كفاءة محكمي الذكاء الاصطناعي(٩٩).

وإذا كانت بعض مؤسسات التحكيم تراجع الأحكام قبل إصدارها من المحكمين وذلك لاستكشاف الأخطاء أو بحثا عن الأجزاء التي تحتاج إلى المزيد من التفاصيل أو المراجعة أو للتأكد من عدم إغفال الفصل في بعض المسائل، فإنه من خلال هذه المراجعة تصون صحة الأحكام ونزاهتها وتدعم اتساقها وإمكانية تنفيذها وعدم تعرضها للبطلان، كما يسمح لها ذلك بإمكانية احتفاظها بقواعد بيانات للأحكام التي صدرت تحت رعايتها(١٠٠).

ولمؤسسات التحكيم دور رئيسي وفعال في اعتماد الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي، ولعل التوجه الجديد لبعض مؤسسات التحكيم والذي يتمثل في نشر بعض ملخصات الدعاوى التي تم الفصل فيها تحت مظلتها- وذلك بعد حذف أسماء الخصوم والمحكمين والحصول على إذن من أطراف النزاع ـ من

(99)Ngo Nguyen Thao Vy, Op. Cit. P. 9; Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 27..

(100)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 26.

شأنه أن يساهم في تغذية قواعد البيانات التي يعتمد عليها محكم الذكاء الاصطناعي(١٠١).

ورغم أن مؤسسات التحكيم قد تستفيد من تطوير الذكاء الاصطناعي، حيث يمكنها توظيفه للمساعدة في مراجعة الأحكام وإصدارها،إلا أن مواقفها قد تتباين بشأن استخدامه، فقد تتردد بعض المؤسسات في تبنيه بشكل كامل، وذلك لخشيتها من تطوير بدائل تتولى مهامها، ومن المحتمل أن يعرب بعضها عن مخاوف متعلقة بتأثير الذكاء الاصطناعي على قواعد العدالة والإنصاف والدقة بشأن المنازعات(١٠٢).

وعلى نقيض ما سبق قد ينظر إلى استخدام الذكاء الاصطناعي على أنه أمر مرغوب فيه ولا مفر منه، كما يمكن اعتباره بمثابة وسيلة فعالة لتوفير حل عادل ومتوازن للنزاع بسرعة وتكلفة معقولة للعديد من المنازعات في مختلف أنحاء العالم، وبالتالي يوفر لبعض مراكز التحكيم ميزة تنافسية في مواجهة المراكز الأخرى(١٠٣).

ويرى جانب من الفقه أن تزايد تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي يمكن أن يمثل خبرا غير سار للمحكمين، فهم في كل الأحوال مشاركون في سوق التحكيم ويحاولون تعظيم فوائدهم، ولديهم مصلحة

(101)Kathleen Paisley And Edna Sussman, Op. Cit. P. 37.
(102)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 27; Mohamad Fateh Labanieh, Op. Cit. P. 1684; Ryan Abbott, Op. Cit. P. 699.
(103)Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 27.

قويــة فــي إعــادة اختيــارهم فــي قضــايا التحكــيم المســتقبلية، وقــد يــؤدي الــذكاء الاصطناعي مستقبلا إلى خفض عدد القضايا التي يشاركون فيها(١٠٤).

ثانيا: أمن البيانات:

يتطلب استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم جمع ومعالجة أعداد كبيرة من البيانات القانونية، وقد تتضمن هذه البيانات العديد من المستندات والسوابق التحكيمية واللوائح والقوانين المعمول بها وهويات الأطراف والسجلات المالية وغيرها من البيانات الشخصية، ولا شك أن أنظمة الذكاء ليست بعيدة عن التأثر بالهجمات الإلكترونية وتسريب المعلومات السرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام عرضة للفيروسات الحاسوبية والأخطاء والأعطال التقنية،ولذا يتعين تخزين البيانات بشكل آمن وحمايتها من الوصول غير المصرح به من قبل أطراف أخرى ليس لديها الحق في الوصول إليها(١٠٥).

وينبغي قبل دمج الذكاء الاصطناعي في التحكيم مراجعة قوانين الأمن الإلكتروني وخصوصية البيانات، كما يتعين معالجة إشكالية المسئولية، وتحديد الشخص أو الجهة التي تتحملها، خاصة وأن الأضرار قد تحدث نتيجة وجود عيوب في التصنيع أو التصميم أو القصور في البيانات أو خلل في الخوارزميات أو سوء استخدام أو تحميل تحديثات غير ضرورية(١٠٦).

(104)Jurgis Bartkus, Op. Cit. P. 3; Ryan Abbott, Op. Cit. P. 699; Dimitrios Ioannidis. Op. Cit. P. 509.

(105)Agus, Sudirman, Wahyudi Umar , Ahmad Rustan, Op. Cit. P. 574; Ibrahim Godofa, Op. Cit.. P. 57; Ngo Nguyen Thao Vy,Op.Cit. P. 2.

(106)Kahungi Natasha Wanjiku, Op. Cit. P. 33.

ثالثا: عدم وجود معايير دولية لإدخال البيانات:

تنبع جاذبية التحكيم من مرونته حيث يمكن للأطراف اختيار التحكيم بالقانون أو التحكيم وفقا لقواعد العدالة والإنصاف، أو المزج بين النظامين أو حتى اختيار قواعد دولية مثل قانون التجار، أو قواعد يغلب عليها الطابع الأخلاقي أو الديني أو غيرها، ولا شك أن الاختلافات الثقافية بين بلدان العالم قد تجعل التوصل إلى معايير موحدة لإدخال البيانات أمرًا غاية في الصعوبة(١٠٧).

وربما يؤدي التنافس بين مؤسسات التحكيم إلى وجود أكثر من قاعدة بيانات، ومثلما يسمح للأطراف باختيار القانون الواجب التطبيق على النزاع يجب أن يسمح لهم أيضا باختيار محكم الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على قاعدة بيانات دون غيرها(١٠٨).

قد يحتاج الخصوم إلى الكشف عن معلومات حساسة لدعم قضيتهم، ويصعب توفير الأمان الكامل أو المطلق للمعلومات والبيانات في مجال البيئة الإلكترونية، ورغم وجود العديد من وسائل الحماية، إلا أنه قد يتم التغلب عليها والتمكن من الوصول غير المشروع لها، ولا شك أن القرصنة تؤدي إلى القضاء على ميزة السرية، فعلى سبيل المثال تم اختراق موقع مؤسسة تحكيم(Pca) في يوليو ٢٠١٥ للاطلاع على ما قدم من مستندات في النزاع، حيث زرع القراصنة برامج ضارة على موقع الويب الخاص بالمؤسسة مما عرض البيانات المخزنة على أجهزة الحاسوب الخاصة بالمشاركين في التحكيم للسرقة، ولذا فإن حماية البيانات والمعلومات التي يتم نقلها وتخزينها إلكترونيا تعتبر من الجوانب الأكثر أهمية عند الاستعانة بالذكاء الاصطناعي. انظر للمزيد من التفاصيل:

Ngo Nguyen Thao Vy, Op. Cit. P. 7.

(107)Mahnoor Waqar, Op. Cit. 361.
(108)Mahnoor Waqar, Op. Cit. 362.

وينبغي الاحتفاظ بسجل يحتوي على البيانات المدخلة لنظام محكم الذكاء الاصطناعي ليتمكن الخصوم من الاطلاع عليه، وقد يؤدي تصاعد استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم إلى تدخل الدول في المستقبل لوضع آلية ينبغي على مؤسسات التحكيم الالتزام بها عند إدخال البيانات.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود قواعد بيانات متعددة مع إتاحة الاطلاع عليها من جانب الأطراف، أو حتى وجود قاعدة بيانات موحدة داخل الدولة الواحدة لا يضمن تحقيق اليقين القانوني، خاصة وأن طريقة استخلاص النتائج بواسطة الخوارزميات غير معروفة، وقد تختلف الخوارزميات فيما يتعلق بكيفية استخلاص النتائج.

المطلب الثاني

ضمانات الخصوم في مواجهة محكم الذكاء الاصطناعي

يلتزم المحكم بأن يفصح عند قبوله مهمة التحكيم عن أي ظروف من شأنها إثارة الشكوك حول استقلاله وحيدته، ويجوز للخصوم طلب رد المحكم إذا توافرت هذه الظروف، ويمكن عزل المحكم إذا تعذر عليه أداء مهمته أو لم يباشرها، أو انقطع عن أدائها بشكل يؤدي إلى تأخير لا مبرر له في إجراءات التحكيم، ويجوز للمحكم بعد قبول مهمته أن يتنحى عن أداء هذه المهمة.

وإذا كانت ضمانات الخصوم في مواجهة المحكم البشري تقتضي رده في حالة انحيازه أو عزله في حالة تسببه في تأخير لا مبرر له في إجراءات التحكيم أو تنحيه في حالة استشعاره الحرج، فهل يمكن تحقق هذه الأمور بالنسبة لمحكم الذكاء الاصطناعي؟

بناء على ما تقدم نتناول ضمانات الخصوم في مواجهة محكم الذكاء الاصطناعي في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول: رد محكم الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: استبدال المحكم وتنحيه.

الفرع الأول
رد محكم الذكاء الاصطناعي

تبدأ مهام المحكم ومسئوليته من وقت قبوله لمهمته، ولذا يلتزم بمباشرتها بكل حياد واستقلال عن طرفي الخصومة، ويجب عليه أن يفصح عند قبوله عن أية ظروف من شأنها إثارة شكوك حول استقلاله أو حيدته،وعليه إذا استجدت مثل هذه الظروف بعد تعيينه أو خلال إجراءات التحكيم المبادرة إلى التصريح بها لطرفي الخصومة وباقي أعضاء هيئة التحكيم في حالة وجود أكثر من محكم، ولا يجوز رد المحكم إلا إذا قامت ظروف تثير شكوكاً جدية حول حيدته أو استقلاله(١٠٩).

ويمكن تطبيق واجب الإفصاح الذي يلتزم به المحكم البشري على محكم الذكاء الاصطناعي، وذلك بتقرير الإفصاح عن مصدر قاعدة البيانات والأساليب المستخدمة لفحصها وتحليلها، والتحديثات التي يمكن تزويدها بها وأثر عملية إدخال أو إخراج بيانات معينة منها على تغيير آليات استخلاص النتائج بواسطة الخوارزميات(١١٠).

---

(١٠٩)راجع نصوص الرد في قانون التحكيم المصري.

(110)Anjanette H. Raymond, Op. Cit. P.38.

ونتناول في هذا الفرع حياد واستقلال محكم الذكاء الاصطناعي، ثم نبين بعد ذلك الرد في إطار تحكيم الذكاء الاصطناعي.

أولا: حياد واستقلال محكم الذكاء الاصطناعي:

يرى جانب من الفقه أن حكم محكم الذكاء الاصطناعي يكون أقل عرضة للطعن على أساس تضارب المصالح، لأنه من المفترض أن تكون عملية صنع القرار لديه أقل عرضة للتلوث بنقاط الضعف البشرية المتمثلة في التحيز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو أي عوامل أخرى(١١١).

ويشير جانب آخر من الفقه إلى أنه في العديد من الحالات يترك البشر ـ دون وعي ـ أفكارهم النمطية وقيمهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تتسلل إلى أفعالهم، ورغم أنه يفترض خلو المحكم من التحيزات التي تنأى به عن الميل لطرف على حساب الآخر، إلا أن العقيدة الأيديولوجية قد تدفعه إلترجيح ادعاء معين ليس بسبب قوته وبراهينه وإنما بسبب التحيز اللاواعي المتعمق في الجذور الشخصية، وذلك على نقيض محكم الذكاء الاصطناعي الذي يصعب أن يُصدر حكمًا متحيزًا أو غير عادل لافتقاره إلى الوعي والمشاعر(١١٢).

ويشير أنصار الرأي سالف الذكر إلى سهولة تأمين استقلالية محكم الذكاء الاصطناعي مقارنة بالمحكم البشري، فلا توجد آلة لها علاقات عاطفية أو عدائية أو معاملات مالية أو أي روابط بشرية، فعلى نقيض المحكم الطبيعي يتوصل

(111)Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Op. Cit. P. 58; Ryan Abbott, Op. Cit. P. 690.

(112)Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Artificial, Op. Cit .P. 85; Mahnoor Waqar, Op. Cit. 359; Ibrahim Godofa, Op. Cit. P. 58.

محكم الذكاء الاصطناعي إلى قرار يضع في الاعتبار الحقائق الواردة في البيانات فقط[١١٣]، لأن افتقاره إلى الذكاء العاطفي الذي يتمتع به الإنسان الطبيعي يؤدي إلى تلافي الصفقات غير المباشرة بين أعضاء هيئة التحكيم، وبالتالي يصدر حكمه خاليا من الضغوط الخارجية[١١٤].

وقد لوحظ بحق أنه حتى البرامج ليست خالية من التحيز[١١٥]، آية ذلك أن الخوارزميات يتم إعدادها من جانب البشر، وقد يؤدي ذلك إلى احتمال تسلل التحيز البشري إلى برمجة هذه الخوارزميات[١١٦]، وهذا ما أكدته التقارير بشأن أداة تقييم المخاطر كومباس، وتم تأكيد هذه النتيجة في تعيينات شركة الأمازون[١١٧].

كما لوحظ أنه عند استخدام الذكاء الاصطناعي بواسطة بعض المنصات أنه يعلن عن وظائف للنساء بأجور أقل، وكان السبب وراء ذلك يتمثل في إدخال

---

(113)Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 241.

(١١٤) راجع للمزيد من التفاصيل حول الاختيار المتكرر وتبادل الصفقات بين أعضاء هيئة التحكيم.

Azael Socorro Márquez,Op. Cit .P. 259.

(١١٥)وقد أشار البرلمان الأوربي إلى أن مستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي يتحملون مسئولية الأضرار الناتجة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتضمن بعض التحيزات. انظر: Ryan Abbott, Op. Cit. P. 699

(116)Hussain, M. A., Labanieh, M. F., Mahdzir, N, Sulaiman, N., & Abdullah Bawazir, O. S, Op. Cit. P. 108;Mahnoor Waqar,Op. Cit. 359.

(117)Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 225, Azael Socorro Márquez, Op. Cit. P. 269. Ibrahim Godofa, Op. Cit. P. 58..

معلومات متحيزة إلى قواعد البيانات، ولذا ينبغي ضمان خلو البيانات من التحيز وتنويع مصادر التعلم الآلي(١١٨).

ثانيا:الرد في إطار تحكيم الذكاء الاصطناعي:

يتعين على المؤسسة المسئولة عن استغلال محكم الذكاء الاصطناعي أن تبادر بالإفصاح عن كافة الجهات المشاركة في نظام تشغيله، وبالتالي إذا اكتشف أحد الخصوم أن الخصم الآخر ساهم في تصميم النظام أو إدخال البيانات أو التدخل في سلسلة عمل الخوارزمية المتعلقة بنظامه، فإن ذلك يشكل مبررًا للرد، كما يمكن الرد إذا كانت البيانات المدخلة إليه تشكل اتجاها واحدا للسوابق القضائية في النظام القانوني الواجب التطبيق(١١٩).

ولاشك أنه إذا كانت النتائج التي يتوصل إليها محكم الذكاء الاصطناعي تعتمد على البيانات التي يتم تغذيته بها وكيفية ترميزه وبرمجته، فإن التحيز في إدخال البيانات يؤدي إلى إفراز أحكام متحيزة(١٢٠)، وينبغي التفرقة بين عدم الحياد الذي يرجع إلى وجود علاقة بين القائمين على نظام عمل الذكاء الاصطناعي وأحد الخصوم والتحيز غير المقصود الناشئ عن البيانات الصحيحة غير المتوازنة(١٢١).

---

(118)Kahungi Natasha Wanjiku Op. Cit. P. 30; Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 240.

(119)Gizem Halis Kasap, Op. Cit. P. 226.

(120)Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 329.

(١٢١) فعلي سبيل المثال إذا كانت قاعدة البيانات تحتوي على عدد معين من الأحكام الخاصة بالإدانة في نوع معين من الجرائم، وكانت نسبة المدانين ٨٥ % من أصحاب البشرة السمراء و١٥ % من أصحاب البشرة البيضاء، وطلب من النظام تحديد احتمالية العود إلى الجريمة لبعض الأشخاص لتطبيق شروط الإفراج الشرطي، فلاشك أن النتيجة التي سيتوصل إليها

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يترتب على إدخال أسباب الرد إلى نظام محكم الذكاء الاصطناعي وقف خصومة التحكيم، ومع ذلك إذا قضي بالرد، فإنه يتم تعيين المحكم البديل بذات الطريقة التي عين بها المحكم الذي تم رده، ولا يقصد بذلك ضرورة تعيين محكم ذكاء اصطناعي كبديل للمحكم الذي تم رده، وإنما يعني أن الشخص الذي عين المحكم هو الذي يتولى تعيين المحكم البديل، وقد يُعيَّن محكم بشري أو محكم ذكاء اصطناعي إلا إذا اتفق الأطراف صراحة على ضرورة تعيين محكم ذكاء اصطناعي، غير أنه يتعين أن يراعى أن يكون هذا المحكم تابعًا لمؤسسة أخرى مختلفة عن التي أنتجت المحكم الذي تم رده لوجود صلة بين الجهات المشاركة في تصميمه وتشغيله وأحد الخصوم.

وقد يثار التساؤل حول ما إذا كان طلب الرد يقدم إلى محكم الذكاء الاصطناعي أم مؤسسة التحكيم؟

قد يتوافر في تصميم محكم الذكاء الاصطناعي خانة للبيانات خاصة بالرد، كما يمكن تقديم الطلب إلى المؤسسة التي يعمل المحكم من خلالها.

وإذا قدم طلب الرد وكان نظام محكم الذكاء الاصطناعي لا يدعم التنحي أو لم تستجب المؤسسة المسئولة للطلب، فيتعين على طالب الرد أن يقدم للمحكمة ما يثبت وجود علاقة بين الخصم الآخر ومحكم الذكاء الاصطناعي، أي إثبات أن

ستظهر أصحاب البشرة السمراء أكثر عودة إلى الجريمة، ويرى البعض أن النتيجة متحيزة لأن الواقع متحيز، وبغض النظر عن هذا القول يمكن أن يتحقق ذلك في حالة إدخال البيانات المتعلقة بالمنازعات المدنية والتجارية، وفي هذه الحالة ستكون النتائج الصادرة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي غير عادلة.

Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Op. Cit. P. 61

هذا الخصم له علاقة بإدخال أو تعديل البيانات أو له صلة بالشركة التي تتولى برمجة أو تصنيع محكم الذكاء الاصطناعي.

وتطبيقا لما سبق يمكن القول إنه لضمان عدم التحيز ينبغي مد واجب الإفصاح إلى القائمين الأساسيين على مجموعة البيانات وآلية عمل الخوارزميات، وقد يواجه ذلك بعض العوائق المتعلقة بحماية السرية التجارية، كما يتعين تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي المتخصصة في كشف التحيزات.

وفي حالة وجود تحيز ينبغي مطالبة العاملين على نظام تحكيم الذكاء الاصطناعي بتفسير أسبابه وإيجاد الحلول المناسبة لمحوه، وربما لا يشكل ذلك إفشاءً للأسرار التجارية طالما لم يطلب الكشف عن معلومات حساسة، ومع ذلك ينبغي توخي الحذر واستخدام أدوات كشف التحيز المتطورة لضمان قدرتها على اكتشاف مجموعة واسعة من التحيزات المحتملة، وفي حالة الكشف عن أي تحيزات يمكن إعادة برمجة محكم الذكاء الاصطناعي أو إيقاف تشغيله(١٢٢).

الفرع الثاني
استبدال وتنحي محكم الذكاء الاصطناعي

يختلف الاستبدال عن التنحي في أن الأول يكون باتفاق الخصوم أو بأمر من السلطة المختصة بالإشراف والرقابة على سير التحكيم، ويقع دون رغبة من المحكم نفسه، أما التنحي فإنه يكون بناء على إرادة المحكم، وفي كل الأحوال إذا انتهت مهمة المحكم باستبداله أو تنحيه أو بأي سبب آخر وجب تعيين بديل له طبقاً للإجراءات التي اتبعت في اختيار المحكم الذي انتهت مهمته.

(122)Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Op. Cit. P. 62; Ryan Abbott, Op. Cit. P. 700.

أولا: استبدال المحكم:

يتم العزل بالنسبة للمحكم البشري إذا توافرت أسباب من شأنها أن تؤدي إلى تعذر قيام المحكم بمهمته سواء أكانت هذه الأسباب صحية أو اجتماعية أو أسبابًا متعلقة بالسفر أو أسبابًا قانونية(١٢٣)،كما هو الحال إذا تم الحجر على المحكم أو تم حرمانه من حقوقه المدنية بسبب الحكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بسبب شهر إفلاسه، فإذا لم يتنح المحكم ولم يتفق الخصوم على عزله؛جاز لأحد الخصوم اللجوء إلى السلطة المختصة لإنهاء مهمته.

وفيما يتعلق بمحكم الذكاء الاصطناعي لا يتصور وجود أسباب صحية أو اجتماعية تعوقه عن أداء مهمته ومع ذلك يتصور حدوث بعض الأعطال التي تبرر استبداله بمحكم آخر، ومع تطور الفكر القانوني اتجه البعض إلى ضرورة الأخذ بالمسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية، ويمكن القول إن الحكم على الشركة التي أنتجت محكم الذكاء الاصطناعي بعقوبة جنائية مرتبطة بالتلاعب في إدخال البيانات يؤدي إلى عدم صلاحيته(١٢٤)، كما أن إفلاس الشركة التي أنتجته قد يؤدي إلى عدم صلاحيته وتبرير استبداله، خاصة إذا كان المحكم ذاته يدخل ضمن الأصول الضامنة للديون.

---

(١٢٣) راجع المادة ٢٠ من قانون التحكيم المصري.

(١٢٤) ذهب جانب من الفقه إلى أبعد من ذلك حيث أكد على أنه من الضروري وضع إجراءات لمحاكمة مجرمي الروبوتات مع توفير العقاب المناسب والذي قد يتمثل في إعادة البرمجة أو التدمير.

Simon Chesterman, Op. Cit. P. 823.

ثانيا: التنحي:

قد يطرأ بعد قبول المحكم لمهمة التحكيم ما يدعوه إلى التنحي، وينبغي أن تكون هناك أسباب جدية لذلك، كما هو الحال إذا أصابه مرض يجعله غير قادر على القيام بمهمته، أو اضطر إلى سفر طويل أو اكتشف أمورًا من شأنها أن تؤثر على حيدته واستقلاله(١٢٥).

ولا يجوز للخصوم إجبار المحكم على الاستمرار في نظر النزاع ولو كانت رغبته في التنحي تستند إلى عذر غير مقبول، ولذا لا يجوز لهما أو لأحدهما الالتجاء إلى السلطة المختصة لإجباره على عدم التنحي، وذلك لأن "مهمة المحكم متعلقة بشخصه ولا يجوز قانونا إجباره على تنفيذها"(١٢٦).

وإذا كان القانون يجيز للمحكم أن يتنحى في حالة استشعار الحرج في فض نزاع يشعر أطرافه أنه غير محايد، فإن استشعار الحرج مازال مرتبطًا بالشعور الإنساني ولم يتوصل إليه محكم الذكاء الاصطناعي حتى الآن، ومع ذلك فإنه لا يوجد ما يمنع من برمجته على التنحي في حالة نشوء علاقة بين أحد الخصوم والشركة المصنعة أو المؤسسة المسئولة عن إدخال البيانات.

وإذا كان من المسلم به استمرارية تغير الأعراف والظروف المجتمعية،وكان إدراك المحكم البشري بذلك يجعله قادرًا على إيجاد حلول بشأن

---

(١٢٥) د. أحمد عبد الكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية، دار النهضة العربية، ، ص ٤٣٢.

(١٢٦) د. فتحي والي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٧، ، ص ٢٥٤.

المنازعات الفريدة من نوعها والتي تعرض لأول مرة ولا يوجد بشأنها نصوص قانونية أو سوابق قضائية، فإن محكم الذكاء الاصطناعي قد يعجز عن إصدار حكم بشأن المنازعات سالفة الذكر لعدم وجود قضايا مشابهة مخزنة في قواعد البيانات، وفي هذه الحالة يمكن تزويده بآلية التنحي التلقائي لعجزه عن فض النزاع، والاستعانة بآخر يعمل من خلال قاعدة بيانات أو خوارزميات مختلفة[١٢٧].

(127)Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Op. Cit. P. 43; Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 339; Dimitrios Ioannidis, Op. Cit. P. 577

الفصل الثاني

حكم محكم الذكاء الاصطناعي

لم تتناول معظم التشريعات الوطنية أحكام تحكيم أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى صدور معظمها قبل نفاذ هذه الأنظمة إلى مجال الفصل في المنازعات، وقد يؤدي عدم توافر اليقين القانوني بشأن صحة هذه الأحكام والخشية من بطلانها أو رفض تنفيذها إلى ميل الخصوم نحو التحكيم التقليدي أو الإلكتروني، والتردد بشأن الاستعانة بتحكيم الذكاء الاصطناعي.

والواقع أن الإطار القانوني الحالي سواء على مستوى التشريعات الوطنية أو القواعد الدولية لا يدعم بشكل قوي أحكام محكم الذكاء الاصطناعي؛ولذا فإن دعم هذه الأحكام يتطلب ضرورة تعديل التشريعات الوطنية وإضافة نصوص صريحة تتناولها، وقد يساهم ذلك في تعزيز اليقين القانوني وتسهيل الانتقال من التحكيم التقليدي أو الإلكتروني إلى التحكيم الذكي.

ويتعين أن يشتمل حكم التحكيم على عدة بيانات جوهرية سواء صدر بواسطة محكم بشري أو بواسطة الآلات، وقد ترتب على استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام التوسع في أسباب البطلان، ويثار التساؤل حول مدى إمكانية خضوع أحكام تحكيم الذكاء الاصطناعي لأحكام اتفاقية نيويورك الخاصة بالاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها؟

وفي ضوء ما تقدم نتناول في هذا الفصل حكم تحكيم الذكاء الاصطناعي في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: البيانات الأساسية لحكم محكم الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: حالات البطلان وتحديد مدلول الحكم وفقا لأحكام اتفاقية نيويورك.

المبحث الأول

البيانات الأساسية لحكم محكم الذكاء الاصطناعي

يتعين أن يكون حكم التحكيم مكتوبا، فلا يجوز أن يصدر شفاهة، وكتابة الحكم ليست شرطا لإثباته وإنما لوجوده، وتتمثل حكمة الكتابة في أن الحكم غير المكتوب لا يمكن رفع دعوى ببطلانه، كما أن إجراءات التنفيذ تستلزم إيداع أصل الحكم أو صورة موقعة منه.

وقد نصت المادة ٣/٤٣ من قانون التحكيم المصري على أنه يجب أن يشتمل حكم التحكيم على أسماء الخصوم وعناوينهم وأسماء المحكمين وعناوينهم وجنسياتهم وصفاتهم وصورة من اتفاق التحكيم وملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستنداتهم ومنطوق الحكم وتاريخ ومكان إصداره وأسبابه إذا كان ذكرها واجباً.

ورغم تعدد البيانات الواردة في المادة سالفة الذكر إلا أنه سوف يتم التركيز على البيانات التي تتسم بخصوصية في مجال التحكيم بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة وأن بعض البيانات رغم ضرورتها لا تثير أي إشكالية، فعلى سبيل المثال لم تثر أي عقبات أمام الاستعانة بالذكاء الاصطناعي بالنسبة لأسماء الخصوم وعناوينهم، أو البيان الخاص بضرورة تضمن الحكم صورة من اتفاق التحكيم، أو اشتماله على ملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستنداتهم أو تاريخ صدور الحكم.

وفي ضوء ما تقدم تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: أسماء وعناوين المحكمين.

المطلب الثاني: مكان التحكيم.

المطلب الثالث: تسبيب الحكم وتوقيعه.

المطلب الأول

أسماء وعناوين المحكمين

ينبغي أن يتضمن حكم التحكيم البيانات الخاصة بالمحكمين مثل أسمائهم وعناوينهم وجنسياتهم وصفاتهم، ويفيد ذلك في التأكد من توافر الشروط الواجب توافرها في المحكم،ويثبت صدور الحكم من المحكمين الذين تم الاتفاق عليهم، كما ييسر الرجوع إلى المحكمين لمراجعة الحكم بعد صدوره، ويقصد بصفات المحكمين بيان ما إذا كان المحكم تم اختياره من قبل أحد الخصوم أو تم اختياره ليكون رئيسًا للهيئة، ونتناول في هذا المطلب أسماء محكمي الذكاء الاصطناعي، ثم نلقي الضوء بعد ذلك على عنوانه.

الفرع الأول

أسماء محكمي الذكاء الاصطناعي

يختلف النهج المتبع في تسمية تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تميل بعض المؤسسات المنتجة لها إلى منحها أسماء ذات مدلول وظيفي يرتكز على قدرتها أو الأدوار التي تؤديها، وقد تميل بعض المؤسسات الأخرى إلى منحها أسماء خاصة بالبشر أو الحيوانات مما يعكس رغبتها في أن يؤثر ذلك على قبول البشر لها وعدم التوجس عند التعامل معها(١٢٨).

(١٢٨) راجع للمزيد من التفاصيل حول هوية الروبوتات:

ويثار التساؤل فيما يتعلق بالبيان الخاص بأسماء المحكمين حول مدى صحة أن يتضمن الحكم بدلا من اسم المحكم عبارة "أن الحكم صدر بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي"؟والواقع أن هذه العبارة لا تكفي لاستيفاء متطلبات البيان المتعلق بأسماء المحكمين، خاصة وأنه توجد العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي التي يتم تطويرها للفصل في المنازعات.

ونظرا لاختلاف قواعد البيانات التي تعتمد عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي واختلاف طريقة عمل الخوارزميات من نظام إلى آخر، فإنه لا يجوز استبدال البيان الخاص بأسماء المحكمين بعبارة أن الحكم صدر بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، لأن ذلك يشبه الاستعاضة عن اسم المحكم في خصومة التحكيم التقليدية بعبارة أن الحكم صدر بواسطة شخص طبيعي وهذا يتعذر قبوله.

وقد يؤدي انتشار محكمي الذكاء الاصطناعي في المستقبل وزيادة تسميتها بالأسماء الخاصة بالبشر إلى تدخل بعض القوانين لإضافة نص يلتزم بمقتضاه بأن يذكر في الحكم ما إذا كان صدوره تم بواسطة شخص طبيعي أم الخوارزميات(١٢٩).

وينبغي أن يذكر في خانة البيان الخاص باسم المحكم أن الحكم صدر بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، ولا يكفي الاستعاضة عن الاسم المعتمد لها

Jessica K. Barfield, The Role Of Name, Origin, And Voice Accent In A Robot's Ethnic Identity, Sensors 2024, P. 6. Et S.

(١٢٩) قد يؤدي الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي إلى الاعتراف له بإمكانية حيازة اسم تجاري، وفي هذه الحالة يمكن استخدام هذا الاسم مكان البيان المتعلق بأسماء المحكمين.

برقم الإصدار الذي يميزها عن غيرها؛سواء اللاحقة أو السابقة عليها، وإنما يتعين ذكر رقم الإصدار بجانب الاسم(١٣٠).

(١٣٠)وقد اعتمدت اليابان نهجًا لتسجيل الروبوتات مستوحى من نظام سجل الأسرة الياباني، والجدير بالذكر أن هذا النظام يتيح تسجيل الأسرة كمؤسسة اجتماعية يتم التعامل معها في العديد من الجوانب كوحدة واحدة، مما يؤدي إلى تأكيد هويتها وييسر إمكانية التعرف على أفرادها لتحديد بعض الحقوق والالتزامات، ووفقا للنهج الياباني يتم وضع أكواد مميزة للروبوت يدون في نطاقها العديد من المعلومات الخاصة بكل روبوت مثل أنظمة التشغيل والمشاركين في إنتاجه وبرمجته، وكل ما يلزم لتحديد هويته وما يميزه عن التقنيات التي تنتمي إلى نفس السلسلة أو خط الإنتاج.

إن الاستعانة بقواعد تسجيل الأسرة يؤدي إلى ضرورة توفير بعض المعلومات الرئيسية حول المشاركين في نظام الروبوت مثل الصانع والمبرمج والمالك والمستخدم، ولا شك أن ذلك يفيد عند تحديد المسئولية عن أعمال الذكاء الاصطناعي، لأنه يضمن تسجيل أنظمة الذكاء الاصطناعي كجزء من أسرة بين أفرادها حقوق والتزامات متبادلة، ويحدد تأثير علاقاتهم على الغير، خاصة فيما يتعلق بالمسئولية الجماعية، مع ملاحظة أن الاستعانة بنظام التسجيل في هذه الحالة يستوجب استبدال التكوين الطبيعي للأسرة والذي يشمل الأب والأم والأطفال والأقارب بنظام يتألف من مكونات متعددة تتمثل في المشاركين في إنتاج الروبوت وتشغيله.

إن الأخذ بنظام التسجيل قد يؤدي إلى ضرورة إضافة بيانات أساسية للحكم مثل رقم الإصدار وأكواد التعريف والأنظمة الأخرى التي تنتمي إلى نفس سلسلة الإنتاج وسنة الصنع وتاريخ إطلاقه للعمل والمشاركين في تصنيعه والجهة التي تمتلكه وغيرها من البيانات التي تميز أنظمة الذكاء الاصطناعي عن بعضها البعض.

Colin P.A. Jones, The Robot Koseki: A Japanese Law Model For Regulating Autonomous Machines, Journal Of Business & Technology Law, Volume 14 Issue 2, (2019), P. 451 Ets.

الفرع الثاني
عنوان محكم الذكاء الاصطناعي

إذا كان من المسلم به أن هيئة التحكيم تنتهي مهمتها بصدور الحكم المنهي للنزاع، وكانت مهمتها تمتد في بعض الحالات لتفسير الغموض الذي يكتنف الحكم أو تصحيح ما به من أخطاء مادية، أو الفصل في طلبات تم إغفالها، وكان البيان المتعلق بعناوين المحكمين يفيد الأطراف في حالة حاجتهم إلى اللجوء مرة أخرى إلى الهيئة لإزالة العوار الذي لحق الحكم، فإن التساؤل يثور حول كيفية استيفاء البيان المتعلق بعناوين محكمي الذكاء الاصطناعي؟

قد يتم تجسيد محكم الذكاء الاصطناعي في مظهر مادي أي تجسيده في صورة إنسان طبيعي أو آلة معينة(١٣١)، وفي هذه الحالة يمكن أن يكتب في الحكم المكان الذي يوجد فيه بالفعل التجسيد المادي لمحكم الذكاء الاصطناعي، كما يمكن الاكتفاء بكتابة عنوان المؤسسة الحكومية أو الخاصة التي تسيطر على قواعد البيانات أو الخوارزمية المستخدمة في إنتاج الأحكام، أو عنوان المؤسسة التي تتولى استغلاله أو تشغيله.

ويمكن أن يعمل محكم الذكاء الاصطناعي عبر الشبكة المعلوماتية، بحيث يتم الولوج إليه بواسطة عنوان الموقع الإلكتروني الذي يتم تشغيله من

(131)Sangjin Ko, Jaclyn Barnes, Jiayuan Dong, Chung Hyuk Park, Ayanna Howard And Myounghoon Jeon, The Effects Of Robot Voices And Appearances On Users' Emotion Recognition And Subjective Perception, International Journal Of Humanoid Robotics, Vol. 20, No. 1, 2023, P.2.

خلالـه[١٣٢]، وقـد رُفـض اعتبـار العنـوان الإلكترونـي بمثابـة مـوطن افتراضـي للأشـخاص يـوازي المـوطن فـي العـالم الحقيقـي، لأن المـوطن يقـوم علـى التواجـد

(١٣٢) يميز العنوان الإلكتروني المواقع المتاحة على شبكة الإنترنت عن بعضها البعض، ويتألف هذا العنوان من ثلاثة أجزاء، أولها ثابت بالنسبة لكافة عناوين الإنترنت،ويتكون من الاختصار Www وهو يشير إلى أن الموقع موجود على شبكة الاتصال العالمية World Wide Web ، أما الجزء الثاني للعنوان الإلكتروني فهو عبارة عن اسم أو رمز أو اختصار للمؤسسة أو الجهة المالكة للموقع، وهذا الجزء غير ثابت من حيث التسمية وهذا أمر بديهي حيث يترك تسميته للمالك سواء أكان فردًا أم شركة أم مؤسسة أم أي كيان قانوني آخر.

وبالنسبة للجزء الأخير من العنوان فهو عبارة عن اختصار يشكل امتدادًا له، ويطلق عليه لاحقة المجال، ويهدف إلى تحديد هوية الموقع ونشاطه، فعلى سبيل المثال تنتهي عناوين مواقع المؤسسات التجارية باختصار (Com) ويستخدم اختصار (Org) للإشارة إلى الكيانات التي لا تهدف للربح وينتهي عنوان المؤسسات التعليمية باختصار (Edu)، وقد تشير لاحقة المجال إلى الدولة التي ينتمي إليها الموقع أو الموجه منها أو المسجل فيها، وعند استخدام اللاحقة للدلالة عن الحيز الجغرافي يتم الاستعانة باختصار يتكون من أول حرفين من اسم الدولة التي ينتمي إليها العنوان، وكمثال على ذلك اختصار (Eg) لجمهورية مصر العربية و اختصار (Fr) لفرنسا ...الخ.

راجع للمزيد من التفاصيل د. رشا علي الدين، النظام القانوني لحماية عنوان الموقع الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق– جامعة المنصورة، المجلد الثامن العدد ٦٦ ، ٢٠١٨، ص٤٠٩ وما بعدها.

وقد اختلفت التشريعات بشأن تعريف وتسمية العناوين الإلكترونية، حيث عرفتها المادة الثانية من قانون الجرائم الإلكترونية الأردني رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥بأنها "حيز لإتاحة المعلومات على الشبكة المعلوماتية من خلال عنوان محدد"،كما عرف المشرع المصري الموقع الإلكتروني في القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ الخاص بمكافحة جرائم تقنية

المادي في مكان معين وتوافر نية الاستقرار، وهذا لا ينطبق بالنسبة للمواقع الإلكترونية(١٣٣).

وقد يتعذر تقبل أن يكون لعنوان الموقع الإلكتروني وضع مماثل للعنوان الذي يقيم فيه الشخص في العالم المادي، لأن الأخير يقوم على التواجد المادي للشخص في هذا العنوان، وهذا يصعب تحققه سواء بالنسبة للعنوان الإلكتروني أو خوارزمية الذكاء الاصطناعي، خاصة وأن العنوان الإلكتروني لا يكون له سوى تواجد افتراضي على أجهزة الحاسوب.

غير أن ما سبق لا ينفي أن يؤدي استمرار توغل الخوارزميات إلى المجال القانوني في المستقبل إلى الاستغناء عن البيان المتعلق بالعنوان المادي والاستعاضة عنه بعنوان الموقع الإلكتروني الذي يتعامل المشاركون في التحكيم من خلاله مع نظام محكم الذكاء الاصطناعي، كما يمكن تطبيق فكرة الموطن الحكمي على أنظمة الذكاء الاصطناعي وكتابة عنوان المؤسسة المختصة بتغذية قاعدة البيانات أو الجهة التي صممت الخوارزمية التي يعمل بها.

المعلومات حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن الموقع عبارة "مجال أو مكان افتراضي له عنوان محدد على شبكة معلوماتية، يهدف إلى إتاحة البيانات والمعلومات للعامة أو الخاصة"، كما عرفت المادة الأولى من المرسوم بقانون الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية الموقع الإلكتروني بأنه "مكان أو مجال افتراضي على الشبكة المعلوماتية يعتمد على برامج ذكية تُمكن مستخدميه من إتاحة أو تبادل أو نشر أي محتوى سواء كان نصيًا أو صوتيًا أو مرئيًا أو بيانات، ويشمل مواقع وشبكات ومنصات التواصل الاجتماعي والصفحات والحسابات الشخصية والمدونات والخدمات الإلكترونية وما في حكمها".

(١٣٣)د. رشا على الدين، مرجع سابق، ص ٤٢٩.

المطلب الثاني

تحديد مكان صدور الحكم

لطرفي الخصومة حرية الاتفاق على مقر التحكيم، ولا يلزم أن يكون للمكان المختار صلة بالخصوم أو بالمحكمين، فقد يُفضل اختيار مكان محايد لا ينتمي لأي من الخصوم، ورغم اختلاف التشريعات الوطنية بشأن استخدام المصطلحين إلا أن معظمها يتفق على ترك تحديد المقر أو المكان للأطراف تكريسا لمبدأ حرية الإرادة في مجال التحكيم التجاري الدولي(١٣٤).

ونتناول فيما يلي أهمية التفرقة بين مكان التحكيم ومقره، ثم نبين بعد ذلك تحديد مقر التحكيم الذي يتم بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول

التمييز بين مكان ومقر التحكيم

رغم استخدام مصطلحي "المقر" و"مكان التحكيم"،في بعض الأحيان على أنهما مترادفان إلا أنهما مختلفان،حيث يشير اصطلاح المكان إلى الموقع الجغرافي المادي الذي تتم فيه الإجراءات بالفعل، أما بالنسبة للمقر فهو مفهوم قانوني يشكل أهمية أكبر، حيث يتم على أساسه تحديد المحاكم التي يكون لها الإشراف والمراقبة والمساعدة على التحكيم، كما أنه يعد من الضوابط الاحتياطية لتحديد القانون الواجب التطبيق على اتفاق وإجراءات التحكيم وموضوع النزاع(١٣٥).

---

(١٣٤)د. فتحي والي، مرجع سابق، ص٣١٣.

(135)Maksuda Sarker, Op. Cit. P. 124 . Et.S; Nweze Nnaemeka, Scertaining The Effect Of The Seat Of Arbitration On The Arbitral Award, Nnamdi Azikiwe University Journal Of International Law And Jurisprudence, Vol. 15 No. 2 .2024. P. .117.

وليس من الضروري أن يتطابق مقر التحكيم ومكان التحكيم على الرغم من أنهما قد يكونان كذلك في الكثير من الحالات،ففي العديد من خصومات التحكيم تعقد الجلسات والاجتماعات في نفس المكان الذي اتفق الأطراف عليه كمقر للتحكيم، وقد يختلف المكانان ويتحقق ذلك عندما تعقد بعض الجلسات أو يصدر الحكم في مكان غير المكان المتفق عليه كمقر للتحكيم.

وتجدر الإشارة إلى أن مقر التحكيم كمفهوم قانوني لا يتأثر عند إجراء بعض الجلسات في عدة دول، وفي بعض الحالات الاستثنائية قد يؤدي عقد جميع الإجراءات خارج نطاق المكان الذي اتفق الأطراف على اعتباره مقر التحكيم إلى رفض المحاكم الوطنية في دولة المقر القيام بدور المساعدة والرقابة والإشراف(١٣٦)، لعدم وجود صلات مادية كافية بين دولة المقر وخصومة التحكيم، وهذا ما أكدته محكمة الاستئناف السويدية(١٣٧).

صفوة القول إن مقر التحكيم يشير إلى الارتباط الإقليمي بين دولة معينة وإجراءات التحكيم، وبالتالي يؤدي دورا رئيسيا في تشكيل الإطار القانوني للتحكيم

(136)Maksuda Sarker, Seat Theory In International Commercial Arbitration: Evolution From Lex Loci Arbitri To Lex Arbitri, Dhaka University Law Journal, Vol. 33(1), 2022, P. 124.

(137)The Titan Corporation (Usa) V. Alcatel Cit Sa (France) - International Arbitration Court Decisions - Ourt Of Appeal In Sweden Rendered In 2005 In Case No. T 1038-05; Citsa, Yca 2005= Siar 2005.

في هذه القضية اتفق الأطراف على أن مكان التحكيم في ستوكهولم، ولم يكن للأطراف أو النزاع أي صلة بالسويد، حيث عقدت جلسات التحكيم في لندن وباريس، ولذا انتهت المحكمة إلى عدم وجود صلة بين النزاع والسويد من شأنها أن تؤدي إلى اعتبارها بمثابة مكان للتحكيم.

التجاري الدولي، ومع ذلك فإن استخدام المقر بالفعل أو عدم استخدامه أمر متروك لإرادة الأطراف وفقا لما يحقق مصالحهم، ولا يلتزم الأطراف بإتمام بعض أو كل الإجراءات في دولة المقر(١٣٨).

الفرع الثاني
تحديد المقر في تحكيم الذكاء الاصطناعي

يتعين على منتجي محكم الذكاء الاصطناعي توفير مربعات إلكترونية خاصة لتحديد مكان التحكيم، ويمكن أن يحتوي نظامه على مربع إدخال واحد يتم استخدامه من جانب المدعي والمدعى عليه، ويمكن كذلك توفير مربعَيْ إدخال؛ أحدهما للمحتكم والآخر للمحتكم ضده، فإذا اتجهت إرادة طرفي الخصومة إلى تحديد نفس المكان، فإن الحكم يصدر متضمنا المكان المتفق عليه.

وفي التحكيم التقليدي تتولى هيئة التحكيم تحديد المقر في حالة غياب اتفاق الأطراف، ويمكنها أن تستعين بعدة عوامل مختلفة يتم استخلاصها من الظروف المحيطة بالعلاقة محل التحكيم، مثل موطن وجنسية طرفي الخصومة، ومكان تنفيذ العقد، ولغته الأساسية، وعملة الوفاء، ومكان مؤسسة التحكيم، والقانون الواجب التطبيق على الإجراءات أو موضوع النزاع ومكان إبرام العقد(١٣٩).

(138)Alexander J. Belohlávek, Importance Of The Seat Of Arbitration In International Arbitration: Delocalization And Denationalization Of Arbitration As An Outdated Myth, Asa Bulletin, Volume 31, Issue 2 2013, P. 267.Maksuda Sarker, Op. Cit. P. 124.

(139)Alexander J. Belohlavek, Seat Of Arbitration And Supporting And Supervising Function Of Courts, In Czech (& Central European) Yearbook Of Arbitration, 2015. P. 31.

ويمكن الاستعانة بالعديد من العوامل الإضافية عند إجراء التحكيم بواسطة الذكاء الاصطناعي، مثل مكان وجود الخادم بالنسبة لأنظمة الذكاء الاصطناعي غير المجسدة ماديا والتي يتم التعامل معها عبر منصة إلكترونية تعتمد على خادم موجود في دولة معينة، أو مكان وجود محكم الذكاء الاصطناعي الذي تم تجسيده ماديا سواء في شكل بشري أو آلة، ويمكن الاستعانة في تحديد مقر التحكيم بالمكان الذي يتم منه إرسال واستقبال رسائل البريد الإلكتروني إلى محكم الذكاء الاصطناعي أو عنوان المنصة الإلكترونية المستخدمة لإجراء التحكيم، وغني عن البيان أن بعض العوامل سالفة الذكر يتسم تحديدها بالصعوبة ولا تعكس توقعات ونوايا الأطراف.

المطلب الثالث

تسبيب الحكم وتوقيعه

كقاعدة عامة يشترط لصحة الحكم أن يتضمن الأسباب التي أدت إلى النتيجة الواردة في منطوقة، وأن يتم التوقيع على جميع صفحاته، وفي هذا المطلب نتناول تسبيب حكم تحكيم الذكاء الاصطناعي، ثم نبين بعد ذلك كيفية توقيعه.

الفرع الأول

تسبيب الحكم

إذا كان الهدف من ولوج طريق التحكيم هو الحصول على حكم عادل في النزاع مع الاستفادة من مزايا التحكيم الأخرى، فإن الأطراف يكونون بحاجة إلى معرفة أسباب الحكم حتى يتمكن الطرف الخاسر من الطعن فيه، ويطمئن الطرف الآخر إلى عدالته.

وحتى الوقت الحالي يصعب تحديد كيفية عمل الخوارزميات، حيث يصمم محكم الذكاء الاصطناعي بطريقة تمكنه من إصدار الأحكام ولكن دون إيراد أسبابها، وقد تصطدم محاولة التعرف على كيفية توصله إلى الحكم بحق منتجيه في حماية الأسرار الصناعية والتجارية، ولا شك أن ذلك يمثل إشكالية، خاصة في ظل عدم إمكانية مراجعة أحكام التحكيم في معظم التشريعات الوطنية(١٤٠).

والواقع أن عدم قدرة المحكم الاصطناعي على شرح أسباب الحكم يمكن أن تشكل عائقًا رئيسيًّا أمام الاعتماد عليه للفصل في المنازعات، لاسيما وأنه بذلك يعد بمثابة صندوق أسود يصعب فهم عملياته أو تفسير كيف ولماذا توصل إلى نتيجة معينة، وهذا أمر لا يمكن قبوله في معظم الأنظمة القانونية(١٤١).

ويشكل عدم تسبيب حكم محكم الذكاء الاصطناعي دافعًا قويًّا لرفض تنفيذ أحكامه(١٤٢)، خاصة وأن الخصوم والقضاة لا يتوافر لديهم المعرفة الفنية بكيفية

(140)Mahnoor Waqar, Op. Cit. P. 356; Ngo Nguyen Thao Vy,Op.Cit. P. 16; Ryan Abbott, Op. Cit. P. 692; Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Op. Cit. P. 10; Mahnoor Waqar, Op. Cit. 356.

(141)Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Artificial, Op. Cit .P. 42, Mahnoor Waqar, Op. Cit. P. 357;Gizem HalisKasap, Op. Cit. P. 229; Azael Socorro Márquez, Op. Cit .P.268; Ngo Nguyen Thao Vy, Op. Cit. P. 16;Ryan Abbott, Op. Cit. P. 697.

(١٤٢) رغم أنه يجوز للمحكم إصدار أحكام تحكيم غير مسببة على سبيل الاستثناء إلا أن الشائع في الممارسة العملية حاجة الأطراف إلى أحكام مسببة تكشف عن تفكير المحكم والأدلة التي استند إليها وكيفية إعماله للقانون الواجب التطبيق، ويبدو أن مطالبة أنظمة الذكاء الاصطناعي بهذا القدر من الشفافية حق منطقي للخصوم، وفي الوقت الحالي يبذل علماء التكنولوجيا جهودا كبيرة في تطوير التقنيات الذكية ليكون لها القدرة على تفسير القرارات التي تتخذها، ولذا قد تتمكن هذه الأنظمة في المستقبل القريب من تسبيب الأحكام

توصله إلى الحكم، وربما تفرض الثورة التكنولوجيا الحالية على الدول الاستثمار في تدريب العاملين في المجال القانوني على فهم كيفية عمل الخوارزميات ومنهجية توصلها إلى الاستنتاجات، ولاشك أن هذا التدريب سيكون مكلفًا جدا ومع ذلك فإنه ضروري لمواكبة العصر التكنولوجي(١٤٣).

والواقع أن العاملين في المجال القانوني الذين يعرفون آلياتعمل محكم الذكاء الاصطناعي قليلون جدا إلى الحد الذي دفع بعض المؤلفين إلى وصفهم بأنهم نادرون مثل (الجزارين النباتيين)(١٤٤).

وقد تؤدي الرغبة القوية للخصوم في الاستعانة بتحكيم الذكاء الاصطناعي إلى اتفاق الخصوم على عدم ذكر أسباب الحكم أو اتفاقهم على تطبيق قانون لا يشترط ذكر الأسباب، وقد يؤدي هذا الاتفاق إلى تحصين الحكم من رفض التنفيذ استنادا إلى عدم التسبيب.

التي تصدرها، خاصة في ظل ظهور مجال بحثي جديد يتعلق بنماذج البرمجة المقترنة بتوفير حيثيات للقرارات الصادرة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، وقد أظهرت نتائج الدراسات في هذا المجال نتائج واعدة تنمو بوتيرة سريعة.

Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Op. Cit. P. 62.

(143)Azael Socorro Márquez, Op. Cit. P. 268; Mahnoor Waqar, Op. Cit. 361

(144)Marc Lauritsen, Towards A Phenomenology Of Machine-Assisted Legal Work, The Journal Of Robotics, Artificial Intelligence & Law No. 1-2, April 2018, P 67 Et S.

مشار إليه في:

Mahnoor Waqar, Op. Cit. 361.

الفرع الثاني

توقيع الحكـــم

ينبغي أن يذيل حكم التحكيم بتوقيع المحكمين، فهذا التوقيع يعتبر السند الوحيد الذي يمكن على أساسه نسبة الحكم إلى المحكم، والحكم لا ينشأ من الناحية القانونية إلا بعد التوقيع عليه من المحكمين، وقد نصت المادة ٤٣ من قانون التحكيم المصري في فقرتها الأولى على أنه "يصدر حكم التحكيم كتابة ويوقعه المحكمون وفي حالة تشكيل هيئة التحكيم من أكثر من محكم واحد يكتفى بتوقيعات أغلبية المحكمين بشرط أن يثبت في الحكم أسباب عدم توقيع الأقلية"(١٤٥).

وقد تتشكل هيئة التحكيم بأكملها من محكمي الذكاء الاصطناعي وقد يكون التشكيل مختلطًا، وفي الحالتين ينبغي التوقيع على الحكم من أعضاء الهيئة، فإذا كانت الهيئة مشكلة من ثلاثة محكمين وكان أحدهم محكم ذكاء اصطناعي والمحكمان الآخران بشريين، فإنه يمكن أن يتولى محكم الذكاء الاصطناعي صياغة الحكم وتزييله بتوقيعه الإلكتروني ثم بعد ذلك يطبع الحكم ويتم التوقيع عليه توقيعا تقليديا من باقي أعضاء هيئة التحكيم،وفي هذه الحالة يحتوي الحكم على نوعين من التوقيعات أحدهما إلكتروني والجزء الآخر توقيعات تقليدية.

ولا يوجد ما يمنع احتواء الحكم على نوعين أو طريقتين للتوقيع، خاصة وأن معظم التشريعات الوطنية اشترطت توقيع الحكم من أعضاء هيئة التحكيم

---

(١٤٥) راجع للمزيد من التفاصيل حول التشريعات التي نصت صراحة على تكافؤ التوقيع الإلكتروني للمحكمين للتوقيع التقليدي.

Pietro Ortolani, The Digital Arbitral Award, Wolters Kluwer, 2022, P. 200.

ولكنها لم تشترط وحدة الطريقة أو الأسلوب المتبع في هذه التوقيعات، ولذا يكون الحكم قد استوفى متطلبات التوقيع، ويكون للتوقيع المطبوع لمحكم الذكاء الاصطناعي قيمة مساوية للتوقيع الأصلي تفوق قيمة الصورة الضوئية للمحرر الورقي(١٤٦).

وينبغي في حالة تعدد صفحات الحكم أن يتم التوقيع على كل صفحة من صفحاته، وعدم الاكتفاء بالتوقيع على الصفحة الأخيرة التي تحتوي على منطوق الحكم، ولذا ينبغي أن يصمم نظام محكم الذكاء الاصطناعي بشكل يؤدي إلى التوقيع على كافة صفحات الحكم(١٤٧).

---

(١٤٦) تمنح محكمة النقض المصرية المحررات الإلكترونية المطبوعة قيمة مساوية للأصل، حيث قضت بأن "الرسائل المتبادلة بطريق البريد الإلكتروني، تكتسب حجية في الإثبات تتساوى مع تلك المفرغة ورقيًا والمذيلة بتوقيع كتابي، فلا يحول دون قبول الرسالة الإلكترونية كدليل إثبات مجرد أنها جاءت في شكل إلكتروني، ولهذا فإنها تكون عصية على مجرد جحد الخصم لمستخرجاتها وتمسكه بتقديم أصلها؛ إذ إن ذلك المستخرج ما هو إلا تفريغ لما احتواه البريد الإلكتروني، أو الوسيلة الإلكترونية محل التعامل، ولا يبقى أمام من ينكرها من سبيل إلا طريق وحيد هو المبادرة إلى الادعاء بالتزوير وفق الإجراءات المقررة قانونًا تمهيدًا للاستعانة بالخبرة الفنية في هذا الخصوص.

الطعن ١٧٦٨٩ لسنة ٨٩ ق جلسة ١٠ / ٣ / ٢٠٢٠ مكتب فني ٧١ ق ٥٥ ص ٤٢٩، جلسة ١٠ من مارس سنة ٢٠٢٠.

(١٤٧) في قضية تتلخص وقائعها في حكم تحكيم مكون من ٢٤ صفحة، لم يتم التوقيع على صفحاته باستثناء الصفحة الأخيرة، حيث تم التوقيع عليها ولكنها لم تكن تحتوي أي تفاصيل لحيثيات الحكم، ومع ذلك تمسك طالب التنفيذ بأن الصفحة الأخيرة من الحكم والموقع عليها تضمنت عبارة "وفقًا للأسباب المذكورة سابقًا..." ، وقد انتهت محكمة التمييز الإماراتية إلى أنه يتعين أن يتضمن حكم التحكيم الأسباب التي أدت إلى النتيجة الواردة في منطوقة، وأن القاعدة العامة تتمثل في أن الحكم لا يكون صحيحا إلا إذا وقع المحكم على جميع

وقد يتعذر الحصول على توقيع محكم الذكاء الاصطناعي لعدم تزويده بآلية التوقيع الإلكتروني، وفي هذه الحالة يثار التساؤل حول أثر تعذر الحصول على التوقيع على بطلان الحكم من عدمه؟

ينبغي التفرقة بين ما إذا كانت الهيئة مشكلة من محكم فردي أم كانت متعددة المحكمين، وفي الحالة الأولى يترتب على تعذر الحصول على التوقيع بطلان الحكم أو عدم وجوده، ومن الصعب قبول أن يستعاض عن التوقيع في هذه الحالة بختم مؤسسة التحكيم، لأن ذلك قد يفسر على أن الحكم لا ينسب إلى المحكم الذي أصدره، أما إذا كانت الهيئة مشكلة تشكيلًا مختلطًا، فإن تعذر الحصول على توقيع محكم الذكاء الاصطناعي لا يؤدي إلى بطلان الحكم طالما ثبت توقيع الأغلبية من المحكمين البشريين، وتمت الإشارة في الحكم إلى تعذر الحصول على توقيع محكم الذكاء الاصطناعي(١٤٨).

صفحاته، غير أنه يستثنى من هذه القاعدة حالة ما إذا كان جزء من أسباب الحكم واردًا في صفحته الأخيرة، ونظرا لأن الصفحة رقم ٢٤ والتي احتوت على التوقيع بدأت بعبارة وفقا للأسباب المذكورة سابقا، فإن هذه العبارة والتي تشير إلى الأسباب الواردة في الصفحات غير الموقعة لا تلبي شروط إعمال الاستثناء وبالتالي يكون الحكم باطلا، لاسيما وأن القواعد الخاصة بشرط التوقيع متعلقة بالنظام العام؛ انظر حكم محكمة التمييز في الإمارات العربية المتحدة الصادر ١٤ يونيو ٢٠٢٠ في الدعوى رقم القضية رقم ٢٠١٩/١٠٨٣.

(١٤٨) في قضية تتلخص وقائعها في صدور حكم في ألمانيا تحت مظلة غرفة التجارة الدولية بباريس، وقد اشتمل هذا الحكم على توقيع المحكم المعين بواسطة محكم المحتكم ضده ورئيس هيئة التحكيم، ولم يوقع المحكم المعين بواسطة المحتكم، حيث احتوى الحكم في أسفل صفحاته وفي المكان المخصص لتوقعيه على عبارة مطبوعة فحواها "تعذر الحصول

على التوقيع"، وعندما نظرت المحكمة الإقليمية العليا في فرانكفورت مسألة التنفيذ، انتهت في ٢٧ أبريل ٢٠٢٣، إلى أن البيان المتعلق بتوقيع المحكمين على الحكم، يؤدي إلى تحقيق غرضين مختلفين؛ الأول يتمثل في ضمان تحمل المحكمين للمسئولية عن الحكم وإصداره، والثاني التأكد من أن ما ورد في منطوقة ينسجم مع ما تم في مرحلة المداولة، ولذا لا يمكن الاستغناء عن التوقيع بذكر عبارة مطبوعة أسفل صفحات الحكم تشير إلى أنه"تعذر الحصول على توقيع المحكم، حيث إن ذلك يجعل الحكم غير صحيح ويؤدي إلى رفض تنفيذه، خاصة وأنه يتعين في حالة عدم وجود توقيع أحد أعضاء هيئة التحكيم على الحكم أن يرد في الحكم سبب عدم قدرته أو رفضه التوقيع، كما أشارت المحكمة إلى أن عدم صحة الحكم لعيب شكلي يعني أن إجراءات التحكيم لم تنته.

وعندما طعن على هذا الحكم انتهت محكمة العدل الاتحادية الألمانية قي ١١ يوليو ٢٠٢٤ إلى أن القانون الألماني لا يتطلب سوى بيان سبب عدم توقيع الأقلية وأن عبارة "تعذر الحصول على التوقيع" كافية لاستيفاء شرط ذكر سبب عدم التوقيع، كما أكدت المحكمة على أن هذا التفسير يتفق مع الغاية من اكتفاء المشرع بتوقيع أغلبية المحكمين وليس جميعهم، والتي تتمثل في منع بعض المحكمين من عرقلة نظام التحكيم وتجنب إبطالهم للحكم أو منع تنفيذه بمجرد امتناعهم عن التوقيع، وبالتالي يهدف شرط ذكر سبب عدم وجود توقيع إلى التأكيد على أن المحرر يتضمن الحكم النهائي، ولذا فإنه لا يتم مراجعة السبب المذكور لعدم التوقيع للتأكد من صحته، وبالتالي لا يؤدي وجود سبب غير صحيح إلى إبطال الحكم أو رفض تنفيذه.

ويؤدي حكم المحكمة الألمانية إلى إثارة العديد من التساؤلات، حيث إن المحكمة أشارت إلى إمكانية تصحيح الإجراءات الشكلية بأثر رجعي، وهذا يثير العديد من التساؤلات مثل مدى إمكانية أن يرفع أحد الخصوم دعوى على المحكم لإجباره على التوقيع، والإطار الزمني لتصحيح العيوب الشكلية وهل ينبغي إتمام هذه التصحيحات قبل انقضاء ميعاد التحكيم، ومدى سلطة المحكمة في استدعاء المحكم الذي لم يوقع على الحكم من أجل إلزامه بالتوقيع، ومدى قانونية لجوء مؤسسات التحكيم إلى الاستعاضة عن توقيع أحد المحكمين بتوقيع بديل، وإذا كانت محكمة فرانكفورت انتهت إلى أن عدم صحة الحكم بسبب عيب شكلي يعني أن إجراءات التحكيم لم تنته، فهل يمكن لأعضاء الهيئة الذين وقعوا على الحكم بذل الجهد في محاولة أخرى للحصول على توقيع المحكم الذي لم يتضمن الحكم توقيعه، وفي حالة فشلهم في ذلك هل يمكن سحب حكم التحكيم وإصدار حكم آخر يذكر فيه أسباب

المبحث الثاني
حالات البطلان وتحديد مدلول
الحكم وفقا لأحكام اتفاقية نيويورك

لا تختص المحاكم المصرية بدعوى بطلان أحكام التحكيم الصادرة في الخارج، حتى ولو طبق على المنازعة التي صدر حكم التحكيم بشأنها قانون التحكيم المصري،سواء فيما يتعلق بإجراءات التحكيم أو موضوع النزاع.

وأساس ما سبق أن المادة الخامسة من اتفاقية نيويورك التي انضمت إليها مصر قد جعلت الاختصاص بدعوى بطلان حكم التحكيم لقضاء الدولة التي صدر فيها الحكم، ولما كانت المادة الأولى من قانون التحكيم المصري تنص على أنه"مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية المعمول بها في جمهورية مصر العربية....."، فإن محاكم الجمهورية لا تختص بدعوى بطلان أحكام التحكيم الصادرة خارج أراضيها، وكل ما تملكه إذا طلب منها تنفيذ حكم أجنبي أن تأمر بتنفيذه إذا استوفى متطلبات التنفيذ،أو ترفض تنفيذه إذا كان يخالف شروط تنفيذ الأحكام الأجنبية المنصوص عليها في القوانين المصرية.

ونتناول في هذا المبحث حالات البطلان وتحديد مدلول الحكم وفقا لأحكام اتفاقية نيويورك في مطلبين على النحو التالي:

امتناع المحكم عن التوقيع أو مبرر عدم قدرته على التوقيع مثل السفر أو المرض أو علة استحالة الحصول على توقيعه لوفاته بعد المداولة وقبل إصدار الحكم.راجع للمزيد من التفاصيل حول هذا الحكم

https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2024/12/09/no signature-no-problem-german-court-addresses-arbitral-awards-signature-requirement-under-uncitral-model-law

المطلب الأول: خصوصية حالات البطلان المرتبطة بتحكيم الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: مفهوم الحكم والمقتضيات الشكلية لتنفيذه في إطار اتفاقية نيويورك.

المطلب الأول

خصوصية حالات البطلان المرتبطة بتحكيم الذكاء الاصطناعي

حدد قانون التحكيم المصري الأسباب التي يمكن أن تبنى عليها دعوى البطلان، حيث نصت المادة ٥٣على ثمانية أسباب يمكن الاستناد إليها لمراجعة حكم التحكيم وإلغائه، غير أن بعضها جاء خاصا بحالات معينة وبعضها يتسع للعديد من الحالات، ونتناول في هذا المطلب خصوصية حالات البطلان المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام وذلك في مطلبين على النحو التالي:

الفرع الأول: حالات البطلان الواردة بنصوص خاصة.

الفرع الثاني: حالات البطلان العامة.

الفرع الأول

حالات البطلان الواردة بنصوص خاصة

أشارت المادة ٥٣ من قانون التحكيم المصري في بعض فقراتها إلى حالات محددة تحديدا واضحا يمكن أن تبنى عليها دعوى البطلان، وتتعلق هذه الحالات باتفاق التحكيم وأهلية الأطراف والإخلال بحق الدفاع واستبعاد القانون

الواجب التطبيق، ونظرا لخروج اتفاق التحكيم عن نطاق الدراسة، فسوف يتم التركيز على الحالات الأخرى.

أولا: الإخلال بحق الدفاع:

ورد النص على الإخلال بحق الدفاع كسبب لبطلان حكم التحكيم في الفقرة (ج) من المادة ٥٣، وإذا كان المحكم يلتزم بمراعاة المبادئ الأساسية للتقاضي مثل المساواة واحترام حقوق الدفاع والمواجهة(١٤٩)، فإنه يمكن رصد بعض المخالفات التي تؤدي إلى الإخلال بهذه المبادئ عند الاستعانة بمحكم الذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال قد يسمح لأحد الخصوم بتقديم وجهة نظره من خلال مربع نص يحول الكلمات المنطوقة إلى كتابة، ويكون مربع النص الخاص بالطرف الآخر قاصرًا على الكتابة فقط دون أن يكون مزودا بتقنية التعرف على الكلام المنطوق، مما يخلق عملية إرسال أكثر صعوبة(١٥٠).

وعلاوة على ما سبق إذا كان نظام التحكيم الاصطناعي يحدد عددًا معينًا من الكلمات يمكن إدخالها عبر مربعات النص، فإن الإخلال بالمبادئ الأساسية للتقاضي يتحقق إذا كان مربع الإدخال الخاص بأحد الأطراف يسمح له بإدخال

---

(١٤٩)راجع للمزيد من التفاصيل حول الإخلال بحق الدفاع كسبب لرفض تنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر، د. حفيظة السيد الحداد، مبادئ القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر، ص ١٥٠ وما بعدها.

(150)Ryan Abbott, Op. Cit. P. 693; Anjanette H. Raymond, Op. Cit. P.37.

كلمات أكثر من الطرف الآخر، وقد تؤدي عدم القدرة على الطعن في الصلاحية العلمية لمنصة الذكاء الاصطناعي لأسباب ترجع إلى حماية الأسرار التجارية والصناعية إلى بطلان حكم التحكيم باعتبار أن ذلك يؤثر على حق الدفاع(١٥١).

ويرى جانب من الفقه ضرورة خضوع نظام محكم الذكاء الاصطناعي لمراجعات من قبل أطراف محايدة متخصصة ومؤهلة للتدقيق في الأنظمة التقنية، ويمكن ربطه بنظام مركزي تابع لوزارة العدل، ومن شأن ذلك إلزام الدول بتوفير مجموعة من المراقبين المستقلين يكون لديهم المعرفة والكفاءة بلغة البرمجة والإحصاءات(١٥٢).

ويمكن تصور الإخلال بمبدأ المواجهة أثناء إجراء التحكيم بواسطة الذكاء الاصطناعي، خاصة عند تحديد مستوى ونطاق الوصول إلى الوثائق المقدمة في الدعوى، فإذا كان الحساب الخاص بأحد الخصوم يسمح له بالدخول على كافة المستندات المقدمة في الدعوى ولا يسمح للطرف الآخر إلا بدخول مقيد على بعض ما قدم فيها، فإن ذلك يعد إخلالا بمبدأ المواجهة ويجعل الحكم عرضة للبطلان، كما أن الفجوة التكنولوجية بين طرفي الخصومة يمكن أن توفر سببا كافيا لبطلان الحكم(١٥٣).

ثانيا: استبعاد القانون الواجب التطبيق:

يترك أمر تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع لإرادة الأطراف، وتلتزم هيئة التحكيم بتطبيق القانون الذي اتُّفِق على تطبيقه، فإن هي

(151)Dimitrios Ioannidis, Op. Cit. P. 537.
(152)Anjanette H. Raymond. Op. Cit. P.39; Ngo Nguyen Thao Vy, Op. Cit. P. 19.
(153)Ngo Nguyen Thao Vy, Op. Cit. P. 17; Ryan Abbott, Op. Cit. P.700

خالفت ذلك، فإن حكمها يكون عرضة للبطلان، وتطبق القواعد الموضوعية في القانون الواجب التطبيق وليس قواعد الإسناد الواردة فيه إلا إذا اتفق الأطراف على غير ذلك.

ولا توجد صعوبة بالنسبة لمحكم الذكاء الاصطناعي إذا اتفق الأطراف على تحديد القانون الواجب التطبيق، أما في حالة عدم اتفاقهم، فإن نظام الذكاء الاصطناعي يتخذ هذا القرار بناء على مراجعة قواعد البيانات المتعلقة بالسوابق القضائية الخاصة بالمنازعات المتماثلة أو المتشابهة.

وفي بعض الحالات يكون محكم الذكاء الاصطناعي غير قادر على اتخاذ قرار بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق، وذلك بسبب عدم وجود بيانات لقضايا مماثلة أو وجود اختلافات بشأن السوابق القضائية المتعلقة بتحديده، ويمكن معالجة هذه الإشكالية عن طريق تصميم إعدادات الخوارزميات بشكل يجعلها تطلق إشارةً أو تنبيهًا إلى ضرورة التدخل البشري كلما وجدت ظروف تتطلب إجراءً أو أداءً خارج نطاق إمكانياتها(١٥٤).

وإذا كان محكم الذكاء الاصطناعي يستمد أحكامه من قواعد البيانات، فإنه قد يعجز عن تطبيق القوانين من نقاط زمنية مختلفة، خاصة في ظل التعديلات المتكررة في القوانين والأحكام التي ترسي مبادئ جديدة والنصوص الانتقالية ومبدأ فورية القوانين والأثر الرجعي لبعضها، الأمر الذي يؤدي إلى تطبيق قوانين لا تعكس الواقع القانوني الفعلي(١٥٥).

(154)Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Op. Cit. P. 65.
(155)Tania Sourdin, Op. Cit. P. 1127; Ray Worthy Campbell, Op. Cit. P. 329

وإذا كان مترجمو المصلحات إلى لغة الحاسب الآلي ومحترفو التكنولوجيا هم المكلفون بتحويل التشريعات والسوابق القضائية إلى رموز وأوامر حاسوبية يمكن استيعابها بواسطة برامج الذكاء الاصطناعي، فإن عدم تمتعهم بمؤهلات أو خبرات قانونية، قد يؤثر على صحة تحويلها، خاصة وأن اللغة القانونية تتميز بالدقة وانضباط المصطلح، وغالبا ما يتطلب التخصص لفهمها، لاسيما وأن المشرعين يستخدمون المصطلحات في معانيها القانونية الخاصة وليس المعاني اللغوية العامة(١٥٦).

ثالثا: تشكيل هيئة التحكيم:

إذا كان يحق للأطراف الاستعانة بمحكم واحد أو اللجوء إلى هيئة تحكيم متعددة الأطراف، فإن التساؤل يثور حول جدوى وجود ثلاثة محكمين إذا كانت البيانات التي تم تغذية أنظمة الذكاء الاصطناعي بها موحدة؟

الواقع أنه إذا كانت قاعدة البيانات المدخلة متماثلة وتعمل وفق خوارزمية واحدة، فإننا نكون في حقيقة الأمر أمام محكم واحد وليس ثلاثة محكمين، وعلى النقيض من ذلك إذا كانت التغذية بالمعلومات مختلفة، فإن ذلك سيؤدي إلى وجود ثلاثة استنتاجات متباينة، وبالتالي قد لا نصل إلى الأغلبية المطلوبة لإصدار الحكم إلا إذا تحقق تشابه في البيانات المدخلة لاثنين من أنظمة الذكاء الاصطناعي، وهذا من شأنه أن يلقي بظلال الشك حول عدالة العملية التحكيمية.

وقد يؤدي مبدأ حرية الإرادة في مجال التجاري الدولي إلى تشكيل هيئة تحكيم مختلطة تضم أنظمة الذكاء الاصطناعي جنبا إلى جنب مع المحكم

(156)Tania Sourdin, Op. Cit. P.2018, P. 1127.

الطبيعي،وربما تقف التكنولوجيا عاجزة على الأقل حتى هذه اللحظة عن تقديم إجابة لكيفية تعاون المحكم البشري مع محكم الذكاء الاصطناعي لتعيين المحكم الثالث(١٥٧).

ويلاحظ أنبعض الشركات تنتج العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي المختصة بالفصل في المنازعات، غير أن جميعها يعتبر بمثابة محكم واحد في الحالات التي تتماثل فيها المعلومات المدخلة إلى قواعد البيانات طالما كانت الخوارزميات الخاصة بها تعمل بنفس الآلية،وفي هذه الحالة لا توجد أي إشكالية بخصوص القيد المتعلق بوترية تشكيل هيئة التحكيم إذا اختار الأطراف محكم ذكاء اصطناعي واحدًا، أما إذا كانت الهيئة متعددة سواء أكان ذلك راجعًا إلى اتفاق الأطراف أو نص قانوني، واختار طرفا الخصومة نظام ذكاء اصطناعي متماثلًا في قاعدة البيانات ويعمل بذات الخوارزمية، وتم تعيين المحكم الثالث سواء كان إنسانًا طبيعيًّا أو محكم ذكاء اصطناعي تم تغذيته بقاعدة بيانات أو خوارزمية تعمل بآلية مختلفة، فإن شبهات البطلان قد تحوم حول الحكم لمخالفة التشكيل لقاعدة وترية عدد المحكمين التي نص عليها القانون المصري.

---

(١٥٧) يرى جانب من الفقه أنه في بعض الحالات تؤدي الاستعانة بهيئة تحكيم مختلطة تضم الروبوتات إلى جانب المحكم البشري إلى تحقيق فائدة أكبر مقارنة باستخدام هيئة تحكيم مشكلة من أنظمة الذكاء الاصطناعي أو محكمين بشريين فقط، ففي مجال المنازعات المتعلقة بالتكنولوجيا، قد يؤدي افتقار بعض المحكمين البشريين للحاجة إلى الاستعانة بالخبراء إلى إضاعة الوقت والجهد والنفقات، أما إذا تم تشكيل هيئة تحكيم ثلاثية؛ اثنان منهم محكمان بشريان والثالث محكم ذكاء اصطناعي، فإن نتيجة الفصل في النزاع ستكون أسرع وأكثر منطقية.

Mohamad Fateh Labanieh, Op. Cit. P. 1685; Mahnoor Waqar, Op. Cit. 358.

وفي الحالة سالفة الذكر يجوز للخصم صاحب المصلحة رفع دعوى لبطلان حكم التحكيم، مع ملاحظة أنه عندما يتم تشكيل الهيئة بأكملها بواسطة محكمي الذكاء الاصطناعي، ويكون الأطراف على علم بتطابق قاعدة البيانات ووحدة الخوارزمية التي يعملون بها، فإن عدم اعتراضهم على ذلك، يعني تنازلهم عن الاتفاق المتعلق بتعدد المحكمين وقبولهم لنظام المحكم الفردي.

أما بالنسبة للحالة التي يتم فيها تعيين المحكمين الأول والثاني من محكمي الذكاء الاصطناعي وتعيين الثالث إنسان طبيعي، فإن الحكم يكون باطلا إذا كان القانون الواجب التطبيق على الإجراءات يشترط وترية عدد المحكمين، لصدور الحكم في هذه الحالة من هيئة مشكلة من عدد زوجي وذلك لتماثل قاعدة البيانات ووحدة آلية عمل الخوارزمية الخاصة بمحكمي الذكاء الاصطناعي مما يجعلهما بمثابة محكم واحد.

ويقع على عاتق المؤسسات المسئولة عن تشغيل محكمي الذكاء الاصطناعي واجب إخطار الخصوم بفحوى قواعد البيانات المدخلة، وما يؤكد اختلاف عمل الخوارزميات.

الفرع الثاني
تطبيق حالات البطلان العامة
على أحكام التحكيم الاصطناعي

نصت المادة ٥٣في فقرتها الأولى البند (ز) على قبول دعوى البطلان إذا وقع بطلان في حكم التحكيم أو كانت إجراءات التحكيم باطلة بطلاناً أثر في

الحكم، كما نصت في فقرتها الثانية على أنه "تقضي المحكمة التي تنظر دعوى البطلان من تلقاء نفسها ببطلان حكم التحكيم إذا تضمن ما يخالف النظام العام في جمهورية مصر العربية"، وفي ضوء ما سبق نتناول في النقاط التالية تطبيق حالات البطلان العامة على أحكام تحكيم الذكاء الاصطناعي.

أولا: إشكاليات المداولة في إطار تحكيم الذكاء الاصطناعي:

إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من أكثر من محكم، فيجب إجراء مداولة بين المحكمين قبل إصدار الحكم، ولا توجد إجابات واضحة حتى الآن بشأن كيفية إقفال باب المرافعة بواسطة محكم الذكاء الاصطناعي، وهل يتعين على مصممي هذه الأنظمة توفير مربعات معينة أو أيقونات يتم الضغط عليها من جانب طرفي الخصومة، بحيث يعتبر ذلك دليلا على أن الخصم انتهى من تقديم دفاعه ومستنداته، أم ينبغي ضبط النظام بحيث لا يقبل أي مستندات أو مذكراتبعد مرور تاريخ معين، وقد يترتب على ما سبق في المستقبل إقرار حق الخصوم في الاتفاق على موعد معين لإقفال باب المرافعة قياسا على حقهم في تحديد ميعاد التحكيم.

وبغض النظر عن كيفية غلق باب المرافعة ومدى إمكانية تدخل مؤسسة التحكيم في هذه المسألة، لا يوجد مسار واضح لكيفية إجراء مداولة بين محكمي الذكاء الاصطناعي، وقد يقال بإمكانية ترك كل محكم ينتج رأيه ثم بعد ذلك إجراء مقارنة بين هذه الآراء والتوفيق بينها بواسطة مركز التحكيم، ولا شك أننا في هذه الحالة نكون بصدد ثلاثة أحكام منفصلة ومستقلة، وربما يؤدي التوفيق بين النتائج إلى إنتاج رأي رابع، وبالتالي التعرض لمخاطر البطلان ورفض التنفيذ.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى في حالة تطابق النتائج الصادرة من أغلبية أو كافة محكمي الذكاء الاصطناعي، فإن هذا التطابق لا يعني وجود أغلبية أو إجماع في الآراء، لأن الوضع يتمثل في وجود أحكام مستقلة وليست آراء مستقلة؛ ولذا قد يتغير المفهوم العام للمداولة والذي يتمثل في تبادل الرأي بين أعضاء هيئة التحكيم إلى تبادل الأحكام لاختيار الحكم الذي يوفر حلًّا أنسب للنزاع.

وإذا كان لا يوجد حتى الآن آلية يمكن من خلالها ضمان وجود تفاعل بين أنظمة الذكاء الاصطناعي بشأن فحص وقائع الدعوى، وما قدم فيها من مستندات ومذكرات وتقارير خبراء لاختيار الحل القانوني المناسب،فإنه يمكن اقتراح عدة حلول لتفادي عدم قدرة الذكاء الاصطناعي على إجراء مداولة نذكرها فيما يلي.

أ–لجوء الأطراف الذين يرغبون في فض منازعاتهم بواسطة الذكاء الاصطناعي إلى نظام المحكم الفرد والاستغناء عن نظام تعدد المحكمين، ولا جدال في أن هذا الحل يقيد من حرية الأطراف بشأن تشكيل هيئة التحكيم وقد يحرمهم من المزايا التي يتمتع بها نظام تعدد المحكمين.

ب –دمج القرارات الصادرة من محكمي الذكاء الاصطناعي في حكم واحد، وهذا الأمر يتطلب وجود شخص طبيعي تابع لمؤسسة التحكيم يتولى هذه المهمة، ولا شك أن ذلك يؤدي إلى إثارة التساؤل بشأن صحة الحكم.

ج–تنفيذ الحكم الصادر من محكم الذكاء الاصطناعي الذي يعتبر بمثابة رئيس لهيئة التحكيم، وذلك في حالة وجود تقارب في النتيجة مع محكم آخر، غير أن هذا الرأي لا تدعمه كافة القوانين، لأن بعضها يجيز استئثار رئيس الهيئة

بإصدار الحكم في حالة تعذر الحصول على الأغلبية وبعضها يرتب على عدم تحققها إنهاء الإجراءات.

د-اللجوء إلى نظام الوكيل القانوني للمحكم، ووفقا لهذا النظام يجوز تعيين مساعد قانوني لمساعدة المحكم في بعض الأعمال الفنية والقانونية، وقياسا على هذا النظام يمكن أن يعين مساعد قانوني لكل محكم اصطناعي، واعتبار النتيجة الصادرة من المحكمين بمثابة مسودة يتم التفاوض بشأنها من جانب المساعدين القانونيين.

هـ-إذا كان من المنطقي الاعتراف للخصوم بحرية الاتفاق على كيفية إجراء المداولة، فهل يمكن الاعتراف لهم بتغيير مفهوم المداولة ونطاقها، الواقع أنه ربما تتجه التشريعات مستقبلا إلى اعتماد مفهوم جديد للمداولة أو حتى التسليم بالحق في الاتفاق على صدور الحكم بدون مداولة.

ويحتمل أن تؤدي المقترحات سالفة الذكر إلى تمكين محكمي الذكاء الاصطناعي من الفصل في المنازعات لحين تطور الخوارزميات بشكل يمكنها من إجراء المداولة فيما بينها، غير أنه حتى في حالة تحقق هذا التطور قد يثار التساؤل حول مدى قانونية الاستعاضة عن المداولة البشرية بنوع من التحليل التكنولوجي للبيانات؟

ويفضل في الوقت الحالي عند الاستعانة بمحكمي الذكاء الاصطناعي وفقا لنظام تعدد المحكمين، أن يكون رئيس الهيئة شخصًا طبيعيًّا وذلك ليتمكن من التوفيق بين النتائج المستقلة والمتعارضة، وينبغي على رئيس الهيئة في هذه الحالة

إثبات اطلاعه على نتائج محكمي الذكاء الاصطناعي دون الاكتفاء بنتيجة أحدهما وإلا كان حكمه عرضة للبطلان(١٥٨).

والواقع أن معظم الاقتراحات سالفة الذكر قد لا تجد قبولا في الوقت الحالي، غير أن مجرد ذكرها يمكن أن يلقي الضوء على بعض الإشكاليات المتعلقة بمرحلة المداولة عند الاستعانة بمحكمي الذكاء الاصطناعي.

ثانيا: شكل الحكم الصادر بواسطة الذكاء الاصطناعي:

حددت المادة ٤٣ من قانون التحكيم المصري البيانات التي يجب أن يتضمنها حكم التحكيم، ويعتبر الحكم باطلا إذا صدر شفاهة؛ ولذا تعتبر الأحكام الشفهية الصادرة من محكم الذكاء الاصطناعي باطلة، ولا يصححها إمكانية تفريغها على محرر ورقي، ويحدد قانون محاكم الدولة المختصة بدعوى البطلان مدى إمكانية الاكتفاء بالحكم الرقمي في الإجراءات المتعلقة بهذه الدعوى.

والأصل هو أن يصدر حكم التحكيم مسببا ما لم يتفق طرفا التحكيم على غير ذلك أو كان القانون الواجب التطبيق لا يشترط ذكر أسباب الحكم؛ ولذا يبطل حكم التحكيم إذا صدر خاليا من الأسباب في الحالات التي يستلزم القانون فيها التسبيب، ونظرا لأن أنظمة الذكاء الاصطناعي تصدر الأحكام دون ذكر حيثياتها، فإن دعم تنفيذ أحكامها في الوقت الحالي قد يستوجب اتفاق الأطراف على عدم ضرورة التسبيب أو تطبيق قانون لا يشترط التسبيب، ومع ذلك يثار التساؤل حول مدى اشتراط أن يكون التنازل عن التسبيب صريحا.

---

(158)Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Op. Cit. P. 65.

الواقع أنه لا يوجد ما يمنع استنتاج اتجاه إرادة الأطراف الضمنية إلىعدم التسبيب، حيث إن لجوءهم إلى تحكيم الذكاء الاصطناعي مع علمهم بأن أحكامه تصدر غير مسببة يشكل قبولًا ضمنيًا لعدم تسبيب الحكم.

كما يجوز رفع دعوى البطلان في حالة خلو حكم التحكيم من تحديد أسماء الخصوم وعناوينهم وأسماء المحكمين وعناوينهم وجنسياتهم وصفاتهم ونص اتفاق التحكيم وملخص لطلبات الخصوم وأقوالهم ومستنداتهم ومنطوق الحكم وتاريخ ومكان إصداره، مما يؤدي إلى بطلانه.

ولا توجد إشكالية تواجه أنظمة الذكاء بخصوص كتابة أسماء الخصوم وعناوينهم، أما بالنسبة لأسماء المحكمين وعناوينهم فقد مضت الإشارة إلى أن الشركات المنتجة لمحكمي الذكاء الاصطناعي غالبا ما تميل إلى تسميتها، وهذه التسمية قد تستمد من الوظيفة أو أسماء بشرية أو أي أسماء أخرى، ونظرا لتعدد الجهات المنتجة للذكاء الاصطناعي واختلاف تسميتها، فإنه يتعين كتابة الاسم المعتمد للآلة التي أنتجت الحكم وأن يضاف إليه رقم الإصدار وسلسلة الإنتاج واسم الشركة المنتجة.

وقد يتعذر الحصول على توقيع محكم الذكاء الاصطناعي لعدم تزويده بآلية التوقيع الإلكتروني، وفي هذه الحالة يثار التساؤل حول أثر تعذر الحصول على التوقيع على بطلان الحكم من عدمه.

ينبغي التفرقة بين ما إذا كانت الهيئة مشكلة من محكم فردي أم كانت متعددة المحكمين، وفي الحالة الأولى يترتب على تعذر الحصول على التوقيع بطلان الحكم أو عدم وجوده، ولا يمكن أن يستعاض عن التوقيع في هذه الحالة

بختم مؤسسة التحكيم، أما إذا كانت الهيئة مشكلة تشكيلًا مختلطًا، فإن تعذر الحصول على توقيع محكم الذكاء الاصطناعي لا يؤدي إلى بطلان الحكم طالما ثبت توقيع الأغلبية من المحكمين البشريين، وتمت الإشارة إلى تعذر توقيع محكم الذكاء الاصطناعي(١٥٩).

ثالثا: النظام العام:

قد تعتبر بعض الدول أن تحكيم الذكاء الاصطناعي مخالف للنظام العام، في حين أنه قد يعتبر في دول أخرى بمثابة استجابة طبيعية للتطورات التكنولوجية الحالية والمستقبلية(١٦٠).

ويمكن رفض تحكيم الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي استنادا إلى غياب الصفات الإنسانية، فإذا كان الدافع إلى الاعتراف بالإنسان الآلي كمحكم يتمثل في أن الآلة ليس لديها مشاعر أو تعاطف وبالتالي تكون أكثر حيادا واستقلالا من البشر، فإن ذلك في حد ذاته قد يكون بمثابة معاول هدم لفكرة

(١٥٩) راجع ما سبق ذكره بخصوص البيان المتعلق بالتوقيع.

(160)Ahmet Cemal Ruhi, Electronic Arbitral Awards And E-Signature In International Arbitration, Sakarya Universityfaculty Of Law Journal, C Vol. 12 , Sayı/ No. 2, 2024. P. 1067.

المحكم الاصطناعي،حيث إن الأخير ليس لديه أدنى فكرة عن العدالة تتجاوز البيانات المعالجة والسوابق القضائية التي تم إدخالها، وقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات صحيحة ولكنها غير عادلة.

وتطبيقا لما سبق يمكن القول إن أحكام أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتبر متعارضة مع النظام العام لانتفاء الطابع الإنساني في هذه الأنظمة، خاصة وأن المشاعر الإنسانية سواء التسامح أو التعاطف أو حتى الغضب تؤدي دورا مهما في اتخاذ القرارات القانونية، ويبدو أنه توجد قيمة جوهرية في أن يستمع إلى المتنازعين شخص طبيعي ينعم بهذه الصفات، ويخضع وجدانه لروح القانون والعدالة(١٦١).

ورغم أن التسبيب من البيانات الأساسية التي اشترطها المشرع في الحكم وأجاز في حالات معينة صدور أحكام غير مسببة، إلا أنه يمكن رفض أحكام تحكيم الذكاء الاصطناعي استنادا إلى تعذر تفسير كيفية وصوله إلى نتائجه وتنبؤاته(١٦٢).

وإذا كانت بعض المؤسسات في الوقت الحالي تميل إلى تسمية محكمي الذكاء الاصطناعي بأسماء بشرية أو وظيفية، فإنه يتعين عدم تعارض الاسم مع النظام العام، وإلا جاز رفع دعوى البطلان استنادا إلى ذلك.

وقد يترتب على اختلاف النظام العام من زمان إلى آخر وفقا لقيم ومتطلبات المجتمع واحتياجاته إلى إمكانية قبول الدول التي ترفض تحكيم الذكاء

(161)Ray Worthy Campbell, Op. Cit. 337; Mahnoor Waqar, Op. Cit. 354.
(162)Ngo Nguyen Thao Vy, Op. Cit. P. 16.

الاصطناعي في الوقت الحالي في زمن آخر، خاصة إذا أدت التطورات المستقبلية إلى بلورته بشكل كافٍ للفصل في المنازعات([١٦٣]).

المطلب الثاني

مفهوم الحكم والمقتضيات الشكلية لتنفيذه في إطار اتفاقية نيويورك

تعتبر اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨ أداة قانونية دولية مقبولة على نطاق واسع، حيث صدقت عليها حتى الوقت الحالي ١٧٢ دولة، وهي تهدف إلى توفير معايير مشتركة للاعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها([١٦٤])، ولا شك أن

([١٦٣])راجع للمزيد من التفاصيل حول النظام العام في مجال القانون الدولي الخاص، د. أشرفا وفا محمد، الوسيط في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص ٧٩٧ وما بعدها؛ د. عبد المنعم زمزم، المطول في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، ٢٠٢٤، ص ٩٥٨ وما بعدها؛ د. سعيد يوسف البستاني، الجامع في القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨، ص ٧٣٢ وما بعدها.

(١٦٤) إذا كانت اتفاقية نيويورك لا تطبق سوى على الأحكام الأجنبية، فإنها لم تأخذ بمعيار واحد لتحديد معيار أجنبية حكم التحكيم وإنما أخذت بمعيارين وهما:

أولا: مكان صدور الحكم.

التطورات التكنولوجية في الوقت الحالي تفوق مثيلتها السائدة وقت إبرام الاتفاقية، ولذا ينبغي النظر إليها على أنها أداة حية قادرة على تكييف محتواها مع التطورات المستقبلية في مجال التكنولوجيا(١٦٥).

الفرع الأول

مفهوم حكم التحكيم في اتفاقية نيويورك

نتناول في هذا المطلب جدوى تعديل الاتفاقية لتعريف حكم التحكيم، ثم نبين بعد ذلك مدى إمكانية استخلاص تعريف لحكم التحكيم من نصوص الاتفاقية.

أخذت الاتفاقية بالمعيار الجغرافي أي مكان صدور الحكم، ولذا يكون الحكم أجنبيا إذا صدر في دولة ويراد الاعتراف به وتنفيذه في دولة أخرى، ويكفي هذا المعيار وحده لانطباق أحكام الاتفاقية، حيث تطبق الاتفاقية على أحكام التحكيم الصادرة خارج حدود الدولة حتى ولو كانت المنازعة التي صدر فيها حكم التحكيم وطنية في كافة عناصرها.

ثانيا: الأحكام التي تعتبر أجنبية في دولة صدورها.

قد يصدر الحكم داخل الدولة ومع ذلك يعامل فيها معاملة الأحكام الأجنبية، ولذا يمكن تطبيق اتفاقية نيويورك على أحكام التحكيم الصادرة في الدولة المنضمة إلى اتفاقية نيويورك، إذا كانت هذه الدولة تعتبر حكم التحكيم الصادر داخل أراضيها أجنبيا لصدوره من هيئة تحكيم أجنبية أو لتطبيق قانون أجنبي على إجراءاته.

ويتضح مما سبق أن الاتفاقية لا تعتمد في تحديد مجال تطبيقها على جنسية الأطراف أو موطنهم أو محل إقامتهم أو مكان عملهم، حيث يمكن تطبيقها على أحكام التحكيم التي صدرت في منازعة يحمل أطرافها جنسية الدولة التي يراد تنفيذ الحكم فيها.

Mauro Rubino - Sammartano, International Arbitration Law And Practice, 2ndEd , Denhaag: Kluwer Law International, 2001, P. 546.

(165)Pietro Ortolani, Op. Cit. P. 208.

أولا: جدوى تعديل الاتفاقية لتعريف حكم التحكيم.

لا يوجد تعريف صريح لحكم التحكيم في اتفاقية نيويورك(١٦٦)، وربما كان وجوده يقضي على العديد من الإشكاليات ويساهم في توفير المزيد من اليقين القانوني بالنسبة للمسائل التي تفتقر إلى الوضوح، وقد يرجع السبب الرئيسي وراء عدم وضع تعريف موحد إلى الرغبة في تبني الاتفاقية على نطاق واسع، والخشية من أن يؤدي وجوده إلى عدم تقبلها من جانب أغلبية الدول، ففي فجر التجارة العالمية كان وجود شبه إجماع دولي أمرا بعيد المنال، وحتى الآن لم يتم التوصل إلى تعريف موحد لحكم التحكيم، وربما يعكس ذلك حقيقة واضحة وهي صعوبة توحيد بعض المسائل على المستوى العابر للحدود(١٦٧).

وتمثل اتفاقية نيويورك مظهرًا من مظاهر رغبة الدول في تعزيز المعاملات الدولية، وقد نجحت في إيجاد شبه توحيد غير مسبوق في مجال التحكيم التجاري الدولي، ولا يمكن تفسير غياب تعريف لحكم التحكيم داخل نصوصها على أنه هفوة غير مقصودة، لأن الأمر لم يكن كذلك، وقد ترتب على هذا الوضع ترك تحديد مفهوم الحكم للفقه والقضاء(١٦٨).

---

(١٦٦) راجع للمزيد من التفاصيل حول ماهية الحكم الأجنبي، د. رجائي حسين الشتيوي، قواعد الاختصاص القضائي الدولي في القانون الدولي الخاص، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر، ص ٢٣٣.

(167)Konstantina Kalaitsoglou, Exploring The Concept Of Arbitral Awards Under The New York Convention, Journal Of Strategic Contracting And Negotiation, Vol. 5(1-2), 2021, P. 101.Et.S; Narem Vnss Usha Amulya, Enforcement Of Foreign Arbitral Awards: A Critical Analysis, International Journal Of Law And Policy Review Vol. 8 No. 2 Jul 2019, P. 365.

(168)Konstantina Kalaitsoglou, Op. Cit. P. 102.

وينبغي عند تطبيق وتفسير الاتفاقية ألا تستند المحاكم الوطنية إلى عدم وجود تعريف للحكم في اتفاقية نيويورك لاستنتاج أن كل دولة متعاقدة حرة تماما في تحديد ما يعد حكم تحكيم، لأن ذلك يشكل خطرا على التداول الدولي للأحكام ويؤدي إلى الابتعاد عن النهج الملائم للتحكيم التجاري الدولي، ويسمح للدول المتعاقدة أن تتحايل على نطاق تطبيق الاتفاقية، مما يؤدي إلى وجود معاملة غير متسقة من جانب المحاكم الوطنية، الأمر الذي يخل باليقين القانوني(١٦٩).

وفي ظل عدم تعريف حكم التحكيم في نصوص اتفاقية نيويورك والافتقار إلى اليقين القانوني بشأن مدى صحة أحكام التحكيم الرقمية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي، يمكن القول إن الحل الملائم لهذه الإشكالية يتمثل في تعديل الاتفاقية بإضافة نص يحدد مفهوم حكم التحكيم مع الإشارة الصريحة لأحكام التحكيم الرقمية(١٧٠).

---

(169)Pietro Ortolani, Op. Cit. P. 204; Konstantina Kalaitsoglou, Op. Cit. P. 100; Maureen Irish, The Review Of International Commercial Arbitral Awards And The New York Convention: Breaking The Link To Administrative Law, Ottawa Law Review, Vol. 52, No. 2, 2021. P. 197.

(١٧٠) نظرا لأن بعض نصوص اتفاقية نيويورك غير واضحة ولا تتلاءم مع العصر الحالي وتحتاج إلى التعديل سواء بالحذف أو الإضافة، فقد اتجه البعض إلى ضرورة التخلي عن الاتفاقية واستبدالها باتفاقية جديدة، ومع ذلك فإن هذا الحل غير عملي ويصعب تنفيذه لعدم وجود ما يضمن انضمام جميع أطراف الاتفاقية إلى الاتفاقية المقترحة، بالإضافة إلى بعض الإشكاليات المتعلقة بتاريخ سريانها ومعضلة التنازع بين الاتفاقيات، والحاجة إلى موافقة كافة الأطراف على الإلغاء أو الاستبدال.

Stavros Brekoulakis, Enforcement Of Foreign Arbitral Awards: Observations On The Efficiency Of The Current System And The Gradual Development Of Alternative Means Of Enforcement, The American Review Of International Arbitration , Vol. 19, 2008, P. 443;

ويرى جانب من الفقه أن إضافة نص جديد إلى أحكام الاتفاقية لتحديد مفهوم واضح لحكم التحكيم، يمكن أن يزيد الأمور تعقيدا، لأنه ينبغي أن تعتمد القواعد الدولية على درجة معينة من الغموض للحفاظ على مرونتها وقدرتها على التكيف مع التطورات، لاسيما وأن الاتفاقيات الدولية تتطلب جهدا أكبر لتعديلها في حالة التحقق من عدم صلاحية الإضافات الجديدة، وبالتالي فإن إدراج تعريف عام لحكم التحكيم أو تعريف خاص لحكم التحكيم الرقمي، سيؤدي إلى حدوث جمود ويجعلها غير قادرة على مواكبة المستجدات والتكيف مع الممارسات الدولية المستحدثة ولن يحل ذلك مشكلة التفسيرات الوطنية المتباينة التي ترجع جذورها إلى اختلاف الثقافات القانونية وتنوع الأيديولوجيات في المجتمع الدولي.(١٧١)

والواقع أنه يسود نوع من الشك حول ما إذا كان وجود تعريف موحد لحكم التحكيم سيؤدي إلى تحقيق تطور نظام التحكيم من عدمه، فعلى الرغم من المحاولات الأكاديمية لإصلاح الاتفاقية إلا أن جدوى هذا المسعى مازالت غير مؤكدة، خاصة في ظل عدم التيقن من موافقة أغلب أطرافها على التعديلات، وبالتالي تظل التشريعات الوطنية هي السبيل الأكثر واقعية وملاءمة للإصلاح، حيث إن تواتر أو تتابع صدور تشريعات وطنية تعترف بأحكام الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يؤدي تدريجيا إلى الانتقال من التحكيم التقليدي إلى التحكيم الذكي، حتى وإن لم تعدل نصوص اتفاقية نيويورك(١٧٢).

Marike R. P. Paulsson , The 1958 New York Convention From An Unusual Perspective: Moving Forward By Parting With It, Indian Journal Of Arbitration Law, Vol. 5, Issue 2, (2017), P. 24.

(171)Pietro Ortolani, Op. Cit. P. 210; Konstantina Kalaitsoglou, Op. Cit. P. 102 Ets.

(172)Konstantina Kalaitsoglou, Op. Cit. P. 99 . Ets

ونظرا لأن اتفاقية نيويورك لا تحتوي على تعريف محدد لحكم التحكيم، فإنه يمكن الرجوع إلى قانون دولة مقر التحكيم أو قانون الدولة التي يراد التنفيذ فيها لتحديد ما إذا كان مستند معين يعتبر بمثابة حكم تحكيم من عدمه(١٧٣)، وفيما يتعلق بالأحكام الرقمية يمكن الرجوع إلى قانون الدولة التي يراد تنفيذ الحكم فيها لتحديد ما إذا كان الملف الرقمي يعتبر حكما تسري عليه أحكام الاتفاقية أم أنه لا يعد كذلك ويخرج من نطاق تطبيقها.

ثانيا: إمكانية استخلاص تعريف للحكم من نصوص الاتفاقية:

رغم أن اتفاقية نيويورك لم تحدد صراحة مفهوم حكم التحكيم، إلا أنه يمكن بالرجوع إلى المادتين الثانية والخامسة منها الوقوف على مواصفات الوثيقة أو المستند الذي يمكن اعتباره بمثابة حكم تحكيم، حيث أشارت المادة الخامسة إلى الحالات التي يجوز فيها للسلطة المختصة رفض الاعتراف وتنفيذ القرار الصادر من هيئة التحكيم(١٧٤).

ورغم تعدد الحالات سالفة الذكر إلا أنه لأغراض تحديد تعريف عام للحكم سوف يتم التركيز على حالتين فقط؛ أولاهما رفض التنفيذ لأسباب متعلقة باتفاق التحكيم، وثانيتهما رفض التنفيذ لأن القرار لم يصبح بعد ملزمًا للطرفين، أو أنه نُقض، أو أوقف تنفيذه من جانب سلطة مختصة في البلد الذي صدر فيه، أو بموجب قانون هذا البلد.

(173)Albert Jan Van Den Berg, Why Are Some Awards Not Enforceable? In: Berg, A, J.,New Horizons In International Commercial ArbitrationAnd Beyond, Denhaag: Kluwer Law International, 2005, P. 317; Jean Francois Poudret, Sebastien Besson, Comparative Law Of International Arbitration, 2nd Ed., London: Sweet &Maxwell, 2007, P. 811.

(174)Konstantina Kalaitsoglou, Op. Cit. P. 106 Ets.

وقد أشارت المادة الخامسة بالنسبة لحالات رفض التنفيذ المتعلقة باتفاق التحكيم إلى المادة الثانية، ووفقا لهذه المادة يرتبط اتفاق التحكيم بمنازعات أو خلافات اتفق الأطراف على تسويتها بطريق التحكيم.

وتطبيقا لما سبق يعتبر المستند حكم تحكيم بتوافر ثلاثة عناصر(١٧٥) وهي؛ وجود اتفاق تحكيم بشأن نزاع معين، وأن يكون المستند فاصلًا في موضوع النزاع محل الاتفاق، وأن تتوافر صفة النهائية في المستند وفقا للقانون الواجب التطبيق، مع ضرورة استيفاء المستند للمتطلبات الشكلية للحكم.

وبإنزال ما سبق على الوثيقة الرقمية الصادرة من محكم الذكاء الاصطناعي، يمكن القول إنها تعد حكما يخضع لأحكام اتفاقية نيويورك إذا كانت صادرة بناء على اتفاق تحكيم صحيح وتم بمقتضاها الفصل في نزاع معين بصورة نهائية، ولم يتم نقضها أو وقف تنفيذها من جانب سلطة مختصة في البلد الذي صدرت فيه(١٧٦)، غير أنه يحتمل عدم الاعتماد على هذا الاستنتاج إذا كانت السلطات القضائية في الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها قد انتهت عند تفسيرها لأحكام الاتفاقية إلى عدم تناولها مفهوم الحكم، أو عدم شمول هذا المفهوم للأحكام الرقمية، أو كان القانون الساري في الدولة التي يراد فيها الاعتراف بالحكم وتنفيذه يحظر تنفيذ الأحكام الرقمية الصادرة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، ورغم عدم توافر اليقين القانوني بشأن صحة الأحكام الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي ومدى إمكانية تنفيذها تظل الطموحات قائمة، وقد يترتب على متابعة الجهود لتحقيقها الانتقال إلى مرحلة التحكيم الذكي(١٧٧).

(175)Konstantina Kalaitsoglou, Op. Cit. P. 105.
(176)Magdalena Łągiewska, Op. Cit. 862.
(177)Ahmet Cemal Ruhi, Op. Cit. P. 1064; Pietro Ortolani, Op. Cit. P. 211.

الفرع الثاني

استيفاء المتطلبات الشكلية الخاصة بالحكم

إذا لم ينفذ المحكوم عليه الحكم طواعية سيضطر المحكوم له إلى طلب التنفيذ من المحكمة المختصة، ووفقا للمادة الرابعة من اتفاقية نيويورك يلتزم من يطلب الاعتراف بالحكم وتنفيذه "أن يقدم إلى المحكمة أصل الحكم مصدقا عليه حسب الأصول المتبعة أو صورة من الأصل معتمدة حسب الأصول المتبعة".

وقد اتجهت العديد من المحاكم الوطنية في الدول المتعاقدة إلى تلافي الاستغراق في الشكلية، وذلك بالاستغناء عن المتطلبات الواردة في المادة سالفة الذكر، حيث قبلت تنفيذ الحكم الأجنبي رغم عدم تصديق نسخته الأصلية أو عدم اعتماد صورته.

ونتناول في هذا الفرع مدى إمكانية الاكتفاء بتقديم الملف الرقمي إلى محكمة التنفيذ، ثم نبين بعد ذلك مدى جواز الاستغناء عن التصديق والاعتماد التقليدي.

أولا: مدى جواز الاكتفاء بتقديم الملف الرقمي إلى محكمة التنفيذ:

يرتبط مصطلح أصلي بالمستندات الورقية أكثر من ارتباطه بالمستندات الرقمية، ففي مجال الأحكام الرقمية لا يوجد أصل وصورة، فكل النسخ الموجودة على الدعامة الإلكترونية تعتبر أصلًا، ولا يمكن الحديث عن صورة إلا بعد طباعة المستند الإلكتروني على محرر ورقي؛ ولذا لن تثار إشكالية التفرقة بين الأصل والصورة إذا كانت دولة التنفيذ متطورة تكنولوجيا بشكل يسمح بتنفيذ الحكم الرقمي الصادر بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي دون الحاجة إلى تقديم أصل ورقي أو نسخة ورقية معتمدة[١٧٨].

(178)Pietro Ortolani, Op. Cit. P. 206

والواقع أن الحاجة إلى نسخة ورقية تقوض بعض مزايا التحكيم بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، وقد يترتب على ذلك تحاشي استخدامها من جانب الأطراف والميل إلى التحكيم التقليدي، خاصة وأن تطَلُّب نسخٍ ورقية يؤدي إلى فقدان الأطراف للحسنيين؛ فمن ناحية يحتاجون إلى نسخة ورقية وما يرتبط بها من إجراءات شكلية معقدة، ومن ناحية أخرى يفتقرون إلى اليقين القانوني بشأن إمكانية تنفيذ الأحكام الرقمية، ويرجح أن تغذي هذه المثالب الموقف الحذر لمؤسسات التحكيم والتي تتأنى حتى الآن في اعتماد تحكيم الذكاء الاصطناعي(١٧٩).

وقد أكد جانب من الفقه على أن الحكم الرقمي يفي بالمتطلبات الشكلية لحكم التحكيم التقليدي الذي يحمل توقيعات يدوية، خاصة وأن المادة الرابعة من الاتفاقية لم تستبعد التوقيعات الإلكترونية صراحة، كما أن معظم القوانين اعترفت بالكتابة والتوقيعات الرقمية،وينبغي للاعتراف بالوثيقة الرقمية باعتبارها حكم تحكيم وجود ضمان موثوق فيه بشأن سلامة المعلومات الواردة فيها وإمكانية الرجوع إليها مستقبلا، ولتقييم سلامة المعلومات الواردة في الوثيقة يجب التأكد من أنها ظلت سليمة دون حدوث تغيير باستثناء المصادقات والتعديلات اللازمة للتخزين أو الاتصال أو العرض(١٨٠).

(179)Pietro Ortolani, Op. Cit. P. 202 Ets.

(180)Magdalena Łągiewska, Op. Cit. P. 858.Mohamad Fateh Labanieh, Zainal Amin Ayub & Harlida Abdul Wahab, Op. Cit. P. 430;Ahmet Cemal Ruhi, Op. Cit. P. 1064.

نصت المادة ٦/٤١ من قانون التحكيم الإماراتي رقم ٦ لسنة ٢٠١٨ على أنه "يعتبر حكم التحكيم صادراً في مكان التحكيم وفقاً لما تنص عليه المادة (٢٨) من هذا القانون، ولو تم توقيعه من قبل أعضاء هيئة التحكيم خارج مكان التحكيم، وبغض النظر عن كيفية توقيعه، سواء تمت من قبل أعضاء هيئة التحكيم حضورياً أو أرسل الحكم لتوقيعه من كل عضو بشكل منفرد، أو تم بالطرق الإلكترونية ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك".

ثانيا: الاستغناء عن التصديق والاعتماد التقليدي:

إذا كان قانون دولة التنفيذ يشترط التصديق أو الاعتماد، فإنه ينبغي تطبيق هذا القانون لتحديد كيفية المصادقة على الحكم الرقمي، مع ملاحظة أنه إذا كان يشترط طباعة الحكم ورقيا لاستيفاء المتطلبات الشكلية(١٨١)، فإن ذلك سيؤثر على بعض مزايا التحكيم الذكي، خاصة ميزة السرعة(١٨٢).

وقد حددت المادة الرابعة سالفة الذكر الجهة المختصة بالاعتماد في حالة صدور الحكم بلغة مختلفة عن اللغة التي يراد الاحتجاج بالحكم فيها، حيث أشارت إلى وجوب أن تكون الترجمة معتمدة من موظف رسمي أو مترجم محلف أو ممثل دبلوماسي أو قنصلي، ولكنها لم تحدد الجهة المختصة بالتصديق أو الاعتماد في حالة تقديم أصل الحكم أو نسخة منه طبق الأصل، والواقع أنه لا يوجد ما يمنع من اعتماد النسخة من الأشخاص المحددين لاعتماد الترجمة.

---

(181)Pietro Ortolani, Op. Cit. 192; Mohamad Fateh Labanieh, Zainal Amin Ayub & Harlida Abdul Wahab, E-Arbitral In Malaysia: Issues, Challenges, And Opportunities. Uum Journal Of Legal, V. 15, No. 2 (July) 2024, P. 430.

(١٨٢) إذا كان الاكتفاء بتقديم الملف الرقمي لاستيفاء متطلبات التنفيذ الشكلية يحقق العديد من المزايا مثل توفير الوقت والجهد والنفقات، إلا أن هذه المزايا لا تنفي وجود العديد من المخاطر المتعلقة بالبيئة الإلكترونية، حيث يمكن التلاعب في الملف الرقمي سواء بتحريفه أو استبداله، غير أن هذه المخاطر لا تقتصر على الأحكام الرقمية، وإنما يمكن أن تتحقق بالنسبة للأحكام الورقية، لأنها غير محصنة ضد العبث أو التزوير، وفي الغالب يتم مواجهتها من خلال الطبيعة التنافسية للإجراءات التالية لصدور الحكم، حيث يستطيع المحكوم عليه السعي إلى بطلان الحكم أو رفض تنفيذه استنادا إلى حدوث تغيير لنسخته الأصلية أو صورته المعتمدة.

Pietro Ortolani, Op. Cit. P. 194

وإذا كان الغرض من التصديق التأكد من أن التوقيع يخص المحكمين الذين أصدروا الحكم وأنه غير مزور، وكانت الغاية من الاعتماد تتمثل في ضمان أن تكون النسخة التي تم تقديمها إلى محكمة التنفيذ نسخة طبق الأصل من حكم التحكيم، وكان المشرع المصري قد نظم التوقيع الإلكتروني وأحاطه بالعديد من الضمانات، كما نظم شهادات التصديق الإلكترونية، فإنه يمكن القول إن التوقيع الإلكتروني المدعم بشهادات المصادقة قد يلبي مقتضيات المادة الرابعة من اتفاقية نيويورك، بحيث تحل الجهات المرخص لها إصدار شهادات التصديق الإلكتروني محل الأشخاص المختصين بالتصديق أو الاعتماد بالنسبة للأحكام التقليدية الصادرة على محرر ورقي(١٨٣).

والواقع أن الاقتراح سالف الذكر ورغم أنه يحتاج إلى بنية تكنولوجيا قوية، الأمر الذي قد يؤجل تنفيذه، إلا أنه يعد من الحلول الأكثر فعالية وكفاءة، ويؤدي إلى تبسيط إجراءات تنفيذ أحكام التحكيم، ومع ذلك يتوقف قبوله خاصة بالنسبة للأحكام الرقمية الأجنبية على ما إذا كانت محكمة التنفيذ تعترف بالتوقيع الإلكتروني الأجنبي وجهات التصديق الأجنبية من عدمه، وعلى أية حال لا يتعارض هذا الحل مع اتفاقية نيويورك وإنما على النقيض من ذلك يدعم نهجها المتمثل في تبسيط الإجراءات الشكلية وضمان تيسير الاعتراف بأحكام التحكيم وتنفيذها.

(183)Julian D. M. Lew, Loukas A. Mistelis, Stefan Michael Kröll, Stefan Kröll, Comparative International Commercial Arbitration Kluwer Arbitration, Kluwer Law International B.V, 2003, P. 705.

الخاتمة

الشيء الوحيد الذي لا يتغير هو التغيير ذاته، وقد تؤدي ديمومة وجوده باعتباره جزءًا من التجربة الإنسانية والحاجة إلى التكيف معه إلى تقبلنا شيئا فشيئا ولوج أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى مجال الفصل في المنازعات، وربما يترتب على التطورات اللاحقة إقرار اختصاصها بنوع معين من الدعاوى أو إقصاء العنصر البشري نهائيا من العمل القضائي.

وإذا كانت أنظمة الذكاء الاصطناعي تستخدم في الوقت الحالي لتسهيل وتبسيط إجراءات التحكيم، للاستفادة من إمكانياتها الهائلة وتطورها المتصاعد، فإن الاستعانة بها كمحكم مازال قاصرا على بعض المنازعات البسيطة منخفضة القيمة، لأن قدرتها في ذلك مازالت في مهدها، وربما يحتاج نفاذها إلى الفصل في المنازعات المعقدة إلى غرس بعض القيم الإنسانية، وإلى أن يتحقق ذلك، إن كان في الوسع تحققه! سيظل التساؤل قائما حول متى وكيف وإلى أي مدى ستغير التكنولوجيا المتطورة في آلية فض المنازعات؟

وبالنسبة للتساؤل الذي تم طرحه في المقدمة والذي يتمثل فحواه فيما إذا كان من الأفضل أن يأتي القانون متأخرا بحيث يتدخل بعد أن تبلغ أنظمة الذكاء الاصطناعي أوْجَها في مجال الفصل في المنازعات، وذلك حتى يتوافر لرجال القانون الإدراك الكامل بآثارها وإمكانياتها، أم أنه من الأفضل وجود إطار فقهي يعتمد على التنبؤ ـ رغم عدم الإلمام بما يحدث في المختبرات العلمية ـ ليكون المجتمع على استعداد مناسب لمواكبة التطور؟

الواقع أن التفاعل بين القانون وأنظمة الذكاء الاصطناعي لم يبلغ ذروته بعد، ولم أحاول خلال صفحات هذا البحث إظهار هذه الأنظمة على أنها تشكل تهديدا بغيضا يجبر العاملين في المجال القانوني على التنازل عن مهارتهم لصالحها، ولم

أصفها بأنها المخلص الموعود لكل ما يشوب أنظمة الفصل في المنازعات من عيوب، فلم أَنْحَزْ إلى رفض نفاذها إلى المجال القانوني معتمدا على المبادئ التقليدية الراسخة في مجال التقاضي، ولم أُثْنِ عليها أو أصورها على أنها تشكل ترياقا لاستعادة بريق العدالة في المستقبل.

ورغم أنني لا أزعم امتلاك الخبرة الفنية الكافية لإدراك تعقيدات الذكاء الاصطناعي، إلا أنني حاولت تتبع خط التماس بين القانون والتكنولوجيا المتطورة لكشف النقاب عن أوجه التداخل بينهما، إيمانا بضرورة أن يكون نفاذها إلى مجال الفصل في المنازعات تحت أعين رجال القانون، فمن الأفضل عدم الانتظار حتى نشهد نضوجها، وإنما يتعين وجود مجال فقهي جديد يتناول تنظيم قواعد البيانات وضبط ومراجعة الخوارزميات، بحيث لا يكون تطورها بمعزل عن إسهامات رجال القانون، وذلك حتى تتمكن العدالة من توجيه قطار التطور التكنولوجي.

وغني عن البيان أن موضوع الدراسة مازال في المهد ويحتاج إلى المزيد من الدراسات القانونية وقد حاولت فيما مضى من صفحات استقراء بعض الإشكاليات المترتبة على تسلل أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى مجال التحكيم، وفي الختام لن نلخص كل ما ورد في ثنايا البحث، وإنما سنعرض مباشرة لأهم النتائج والتوصيات.

أولا النتائج:

- يعتبر نظام التحكيم أكثر استجابة لمحكم الذكاء الاصطناعي مقارنة بالقضاء لأنه يعد بمثابة صناعة تنافسية تعتمد في المقام الأول على إرادة الأطراف، وتختلف التشريعات الوطنية فيما يتعلق بضرورة أن يكون المحكم شخصا طبيعيا، ولم تستلزم اتفاقية نيويورك أن يكون المحكم كائنًا بشريًّا، ويعد ذلك منطقيا، خاصة بالنظر إلى توقيت اعتمادها.

- تمت الاستعانة بالفعل بالذكاء الاصطناعي لتولي مهمة فض المنازعات في العديد من الدول، منها الصين وأستونيا، كما صممت بعض المؤسسات أنظمة ذكية لفض منازعات التحكيم.

- تعتمد المطالبة بمنح أنظمة الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية على فكرة الاستقلالية مع ملاحظة أنها تتميز عن الأشخاص الاعتبارية بقدرتها على اتخاذ القرارات بشكل مستقل دون الحاجة إلى تمثيل بشري، بالإضافة إلى تمكنها من التعلم للاستفادة من الأخطاء.

- الأنظمة الذكية عبارة عن آلات وليس لها جنس معين أو ديانة محددة، وبالتالي إذا اتفق الأطراف على ضرورة أن يكون أعضاء هيئة التحكيم من الذكور أو الإناث أو التمتع بديانة معينة، ولجأ أحدهم إلى تعيين محكم ذكاء اصطناعي، فإن ذلك يعد مخالفًا للاتفاق.

- يواجه تطوير محكم الذكاء الاصطناعي بعض الإشكاليات المتعلقة بقاعدة البيانات، خاصة أن تغذيته بقاعدة بيانات ضخمة يتعارض مع مبدأ سرية التحكيم، علاوة على ضرورة تأمينه من الاختراق وعدم جود معايير معتمدة لإدخال البيانات.

- تعجز أنظمة الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي عن تحليل فنون الدفاع أو الإلمام بفحوى بعض المصطلحات والمفاهيم مثل مبدأ حسن النية وقواعد العدالة والإنصاف وشرط المعقولية والتوقعات المشروعة للأطراف، كما أنها تتعثر بالنسبة للنصوص التي تحتمل تفسيرات متباينة أو تحتاج إلى إعمال السلطة التقديرية، بالإضافة إلى إخفاقها في التمييز بين بناء الجملة وعلم الدلالة.

- تلتزم المؤسسات القائمة على تشغيل محكم الذكاء الاصطناعي بالإفصاح عن مصدر قاعدة البيانات والأساليب المستخدمة لفحصها وتحليلها، والتحديثات التي أدخلت عليها وأثر عملية إدخال أو إخراج بيانات معينة منها على تغيير آليات استخلاص النتائج بواسطة الخوارزميات.

- تؤدي الطبيعة الخاصة لمحكم الذكاء الاصطناعي إلى إرساء نهج مختلف فيما يتعلق بضمانات الخصوم، واستحداث أساليب ومعايير جديدة بالنسبة لبيانات الحكم، وبصفة خاصة، البيانات المتعلقة بأسماء وعناوين المحكمين ومكان التحكيم والتوقيع.

- يصمم محكم الذكاء الاصطناعي بطريقة تمكنه من إصدار الأحكام ولكن دون إيراد أسبابها، وقد تصطدم محاولة التعرف على كيفية توصله إلى الحكم بحق منتجيه في حماية الأسرار الصناعية والتجارية.

- يجوز أن يتضمن الحكم الصادر من هيئة تحكيم مختلطة على نوعين أو طريقتين للتوقيع؛ فلا يشترط وحدة الطريقة أو الأسلوب المتبع في التوقيعات، وإذا تعذر الحصول على توقيع محكم الذكاء الاصطناعي لعدم تزويده بهذه الآلية، فإنه ينبغي الإشارة إلى ذلك في الحكم.

- ينجم عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي للفصل في المنازعات ترسيخ مدلول مختلف لبعض أسباب البطلان، فعلى سبيل المثال، يمكن إبطال الحكم استنادا إلى الإخلال بحق الدفاع في حالة عدم المساواة بالنسبة لمربعات الإدخال أو الاعتداء على مبدأ المواجهة بحرمان أحد الخصوم من حق الوصول الكامل لما قدمه الخصم الآخر في الدعوى.

- يتعين تصميم إعدادات الخوارزميات بشكل يجعلها تطلق إشارةً أو تنبيهًا إلى ضرورة التدخل البشري كلما وجدت ظروف تتطلب إجراءً أو أداءً خارج نطاق إمكانياتها، كما هو الحال إذا تعذر عليها اتخاذ قرار بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق، بسبب يرجع إلى عدم وجود بيانات لقضايا مماثلة أو وجود اختلافات بشأن السوابق القضائية المتعلقة بتحديده.

- إذا تم تشكيل هيئة التحكيم بأكملها من محكمي الذكاء الاصطناعي،وكانت قاعدة البيانات الخاصة بها متطابقة وتعمل خوارزميتها بنفس الآلية، فإن ذلك يعد مخالفا لاتفاق الأطراف على اللجوء إلى نظام تعدد المحكمين، ما لم يثبت تنازلهم عن هذا الاتفاق، غير أن هذه النتيجة قد تختلف في حالة الاستعانة بهيئة تحكيم مختلطة.

- يمكن مواجهة إشكاليات المداولة بين أنظمة الذكاء الاصطناعي بعضها البعض أو تعذر مداولتها مع المحكم البشري، بعدة اقتراحات منها اللجوء إلى نظام المحكم الفرد أو الاتفاق على تنفيذ الحكم الصادر بواسطة المحكم الذي يحوز صفة رئيس الهيئة أو الاستعانة بنظام الوكيل القانوني للمحكم أو الاتفاق على اعتماد مفهوم مختلف للمداولة، غير أن صحة هذه الاقتراحات تعتمد على موقف القانون الواجب التطبيق.

- يفضل أن يكون رئيس الهيئة شخصًا طبيعيًّا وذلك ليتمكن من التوفيق بين النتائج المستقلة والمتعارضة، مع مراعاة إثبات الاطلاع على نتائج محكمي الذكاء الاصطناعي.

- قد يُرفَض تحكيم الذكاء الاصطناعي لتعارضه مع النظام العام، خاصة وأن الصفات والمشاعر الإنسانية سواء التسامح أو التعاطف أو حتى

الغضب تؤدي دورا مهما في اتخاذ القرارات القانونية، علاوة على وجود قيمة جوهرية في أن يستمع إلى المتنازعين شخص طبيعي يخضع وجدانه لروح القانون والعدالة، أما محكم الذكاء الاصطناعي فليس لديه أدنى فكرة عن العدالة تتجاوز البيانات المعالجة والسوابق القضائية التي تم إدخالها، وقد يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات صحيحة ولكنها غير عادلة.

- لا يوجد تعريف صريح لحكم التحكيم في اتفاقية نيويورك، ويمكن الرجوع إلى قانون دولة مقر التحكيم أو قانون الدولة التي يراد تنفيذ الحكم فيها لتحديد ما إذا كان المستند الصادر من أنظمة الذكاء الاصطناعي يعتبر بمثابة حكم تحكيم من عدمه، وقد يؤدي استقراء المادتين الثانية والخامسة من اتفاقية نيويورك إلى إقرار توافر صفة الحكم للنتيجة الصادرة بواسطة محكم الذكاء الاصطناعي.

- يستوفي الحكم الرقمي المتطلبات الشكلية لحكم التحكيم التقليدي الذي يحمل توقيعات يدوية، خاصة وأن المادة الرابعة من الاتفاقية لم تستبعد التوقيعات الإلكترونية، كما أن معظم القوانين اعترفت بالكتابة والتوقيعات الرقمية.

- نظم المشرع المصري التوقيع الإلكتروني وشهادات التصديق الإلكترونية، وأحاطهما بالعديد من الضمانات، وقد يلبي التوقيع الإلكتروني المدعم بشهادات المصادقة مقتضيات المادة الرابعة من اتفاقية نيويورك، بحيث تحل الجهات المرخص لها إصدار شهادات التصديق الإلكتروني محل الأشخاص المختصين بالتصديق أو الاعتماد بالنسبة للأحكام التقليدية الصادرة على محرر ورقي.

ثانيا: التوصيات:

❖ نوصي المشرع المصري بوضع تنظيم قانوني يتناول دور الذكاء الاصطناعي في مجال الفصل في المنازعات، وفي حالة رغبته في إقرار نظام محكم الذكاء الاصطناعي، أقترح الأخذ في الاعتبار الإرشادات الآتية:

- الاعتراف بالشخصية القانونية المحدودة لمحكم الذكاء الاصطناعي، خاصة في ظل صلاحيته لاتخاذ قرارات مستقلة وقدرته على التعلم، مع تحديد شروط تسجيل أنظمة الذكاء الاصطناعي والبيانات المطلوبة لذلك، وتطويع الشروط المطلوبة لتولي مهمة التحكيم لتناسب محكم الذكاء الاصطناعي.

- إقرار حق الأطراف في إمكانية الاتفاق على اللجوء إلى محكم الذكاء الاصطناعي، وتفسير إرادة الأطراف في حالة الاتفاق على التحكيم دون تحديد نوعه أو عند تحديد متطلبات معينة في المحكم مثل الجنس أو الديانة على أنها انصرفت إلى التحكيم التقليدي أو الإلكتروني دون التحكيم الذكي.

- إنشاء هيئة تابعة لوزارتي التعليم العالي والعدل، تشكل من أساتذة القانون والقضاة والمحامين وبعض المتخصصين في مجال التكنولوجيا المتطورة، تكون مهمتها تحديد معايير اعتماد قواعد البيانات ومتابعة كل ما يطرأ عليها من تخزين أو توليد أو إخراج أو إدخال معلومات وأثر ذلك على النتائج الصادرة بواسطة الخوارزميات.

- توسيع مفهوم الالتزام بالإفصاح ليشمل كافة المشاركين في إعداد وتشغيل محكم الذكاء الاصطناعي سواء مصممي النظام أو القائمين على إدخال

البيانات أو تهيئة الخوارزميات، وذلك دون الإخلال بأسس السرية التجارية.

- توفير مصادر لتغذية قواعد البيانات، مع السماح بالاعتماد على الأحكام التي يتم الطعن فيها بالبطلان أو التي يوافق أطرافها صراحة أو ضمنيا على نشرها، واتخاذ موقف بشأن مسألة وحدة قاعدة البيانات داخل مؤسسات هيئة التحكيم العاملة في الدولة أو تنوعها وكيفية تحقيق التوازن في نسب المعلومات المتعارضة.

- إلزام المؤسسات المسئولة عن تشغيل واستغلال محكم الذكاء الاصطناعي باستخدام أدوات كشف التحيز التابعة للدولة أو القطاع الخاص،مع تحديد الجهة التي تتحمل أخطاءه.

- التمييز بين العزل بالنسبة للمحكم البشري والاستبدال بالنسبة لمحكم الذكاء الاصطناعي، بحيث يقتصر الاستبدال على تغيير قاعدة البيانات أو تعديل نظام عمل الخوارزميات أو الحصول على محكم اصطناعي آخر تابع لنفس المؤسسة يكون خاليًا من الأخطاء الفنية والأعطال التقنية، واعتبار تعيين عدة محكمين يعملون بقاعدة بيانات متطابقة ووفقا لخوارزمية متماثلة، على أنهم بمثابة محكم واحد.

- الاعتراف بالتوقيع الإلكتروني لمحكم الذكاء الاصطناعي، وعند عدم تزويده بآلية التوقيع، تقرير الاكتفاء بعبارة تعذر الحصول على التوقيع، خاصة إذا كانت هيئة التحكيم مختلطة،أي تضم محكم ذكاء اصطناعي إلى جانب محكمين بشريين.

- تنظيم مهمة الوكيل القانوني مع بيان دوره في خصومة التحكيم وبصفة خاصة صياغة الحكم وتوقيعه.

- التفرقة فيما يتصل بتحديد مقر التحكيم بين أنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوتات التي تجسدها في العالم المادي، وعدم الاعتماد في تحديد هذا المقر على مكان الخادم، وذلك لتلافي العقبات الفنية المرتبطة بتحديد موقعه، وتجنب الصعوبات القانونية المترتبة على استخدام خوادم متعددة توجد في دولة مختلفة.

- أن يتضمن الحكم كافة المعلومات المتعلقة بمحكم الذكاء الاصطناعي مثل الاسم المعتمد للتقنية ورقم إصدارها وكل ما يلزم لتحديد هويته وما يميزه عن التقنيات التي تنتمي إلى نفس السلسلة أو خط الإنتاج.

- التوسع في مفهوم الإخلال بحق الدفاع بحيث يشمل عجز أنظمة الذكاء الاصطناعي عن استيعاب مناورات الدفاع وعدم القدرة على تحليل شهادة الشهود، وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا.

- فض التنازع بشأن ملكية واستغلال الملف الرقمي،وذلك بتحديد الجهة التي تملك التصرف فيه وهل هي الجهة المسئولة عن استغلال وتشغيل محكم الذكاء الاصطناعي أم أطراف الخصومة.

❖ نوصي القضاء المصري بالنسبة للمستند الصادر بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي بما يلي:

- التوجه نحو اعتبار الملف الرقمي الصادر من أنظمة الذكاء الاصطناعي بمثابة حكم تحكيم طالما كانت محتوياته تفصل بشكل نهائي في موضوع النزاع المبرم بشأنه اتفاق التحكيم.

- تدعيم تنفيذ أحكام التحكيم الرقمية الأجنبية، وذلك بالاستغناء عن الوسائل التقليدية الخاصة بتصديق أصل الحكم أو اعتماد صورته الضوئية، والاكتفاء بالملف الرقمي الذي يحمل توقيعا إلكترونيا معززا بشهادة المصادقة.

- تعزيز واجب الإفصاح عن الكفاءة التكنولوجية بالنسبة للمحكم البشري، خاصة في حالة كونه عضوا في هيئة تحكيم مختلطة.

❖ نقترح تخصيص مادة مستحدثة في كليات الحقوق المصرية تتناول أوجه التفاعل بين التكنولوجيا والقانون، بحيث يكون من ضمن أغراضها الرئيسية تقديم محتوى تحليلي يكشف عن آلية إعداد الارتباطات المتعلقة بأنظمة الذكاء الاصطناعي.

قائمة المرجع

أولا: المراجع العربية.

د. أحمد عبد الكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والدولية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.

د. أشرفا وفا محمد، الوسيط في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨

د. حفيظة السيد الحداد، مبادئ القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر.

د. رجائي حسين الشتيوي، قواعد الاختصاص القضائي الدولي في القانون الدولي الخاص، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر.

د. رشا علي الدين، النظام القانوني لحماية عنوان الموقع الإلكتروني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق- جامعة المنصورة، المجلد الثامن العدد ٦٦ ، ٢٠١٨.

د. سعيد يوسف البستاني، الجامع في القانون الدولي الخاص، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨.

د. عبد المنعم زمزم، المطول في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، ٢٠٢٤.

د. فتحي والي، قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٧.

د. محسن شفيق، التحكيم التجاري الدولي، دراسة في قانون التجارة الدولية، دار النهضة العربية، ١٩٩٧ .

د. محمد الروبي، مركز الأجانب، دار النهضة العربية، ٢٠١٣.

د. محمد السيد عرفة، التحكيم الداخلي وفق أحكام القانون المصري، دار النهضة العربية، ٢٠١٧.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

Agus, Sudirman, Wahyudi Umar , Ahmad Rustan, The Use Of Artificial Intelligence In Dispute Resolution Through Arbitration: The Potential And Challenges, SASI, Volume 29 Issue 3, September 2023.

Ahmet Cemal Ruhi, Electronic Arbitral Awards And E-Signature In International Arbitration, Sakarya University faculty Of Law Journal, C Vol. 12 , Sayı/ No. 2, 2024.

Ahnoor Waqar, The Use Of Ai In Arbitral Proceedings, Ohio State Journal On Dispute Resolution, Vol. 37:3,2022.

Albert Jan Van Den Berg, Why Are Some Awards Not Enforceable? In: Berg, A., J, New Horizons In International Commercial ArbitrationAnd Beyond, Denhaag: Kluwer Law International, 2005.

Alexander J. Belohlávek, Importance Of The Seat Of Arbitration In International Arbitration: Delocalization And Denationalization Of Arbitration As An Outdated Myth, Asa Bulletin, Volume 31, Issue 2. 2013.

Alexander J. Belohlavek, Seat Of Arbitration And Supporting And Supervising Function Of Courts,In Czech (& Central European) Yearbook Of Arbitration, 2015..

Anjanette H. Raymond, The Dilemma Of Private Justice Systems: Big Data Sources, The Cloud And Predictive Analytics, Northwestern Journal Of International Law & Business Volume 35 Issue 4, 2015.

Astrid Weiss, Sabine Alexandra Zauchner, Manuela Ploessnig, Nadine Sturm, Sofia Kirilova4, Mathias Schmoigl, Navigating Gender Sensitivity In Robot Design: Unveiling The Challenges And Avoiding Pitfalls, International Journal Of Gender, Science And Technology, Vol.15, No.2, 2023.

Atsuya Nomura, A Possibility Of Inappropriate Use Of Gender Studies In Human-Robot Interaction, Ai & Society, 2020.

Aul Miron,Claudia Roşu, The Legal Person As An Arbitrator In International And National Arbitration Proceedings, The Juridical Current Journal,Vol. 80,2020.

Azael Socorro Márquez, Can Artificial Intelligence Be Used To Appoint Arbitrators? Practical And Legal Implications Of The Use Of Artificial Intelligence In The Appointment Of Arbitrators In International Commercial Arbitration, Anuario Venezolano De Arbitraje Nacional E Internacional Nº 1 – 2020.

Bernardo M. Cremades, Rodrigo Cortés, The Principle Of Confidentiality In Arbitration: A Necessary Crisis, Journal Of Arbitration Studies, Vol. 23 No. 3 September 2013.

Colin P.A. Jones, The Robot Koseki: A Japanese Law Model For Regulating Autonomous Machines, Journal Of Business & Technology Law, Volume 14 Issue 2, (2019).

Dimitrios Ioannidis ,Will Artificial Intelligence Replace Arbitrators Under The Federal Arbitration Act? Richmond Journal Of Law & Technology Volume Xxviii, Issue 3, 2022.

Emanuele Cusa, The Company As Institutional Arbitrator In Italian Law—Setting An International Trend? International Arbitration Law Review, Issue 6, 2009.

Flora P. Kalalo And Kathleen C. Pontoh, The Use Of Artificial Intelligence (Ai) In Legal Framework For International Arbitration Practices In Indonesia, Advances In Social Science, Education And Humanities Research, Volume 472, (Adric 2019).

Giulia Perugia ; Dominika Lisy, Robot's Gendering Trouble: A Scoping Review Of Gendering Humanoid Robots And Its Effects On Hri, International Journal Of Social Robotics (2023).

Gizem Halis Kasap, Can Artificial Intelligence ("Ai") Replace Human Arbitrators? Technological Concerns And Legal Implications, Journal Of Dispute Resolution, Iss. 2 .2021.

Gülüm Bayraktaroğlu-Özçelik And Ş. Barış Özçelik, Use Of Ai-Based Technologies In International Commercial Arbitration, European Journal Of Law And Technology, Vol 12 No.1 (2021).

Heng Gao, Analysis Of Citizenship For Ai (Artificial Intelligence), Advances In Economics, Business And Management Research, Volume 185, Proceedings Of The 1st International Symposium On Innovative Management And Economics (Isime 2021).

Hussain, M. A., Labanieh, M. F., Mahdzir, N., Sulaiman, N., & Abdullah Bawazir, O. S. The Potential Prospect Of Artificial Intelligence (Ai) In Arbitration From The International, National And Islamic Perspectives. Journal Of International Studies, Vol. 19, 1 (April) 2023.

Ibrahim Godofa, Artificial Intelligence And Its Future In Arbitration,Journal Of Conflict Management And Sustainable Development, 2020.

Jean Francois Poudret, Sebastien Besson, Comparative Law Of International Arbitration, 2nd Ed., London: Sweet &Maxwell, 2007.

Jessica K. Barfield, The Role Of Name, Origin, And Voice Accent In A Robot's Ethnic Identity, Sensors 2024.

Jordan Bakst, Matthew Harden, Tyler Jankauskas, Micaela Mcmurrough And Mark Morril, Artificial Intelligence And Arbitration: A Us Perspective, Dispute Resolution International Vol 16 No 1 May 2022.

Julian D. M. Lew, Loukas A. Mistelis, Stefan Michael Kröll, Stefan Kröll, Comparative International Commercial Arbitration Kluwer Arbitration, Kluwer Law International B.V., 2003.;

Jurgis Bartkus, Ai V. Arbitrator: How Can The Exclusion Of Evidence Increase The Appointments Of The Arbitrators?Access To Justice In Eastern Europe, 2023.

Kahungi Natasha Wanjiku, Dawn Of Artificial Intelligence In Alternative Dispute Resolution; Expanding Access To Justice Through Technology, University Of Nairobi Law Journal Volume 10, Issue 1 (2023).

Kathleen Paisley And Edna Sussman, Artificial Intelligence Challenges And Opportunities For International Arbitration, Nysba New York Dispute Resolution Lawyer, Vol. 11 | No. 1, 2018.

Konstantina Kalaitsoglou, Exploring The Concept Of Arbitral Awards Under The New York Convention, Journal Of Strategic Contracting And Negotiation, Vol. 5(1-2), 2021.

László Kerekes, Aspects Of The Regulation Of Artificial Intelligence, Indonesia Private Law Review, Volume 4 Issue 2, August. 2023.

Lucy Young, Are Robots Deserving Of Rights? A Critical Analysis Of How Human Technological Innovation May Result In An Extension Of Rights To Autonomous Cyborg Living, Warwick Law Journal, 2020.

Magdalena Łągiewska, New Technologies In International Arbitration: A Game-Changer In Dispute Resolution?, International Journal For The Semiotics Of Law, 2024.

Mahnoor Waqar, The Use Of Ai In Arbitral Proceedings, Ohio State Journal On Dispute Resolution [Vol. 37:3 2022.

Maksuda Sarker, Seat Theory In International Commercial Arbitration: Evolution From Lex Loci Arbitri To Lex Arbitri, Dhaka University Law Journal, Vol. 33(1), 2022.

Marc Lauritsen, Towards A Phenomenology Of Machine-Assisted Legal Work, The Journal Of Robotics, Artificial Intelligence & Law. No. 1-2, April 2018.

Maria João Mimoso, Artificial Intelligence In International Commercial And Investment Arbitration, International Investment Law Journal Volume 3, Issue 2, July 2023.

Marike R. P. Paulsson, The 1958 New York Convention From An Unusual Perspective: Moving Forward By Parting With It, Indian Journal Of Arbitration Law, Vol. 5, Issue 2, (2017.

Matthew U. Scherer, Regulating Artificial Intelligence Systems: Risks, Challenges, Competencies, And Strategies, Harvard Journal Of Law & Technology Volume 29, Number 2 Spring 2016.

Maureen Irish, The Review Of International Commercial Arbitral Awards And The New York Convention: Breaking The Link To Administrative Law, Ottawa Law Review, Vol. 52, No. 2, 2021.

Mauro Rubino - Sammartano, International Arbitration LawAndPractice, 2ndEd ., Denhaag: Kluwer Law International, 2001.

Micol Marchetti-Bowick, Is Your Roomba Male Or Female? The Role Of Gender Stereotypes And Cultural Norms In Robot Design, Intersect, Volume 2, Number 1 (2009).

Miszairi Sitiris & Saheed Abdullahi Busari, The Legal Capacity (Al Ahliyyah) Of Artificial Intelligence From An Islamic Jurisprudential Perspective, Malaysian Journal Of Syariah And Law, Vol. 12, No. 1, Pp. 31-42 | April 2024.

Mohamad Fateh Labanieh, The Innovative Use Of Artificial Intelligence In The Arbitraltribunal: Malaysian Perspective, International Journal Of Advanced Science And Technology Vol. 29, No. 6s, (2020).

Mohamad Fateh Labanieh, Zainal Amin Ayub & Harlida Abdul Wahab, E-Arbitral In Malaysia: Issues, Challenges, And Opportunities. Uum Journal Of Legal,V 15, No. 2 (July) 2024.

Narem Vnss Usha Amulya, Enforcement Of Foreign Arbitral Awards: A Critical Analysis, International Journal Of Law And Policy Review (Ijlpr), Vol. 8 No. 2 Jul 2019.

Ngaire Naffine, Who Are Law's Persons? From Cheshire Cats To Responsible Subjects, The Modern Law Review Limited, 2003.

Ngo Nguyen Thao Vy, Ai Implementation In Odr: A Game Changer Or A Troublemaker Of Data Protection, Vietnamese Journal Of Legal Sciences, Volume 08, Number 01, 2023.

Nweze Nnaemeka, Scertaining The Effect Of The Seat Of Arbitration On The Arbitral Award, Nnamdi Azikiwe University Journal Of International Law And Jurisprudence, Vol. 15 No. 2 .2024.

Paul Bennett Marrow, Mansi Karol, Steven Kuyan, Artificial Intelligence And Arbitration: The Computer As An Arbitrator—Are We There Yet?, Dispute Resolution Journal [Vol. 74 No. 4, 2020.

Pietro Ortolani, The Digital Arbitral Award, Wolters Kluwer, 2022.

Ray Worthy Campbell, Artificial Intelligence In The Courtroom: The Delivery Of Justice In The Age Of Machine Learning, Colorado Technology Law Journal, Vol. 18.2,2020.

Ryan Abbott, Putting The Artificial Intelligence In Alternative Dispute Resolution: How Ai Rules Will Become ADR Rules, Amicus Curiae, Series 2, Vol 4, No 3, 2023.

Said Gulyamov, Digitalization Of International Arbitration And Dispute Resolution By Artificial Intelligence, World Bulletin Of Management And Law (Wbml), Volume-9 April-2022.

Samuel D. Hodge Jr, Is The Use Of Artificial Intelligence In Alternative Dispute Resolution A Viable Option Or Wishful Thinking?, Pepperdine Dispute Resolution Law Journal, Volume 24issue 1 Article 3, 2024.

Sangjin Ko, Jaclyn Barnes, Jiayuan Dong, Chung Hyuk Park, Ayanna Howard And Myounghoon Jeon, The E®Ects Of

Robot Voices And Appearances On Users' Emotion Recognition And Subjective Perception, International Journal Of Humanoid Robotics, Vol. 20, No. 1, 2023.

Shchitova A.A, Definition Of Artificial Intelligence For Legal Regulation, Advances In Economics, Business And Management Research, Volume 156, 2020.

Simon Chesterman, Artificial Intelligence And The Limits Of Legal Personality, Cambridge University Press For The British Institute Of International And Comparative Law. 2020.

Stavros Brekoulakis, Enforcement Of Foreign Arbitral Awards: Observations On The Efficiency Of The Current System And The Gradual Development Of Alternative Means Of Enforcement, The American Review Of International Arbitration , Vol. 19, 2008.

Steven Kuyan, Artificial Intelligence And Arbitration: The Computer As An Arbitrator—Are We There Yet?, Dispute Resolution Journal [Vol. 74 No. 4, 2020.

Tania Sourdin, Judge V Robot? Artificial Intelligence And Judicial Decision-Making, UNSW Law Journal Volume 41(4), 2018.

Tatsuya Nomura, De, Robots And Gender,Gender And The Genome Volume 1, Number 1, 2017.